" التعليم و تحديات المشكلة السكانية في المجتمع المصري "

(دراسة تحليلية)

د. محمد صلاح الدين فتحي احمد حسام الدين
مدرس بقسم أصول التربية
كلية التربية بالاسماعيلية – جامعة قناة السويس

مقدمة:

لا شك أن لكل مجتمع آمالاً و طموحات تتطلع حكوماته و أفراده إلى تحقيقه ، و تبذل أقصى ما لديها من جهد و طاقات في سعيها من أجل الوصول إلى تحقيق التنمية الشاملة ، و إحداث التقدم المنشود في المجتمع ، و الارتقاء بمستوى أفراده . مما يتطب مواجهة كافة التحديات و المشكلات التي تعيق تحقيق ذلك بمختلف الطرق و الأساليب .

و لكن تأتي المشكلة السكانية بأبعادها المختلفة ، لتمثل عائقا من أكبر عوائق حركة التنمية في كافة المجتمعات ، و لا سيما في المجتمعات النامية .

و تعد هذه المشكلة من أهم و أخطر التحديات و المشكلات التي تواجه المجتمع المصري ، لما تفرزه من إنعكاسات و مشكلات عديدة تعيق تطوير أو تحديث كافة جوانب و أنظمة المجتمع بصفة عامة ، و النظام التعليمي بصفة خاصة ، و كذلك لما ينتج عنها من مشكلات مجتمعية – خاصة ما يرتبط منها بالتعليم و مخرجاته – تؤثر بالسلب على استقرار المجتمع و أمنه .

ولكي يحقق الباحث أهداف دراسته قسمها إلى ست خطوات أساسية هي:

الخطوة الأولى : مشكلة الدراسة ومنهجيتها العلمية.

الخطوة الثانية : واقع المشكلة السكانية بأهم أبعادها في مصر .

الخطوة الثالثة : الانعكاسات التعليمية للمشكلة السكانية في مصر .

الخطوة الرابعة : الانعكاسات المجتمعية للمشكلة السكانية في مصر .

الخطوة الخامسة : دور التعليم في مواجهة المشكلة السكانية في مصر .

الخطوة السادسة : آليات مواجهة الإنعكاسات التعليمية و المجتمعية الناتجة عن المشكلة السكانية في مصر.

أولاً : مشكلة الدراسة ومنهجيتها العلمية :

يواجه المجتمع المصري مجموعة من المتغيرات والتحديات التي تفرضها الظروف العالمية والاقليمية والمحلية، تناولت عديداً من جوانب المجتمع المختلفة و كان لها أثرها البالغ على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وغيرها، وتعيق سعيه نحو تحقيق التنمية الشاملة بكافة أبعادها.

وتعتبر المشكلة السكانية واحدة من أهم وأخطر التحديات التي تواجه المجتمعات النامية في عالمنا المعاصر بصفة عامة، والمجتمع المصري بصفة خاصة، حيث " ان معدل الزيادة السكانية في زيادة مطردة، كما يتضاعف سكان العالم في فترات تضيق مدتها الزمنية من جيل لآخر، وتتركز هذه الزيادة بنسبة تصل إلى حوالي ٩٥% في الدول النامية" (وزارة التربية والتعليم : ١٩٩٦ : ١٥)* ، وفي مصر كان تعداد السكان عام ١٩٨٠ يقدر بحوالي ٤٠,٥٥٤ مليون نسمه وفي تقديرات يناير ٢٠٠٣ بلغ عدد السكان حوالي ٦٧,٣١٣ مليون نسمة (لاتشمل المصريين بالخارج) أي بزيادة قدرها ٢٦,٧٥٩ مليون نسمة تقريبا بنسبة مئوية بلغت ٦٥,٩٨% تقريبا (ج.م.ت.ع.ح : ٢٠٠٣/٦ : ٢ ، ١٤)** ، أي أنه خلال اثنين وعشرين عاما زاد عدد السكان بحوالي الثلثين. كما أنه من

* (يشير الاسم الى اسم المؤلف ، والرقم الاول الى سنة النشر ، والثاني الى الصفحات)

* تعني (ج.م.ت.ع.ح) اختصارا الى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

المتوقع أن يكون إجمالي عدد السكان في مصر عام ٢٠٢١ حسب اسقاطات السكان المستقبلية سوف يبلغ حوالي ٩٠,٨٨٣ مليون نسمة تقريبا، أي أنه خلال مايقرب من ٢٠ سنة القادمة سوف يزداد عدد السكان بحوالي ٢٣,٥٧٠ مليون نسمة تقريبا من تقديرات السكان في يناير ٢٠٠٣ ، بنسبة مئوية تبلغ حوالي ٣٥,٠٢% من جملة عدد السكان (هشام مخلوف وآخر : ٢٠٠٠ : ٣١) ، مما يجعلها أحد عناصر الضغط الرئيسية المعيقة لطموحات التنمية والتقدم في المجتمع المصري، على الرغم من كافة الجهود المبذولة لمواجهة مشكلة التزايد السكاني.

هذه الزيادة السكانية الهائلة وغير المخطط لها والتي لاتتوازن أوتتناسب مع معدلات النمو الاقتصادي في المجتمع المصري ، ولا مع زيادة معدلات الدخل القومي، تجعلها واحدة من أكثر المشكلات تعقيداً وخطراً يواجهه المجتمع المصري، لما تحدثه من آثار سلبية ومشكلات متعددة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية بصفة عامة، والتعليمية بصفة خاصة، بإعتبار أن التعليم يحتل "مكاناً بارزاً في مختلف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية... ، وهو من أهم القطاعات سواء من حيث نسبة المنفق عليه من الميزانية العامة للدولة أو من حيث أنه المصدر الأساسي للقوى العاملة المدربة التي هي في الواقع متطلب أساسي لتحقيق أهداف خطط التنمية". (هشام مخلوف وآخر : ٢٠٠٠: ٦٢) ، والنظام التعليمي يمثل أحد أهم الأنظمة الاجتماعية في المجتمع، وأحد ركائزها الأساسية في تنمية الموارد البشرية بإعتبارها أساس التنمية الشاملة وأداتها، وهي تمثل رأس المال البشري الذي يفوق في أهميته وقيمته راس المال المادي، كما أنها أهم مدخلات النظام التعليمي وكل مخرجاته.

لذلك فالمشكلة السكانية بأبعادها المختلفة ، وخاصة في ظل الوضع الاقتصادي الحالي، أصبحت تمثل مشكلة خطيرة للمجتمع المصري، ويترتب عليها كثير من المشكلات والمعوقات لهذا النظام، والتي تحد من قدرته على أدائه لدوره التربوي، وتحقيق مستوى الجودة المطلوبة في مخرجاته، وبالتالي لها آثارها البعيدة على أمن المجتمع واستقراره.

لذا فإن مواجهة المشكلة السكانية بأهم أبعادها، والمشكلات والتحديات التعليمية و المجتمعية الناجمة عنها، أمر جدير بالأهمية على أساس أنها جزء لايتجزأ من محاولات تحقيق التنمية الشاملة والمستديمة للمجتمع المصري، وكذلك تفعيل دور التعليم والمجتمع في مواجهة هذه المشكلة، وخاصة ونحن نواجه عديداً من المتغيرات والتحديات العالمية والمحلية والتي تلقى بظلالها على المجتمع المصري.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

وتأسيساً على ماسبق ، يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما دور التعليم في مواجهة إنعكاسات (تحديات) المشكلة السكانية في المجتمع المصري؟

ويمكن تحليل هذا التساؤل إلى الأسئلة الفرعية التالية:

(١) ماواقع المشكلة السكانية في مصر ؟

(٢) ما أهم أبعاد المشكلة السكانية في مصر ؟

(٣) ما أهم الإنعكاسات التعليمية للمشكلة السكانية ؟

(٤) ما أهم الإنعكاسات المجتمعية للمشكلة السكانية ؟

(٥) ما دور التعليم في مواجهة المشكلة السكانية في مصر ؟

(٦) ما آليات مواجهة الانعكاسات التعليمية و المجتمعية للمشكلة السكانية في مصر ؟

أهمية الدراسة :

ترجع أهمية الدراسة الحالية الى عدد من النقاط يمكن اجمالها فيمايلي:

١) إن المشكلة السكانية يمكن اعتبارها واحدة من أهم وأخطر التحديات التي تواجه المجتمع المصري بأنظمته المختلفة، وبما تفرزه من مشكلات تواجه هذه الأنظمة.

٢) أنها تعتبر واحدة من أهم الموضوعات التي يدور حولها النقاش من مختلف الاتجاهات وعلى أعلى المستويات في عديد من الندوات والاجتماعات ووسائل الإعلام المختلفة، لتحذر وتنبه إلى خطورة الآثار السلبية المترتبة عليها، وأهمية مواجهتها والتصدي لها.

٣) تتضح أهمية الدراسة أيضاً من خلال دراسة وتحليل واقع المشكلة السكانية بأهم أبعادها، وانعكاستها على التعليم والمجتمع ، وكذلك بيان للعلاقة المتبادلة بين المشكلة السكانية والتعليم، وللجهود التي تبذلها الدولة في مواجهة تلك المشكلة والتحديات التي تفرزها.

٤) هذه الدراسة يمكن أن تكون بداية حقيقية لدراسات مستقبلية عن مشكلة التزايد السكاني بأبعاده المختلفة، وأثارها السلبية على كافة مناحي الحياة في المجتمع، و إظهار مردودها و تأثيرها على التعليم و المجتمع ، وخاصة في ظل التغيرات الاقتصادية التي يواجهها المجتمع المصري.

أهداف الدراسة :

ويمكن توضيح أهم أهداف هذه الدراسة فيمايلي:

(١) تحليل واقع المشكلة السكانية بأبعادها المختلفة.

(٢) توضيح العلاقة المتبادلة بين التعليم والمشكلة السكانية.

(٣) عرض و تحليل لأهم الإنعكاسات التعليمية والمجتمعية الناجمة عن المشكلة السكانية، والجهود التي تبذلها الدولة في مواجهتها.

(٤) تقديم أهم الآليات التي تسهم في مواجهة الآثار الناجمة عن المشكلة السكانية في مصر.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة في حدودها الأساسية على النحو التالي:

(١) دراسة وتحليل واقع المشكلة السكانية بأبعادها المختلفة في مصر وهي:

- البعد الأول: حجم السكان ومعدل النمو السكاني.
- البعد الثاني: توزيع السكان
- البعد الثالث: الخصائص السكانية

(٢) أهم الإنعكاسات التعليمية للمشكلة السكانية في مصر، وتناولها الباحث من خلال النقاط التالية:

- زيادة الطلب على التعليم وماترتب عليه من مشكلات شتى.
- زيادة تكلفة التعليم.
- تكافؤ الفرص التعليمية.

(٣) أهم الإنعكاسات المجتمعية للمشكلة السكانية، وتناولها الباحث من خلال النقاط التالية:

- مشكلة الأمية
- مشكلة البطالة وقلة فرص العمل.

(٤) دور التعليم في مواجهة المشكلة السكانية من خلال النقاط التالية:

- أثر التعليم على معدلات المواليد والوفيات.
- أثر التعليم على معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة.
- أثر التعليم في تغير نمط الأسرة.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي باعتباره أنسب المناهج التي تتفق وطبيعة هذه الدراسة، بهدف دراسة وتحليل واقع المشكلة السكانية في مصر بأهم أبعادها، وأهم الانعكاسات التعليمية والمجتمعية لها، وماتفرزه من مشكلات لها آثارها السلبية على النظام التعليمي والمجتمع، و أهم الآليات التي تسهم في مواجهة الإنعكاسات الناجمة عن هذه المشكلة.

مصطلحات الدراسة:

إنطلاقا من أهمية التعليم ودوره المهم في مواجهة قضايا المجتمع المتعددة باعتباره من أهم السبل التي يعتمد عليها المجتمع في إعداد وتنشئة أجياله لينشئوا مواطنين صالحين يسهمون بكفاءة في تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع، ونظرا لارتباط التعليم بالعديد من القضايا والمشكلات الاجتماعية فإننا في هذه الدراسة نركز على مدى الارتباط بين التعليم والمشكلة السكانية وأهم التحديات التي يواجهها باعتبار أن التعليم هو مجموعة الجهود الهادفة والمقصودة التي يقوم بها المجتمع بمختلف مؤسساته في سبيل تهيئة وإعداد أفراده ولاسيما الناشئين منهم ، لتحقيق النمو الشامل والمتكامل لهم بما يفي بحاجاتهم، ويشبع رغباتهم، ويتفق مع متطلبات المجتمع وأهدافه.

ولذا سوف يقوم الباحث بتعريف المصطلحات الأساسية في الدراسة ، وهي:

* **المشكلة السكانية**: من الملاحظ أن مفهوم (المشكلة السكانية) يختلف من مكان إلى آخر حسب اتجاهات المتغيرات السكانية وتأثيراتها على معدلات نمو السكان، وبالتالي على مدى توافر القوى البشرية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة والارتقاء بنوعية الحياة، حيث إن: (سامي متولي: ٢٠٠٣ : ٧)

- التناقص يثير العديد من المشكلات حول كيفية مواجهة النقص المتوقع في قوة العمل وتأثيراته بالنسبة لسياسات الهجرة والاقامة في هذه الدول.

- والتزايد يمثل مشكلة خطيرة بالنسبة للدول النامية ويترتب عليه الكثير من المشكلات والمعوقات في كل أنظمة المجتمع، وله تأثيراته البعيدة على أمن المجتمع واستقراره.

وتعرف المشكلة السكانية بأنها "عدم التوافق بين عدد السكان وتوزيعهم المكاني وخصائصهم من ناحية وبين موارد هذا المجتمع والتنظيم الاجتماعي والاقتصادي لاستغلال هذه الموارد وتوزيع ناتج الاستغلال من ناحية أخرى ، بحيث يؤثر عدم التوافق هذا سلبيا على مستوى رفاهية الأفراد في المجتمع.. ، وتحدد المشكلة السكانية بشكل علمي بثلاثة ابعاد هي: النمو السكاني، والتوزيع السكاني، والخصائص السكانية" (عماد الدين حسين: ١٩٨٩: ٩٢).

وعلى ذلك يمكن تعريف المشكلة السكانية في مصر بأنها: ارتفاع المعدلات الطبيعية للنمو السكاني عن معدلات النمو في الدخل القومي بما يخل بالتوازن الذي يحقق ارتقاء المجتمع واستقراره.

* **تحديات المشكلة السكانية:** وهي مجموعة المشكلات أوالمعوقات (الإنعكاسات) التي تواجهها مختلف أنظمة المجتمع نتيجة وجود المشكلة السكانية ، والتي تحد من أداء هذه الأنظمة لدورها بصورة فعالة لصالح المجتمع وأفراده.

الدراسات السابقة:

تباينت الدراسات التي تناولت هذه المشكلة وأثارها ، وكان أكثرها الدراسات التي تناولت الجانب الديموجرافي للسكان، بأهم أبعاده، وقد ركز الباحث على الدراسات المرتبطة بمجال دراسته من وجهة نظره، وهي مرتبة زمنياً من الأقدم للأحدث ، خلال العشرين سنة الماضية.

أولا: الدراسات العربية:

(١) **دراسة (محسن عبد الرازق: ١٩٨٥)**: "أثر التوقعات السكانية في مصر عام ٢٠٠٠ على حجم وتنظيم التعليم الأساسي":

هدفت الدراسة بيان تطور المشكلة السكانية في مصر وعلاقته بعدم قدرة النظام التعليمي على استيعاب جميع الأطفال في سن الالزام، والتعرف على احتمالات النمو السكاني حتى عام ٢٠٠٠، وتقدير الاعداد المتوقعة للأطفال في سن التعليم الإلزامي، وتقدير احتياجاتهم المختلفة عند الالتحاق بالتعليم الأساسي واستخدام الباحث المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي الاحصائي الى جانب المنهج الاسقاطي لتقدير أعداد السكان وبالتالي تقدير عدد الاطفال الملزمين واحتياجاتهم التعليمية وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: زيادة عدد السكان بمعدلات مرتفعة، وخاصة في الفترة العمرية أقل من ١٤ سنة، وتأثر القيد المدرسي بذلك، وتأثر التعليم بالهجرة من الريف الى الحضر، وبالكثافة السكانية، وارتفاع تكلفته.

(٢) دراسة (صلاح الدين معوض: ١٩٨٧): "التعليم والمشكلة السكانية :

تناولت الدراسة في جزئها النظري المشكلة السكانية وعلاقتها بالتعليم وعلاقة التعليم بها، وفي جزئها الميداني تم تطبيق استبيان على عينة من الأفراد المتزوجين ، ويمثلون أربعة مستويات تعليمية مختلفة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وأداة (الاستبيان) التعرف على آراء واستجابات أفراد العينة حول جوانب المشكلة السكانية وتنظيم الأسرة ، توصلت الدراسة إلى عديد من النتائج أهمها أن للتعليم دوراً هاماً في علاج المشكلة السكانية، وأن هناك علاقة عكسية بين المستوى التعليمي للوالدين وعدد أبناء الأسرة .

(٣) دراسة (أميل فهمي: ١٩٨٩): "العلاقة المتبادلة بين المشكلة السكانية والتعليم" :

هدفت الدراسة الكشف عن العلاقة المتبادلة بين التعليم والمشكلة السكانية ، وقد قسمت الدراسة إلى قسمين ، الاول اشتمل على الجزء النظري من الدراسة و تناول أثر السكان على التعليم، والذي برزت من خلاله مجموعة من المشكلات المتعددة ، و الثاني إشتمل على الدراسة الميدانية و التي أوضحت أنه كلما إرتفع المستوى التعليمي للوالدين قل عدد الأبناء.

لذلك لابد من وضع إستراتيجية واضحة لعلاج المشكلة السكانية معتمدة في أحد جوانبها على التعليم

(٤)**دراسة (عايدة أبو غريب** : **١٩٨٩**) : " القضية السكانية مسئولية قومية ودور التعليم في مواجهة المشكلة":

هدفت الدارسة التعرف على المشكلة السكانية كظاهرة عالمية وطبيعتها في الدول النامية، والخلل الواضح في التوزيع الجغرافي للسكان، وكذلك العلاقة بين السكان والموارد الاقتصادية وعدم وجود توازن بينها. ثم تناولت المشكلة السكانية في مصر، وعرضت نموذج مقترح لمواجهة تلك المشكلة.

(٥) **دراسة (عادل سلام**: **١٩٨٩**): "التربية السكانية ومنهج مقترح للتعليم العام والفني"

تناولت الدراسة مفهوم المشكلة السكانية وأهم أبعادها، ومفهوم كل من التربية والتربية السكانية والعلاقة بينهم، والدور الذي يمكن أن تلعبه المدرسة، ووضع تصور منهج للتربية السكانية يمكن تطبيقه في المراحل التعليمية المختلفة والوسائل المستخدمة وطرق التدريس.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي في دراسته وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من أهمها: ضرورة تضمين مفاهيم التربية السكانية في منهاج التعليم الأساسي ، واعطاء منهج منفصل في التعليم العام والفني، وتدريب الطلاب على القيام بالدراسات الميدانية، وتدريس مادة التربية السكانية كمادة مستقلة في كليات التربية والتنسيق بين الجهات المختلفة لمواجهة تلك المشكلة وآثارها، وتنظيم التوعية الدينية، والاهتمام بمحو الأمية.

(٦) **دراسة(ابراهيم محرم**: **١٩٨٩**): "دور الجامعات في مواجهة المشكلة السكانية":

هدفت الدراسة تحديد الدور العام للجامعة في مواجهة المشكلة السكانية بأبعادها الثلاثة من خلال ثلاث توجهات (محاور) رئيسية هي الطلاب، والبحث العلمي، وتطوير وتنمية

المجتمع، وقد تناولت الدراسة لكل مايمكن أن تحتويه برامج الإعداد فى كل محور من المحاور الثلاثة من مجالات مختلفة، وكذلك للمعوقات التي يمكن أن يواجهها، مع طرح بعض الأمثلة.

(٧) **دراسة(جرجس أسعد**: ١٩٨٩): "المشكلة السكانية في مصر وأبعادها":

هدفت هذه الدراسة رصد أهم أبعاد المشكلة السكانية في مصر وهي بعد النمو السكاني، وبعد التوزيع الجغرافي، وبعد الخصائص السكانية ، واستخدم الباحث المنهج الوصفي في توضيح هذه الأبعاد الثلاثة في واقع المجتمع المصري ، و توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها : إرتفاع معدل النمو السكاني ، و عدم التوازن في التوزيع الجغرافي للسكان على المساحة الكلية للمجتمع المصري ، و كذلك تدني بعض الخصائص السكانية.

(٨) **دراسة(عماد الدين حسين**: ١٩٨٩): "بحث حول دور التعليم في مواجهة المشكلة السكانية":

هدفت الدراسة تعريف المشكلة السكانية وأهم أبعادها، وتناول تأثير التعليم على المشكلة السكانية في مجموعة نقاط، ومايمكن أن تسببه المشكلة السكانية من أثار سلبية على التعليم ، كما تناول الباحث تحليلاً لمشكلة الأمية ومستقبل تعليم الكبار ، وعلاقتها بالمشكلة السكانية واستخدم الباحث المنهج الوصفي في دراسته، وتوصلت الدراسة إلى أنه لابد من الاهتمام بتعليم الكبار وبالتعليم الغير نظامي، ووضع الاستراتيجية اللازمة لاستمرارهما والتخطيط الجيد لهما ولبرامجهما.

(٩) **دراسة (سمير الخويت**: ١٩٩٣): "التربية والتزايد السكاني (دراسة تخطيطية للتربية السكانية بكليات التربية في مصر)":

قدمت هذه الدراسة(رؤية منهجية) لقضية السكان والتعليم في ضوء علاقة السكان بقضايا التعليم ومشكلاته ، وضرورة التخطيط للتربية السكانية بكليات التربية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي ومنهج تحليل المحتوى للمقررات الدراسية باللوائح الداخلية بكلية التربية بطنطا، وخلصت الدراسة إلى أنه لابد من اجراء تخطيط

صحيح للتربية السكانية بكليات التربية من خلال دراسة حقيقية للأوضاع الثلاثة التالية: الوضع السكاني، والوضع التربوي، والوضع الاجتماعي، كما أنه عند تحديد الاستراتيجية الخاصة بالتربية السكانية بكليات التربية لابد أن تكون على وعي بعناصر التخطيط الرئيسية، وكذلك أهم الاعتبارات النظرية في التخطيط. وعلى ذلك لابد من تحديد الاحتياجات الحقيقية ورسم الاهداف وتحديد المجموعة السكانية المستهدفة، ووضع المحتوى التعليمي للتربية السكانية، وأخيرا اجراء عمليات المتابعة والتقييم.

(١٠) **دراسة (المجلس القومي للسكان ومشروع رابيد: ١٩٩٤)**: "دراسة العائد من تكلفة تنظيم الأسرة في مصر" :

هدفت هذه الدراسة إلى التأكيد على أن تنظيم الأسرة هو إستثمار جيد لمصر، وأن هناك عائد مباشر – خاصة لمختلف القطاعات العامة- من زيادة تمويل تنظيم الاسرة. وتركز هذه الدراسة على القطاع العام (الحكومي)، على الرغم من قيام القطاع الخاص بجهد كبير في هذا لمجال. وقد تم قياس عائد تنظيم الاسرة في هذه الدراسة بما يتم تحقيقه من وفر في الإنفاق العام في العديد من المجالات، وبالإضافة إلى ذلك ، تهتم الدراسة بالعائد على الإقتصاد المصري بصورة عامة، واسفرت نتائج الدراسة على أن عائد الزيادة في استخدام تنظيم الاسرة من أجل الوصول للهدف القومي – طفلين لكل أسرة- تتعدى بكثير التكاليف والتكاليف الإضافية لتنظيم الأسرة، وسيرتفع الناتج القومي الاجمالي، وكذلك دخل الاسرة، كما سيؤثر على سوق العمل. وأكثر من ذلك ، فإن هذا التوفير لن يؤدي فقط إلى استمرار الخدمات المقدمة من القطاع العام (الحكومي) في مواجهة الزيادة السكانية، بل سيؤدي إلى رفع كفاءة الخدمة أيضاً.

(١١) **دراسة(محمد عطيه: ١٩٩٦)**: "المتغيرات الديموجرافية وأثرها على التخطيط التربوي في جمهورية مصر العربية":

هدفت الدراسة تناول الاتجاهات الديموجرافية وأثرها على التعليم والتخطيط التربوي في جمهورية مصر العربية مستخدمة الأساليب الاحصائية في اسقاطات السكان

حسب العمر والنوع والنماذج الرياضية في تقدير اتجاهات المستجدين بالصف الاول الابتدائي وتقدير عدد الخريجين من الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها كما يلي:

- شهدت مصر انخفاضاً واضحاً في معدلات الخصوبة في السنوات الاخيرة.
- تؤثر المتغيرات الديموجرافية على عدد الأطفال في سن الالزام.
- ترتفع نسبة التسرب في المراحل التعليمية المختلفة.
- أن تأثير الانخفاض في مستوى الخصوبة على خريجي الجامعات لايظهر إلا في المدى الطويل، وتقل الفترة الزمنية اللازمة لظهوره كلما زادت درجة الانخفاض في مستوى الخصوبة.

(١٢) دراسة(**موسى الضوير**: ١٩٩٦): "أثر التعليم على السلوك الانجابي في سوريا":

أشتملت الدراسة على مقدمة عامة عن تطور الحالة التعليمية في سوريا والمستوى التعليمي للاسرة السورية ومتوسط عدد أبناء الأسرة، ومتوسط عدد الأبناء في الاسرة للأم المتعلمة، ومدى الرغبة في الانجاب عند الأب والأم في المستويات التعليمية المختلفة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي في دراسته، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن التعليم ليس العامل الوحيد الذي يؤثر على سلوك الإنجاب، وان دور الأب في تحديد عدد الأبناء ضعيف بالمقارنة الى دور الأم، وخاصة المتعلمة، وهناك فرق بين عدد الأولاد الفعلي والمرغوب في انجابهم، وان الأبناء من الأسر كبيرة العدد يرغب في تكوين أسر صغيرة، بخلاف الأبناء في الاسر الصغيرة الذين يرغبون في البقاء على المعدل الموجود.

(١٣) دراسة (**فاطمة محمد** : ١٩٩٦): "أثر النمو السكاني على التعليم والطعام في مصر (١٩٨٦-٢٠١٦)":

هدفت الدراسة إلى بيان أثر نمو السكان على عنصرين هامين من عناصر التنمية وهما: التعليم والطعام، وقد اعتمدت الباحثة على بيانات تعدادي السكان في عامي ٧٦ ، ١٩٨٦ بالاضافة لبعض البيانات المنشورة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ووزارات التربية والتعليم والتخطيط والزراعة، وتوصلت الى عدد من النتائج من أهمها:

- ارتفاع معدل النمو السكاني في مصر حتى وصل الى ٢,٨% ، خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٨٦).
- زيادة ميزانية وزارة التربيةوالتعليم خلال نفس الفترة بنسبة ٤٩٠,٣% بالاسعار الجارية.
- انخفضت نسبة الأمية من ٥٦,٣% الى ٤٩,٦% للسكان ١٠ سنوات فأكثر خلال نفس الفترة الزمنية ، إلا أن العدد المطلق للأميين زاد من ١٥,١ مليون نسمه في ١٩٧٦ إلى ١٧,٠١ مليون نسمة في ١٩٨٦.
- كما زاد عدد الملتحقين بالتعليم في مختلف مراحله زيادة مطردة.

(١٤) **دراسة (هشام مخلوف وآخرون: ٢٠٠٠)**: "اسقاطات السكان المستقبلية لمحافظات مصر لأغراض التخطيط والتنمية ٢٠٠١-٢٠٢١م" :

هدفت الدراسة إلى إعداد الإسقاطات السكانية لاجمالي الجمهورية على المستوى القومي والقطاعي للفترة من عام ٢٠٠١م حتى عام ٢٠٢١م ولسنوات فردية حسب فروض معينة للخصوبة والوفيات والهجرة، اشتملت على اسقاطات السكان حسب النوع والسن، واعداد الأسر المعيشية ، وقوة العمل، والتلاميذ في سن التعليم، وفي قطاع الصحة، وكذلك للمحافظات المختلفة. حيث تعد الاسقاطات السكانية أحد الأساليب العلمية والتقنية للحصول على تقديرات مستقبلية عالية الدقة للسكان في مختلف الخصائص والأبعاد ، والتي تمثل احتياجات خاصة للمخططين وواضعي السياسات ومتخذي القرار في مختلف مجالات الحياة.

كما تناولت الدراسة الإسقاطات السكانية في ثلاث مجالات هي اسقاطات قوة العمل، وقطاع الصحة، وأعداد التلاميذ في سن التعليم ، وقد أوضحت الدراسة مايمكن ان يحدث من زيادة في هذه القطاعات وماتتطلبه من زيادة في الميزانيات المقدمة لهذه القطاعات والاحتياجات المختلفة وما يجب أن توفره الدولة في هذا الاطار.

ثانيا: الدراسات الأجنبية:

(١) **دراسة** (Ferdinant J. Bath : **١٩٩٣**) : عن المشكلات السكانية كأحد مكونات الثقافة العامة في القرن الواحد والعشرين، باعتبار أن النمو السكاني الحالي لم يسبق له مثيل، ففي دول العالم الثالث نتيجة للرضا عن الحاجات الإنسانية الأساسية يحتاج إيقاف هذا النمو إلى مغامرة، أما في الدول الصناعية المتقدمة فالإحساس بالضغط نتيجة النمو السكاني يختلف في كل بلد عن الأخرى، نتيجة لإختلاف درجة تأثره، و قد أشارت الدراسة إلى أن بعض المشكلات الناتجة تكون عامة في البلاد الغنية والفقيرة على حد سواء، والبعض الآخر تختلف حدتها وشدتها من بلد إلى آخرى مثل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، و توصلت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها أن الوعي السياسي المتزايد والنضج سوف يشجع الناس على المشاركة في المناقشات المتعلقة بجميع الجوانب الفعلية والأخلاقية لهذه المشكلة، و كيفية إعداد المجتمع لمواطنيه للمشاركة في هذه المناقشات وصنع القرارات المتعلقة بهذه المشكلة كجزء من عملية التنشئة الاجتماعية وذلك من خلال التعليم كعنصر أساسي.

(٢) **دراسة** : (John I. Clarke: **١٩٩٣**) : عن التعليم، السكان، البيئة، والتنمية المستدامة و هدفت إلى التعرف على العلاقات المختلفة، والاهتمامات العالمية التي نشأت وظهرت في العصور الحديثة لكل من التعليم و السكان والبيئة بأعتبارهم دعائم للتنمية المستدامة، كما يجب الاعتراف بالدور الهام للتعليم والتدريب في مواجهة التحديات التي تنشأ

عن التغير البيئي العالمي، واذا كانت التربية السكانية و البيئية لها مردود تعليمي منفصل، وكل منهم يؤثر على المؤسسات العالمية والدولية، لذلك ظهرت الحاجة الى ترابطهما معا.

(٣) **دراسة** : (Kimberly A. Crews, : **١٩٩٣**) : عن التربية السكانية في الولايات المتحدة الأمريكية، و تناولت هذه الدراسة الجهود التي تمت خلال الثلاثين عاما السابقة، في مجال التربية السكانية ، والتي حظيت بإهتمام مختلف المستويات منها المستوى الحكومي، والاعلام، والرأي العام، وقد تذبذب الاهتمام بهذا المجال وتعددت التحديات التي واجهتهم ، مما يحبط الباحثون أو الممارسون للتربية السكانية، ومع انتشار هذا المجال فإن المهمة تستلزم دعم شباب اليوم بالثقافة حول مفاهيم ازدياد السكان، وإن التغير الذي يجب أن يعطى بالأولوية هو مساندة مجال التربية السكانية.

(٤) **دراسة** (D.S. Muley, : **١٩٩٣**): عن التجربة الهندية هدفت إلى مناقشة مشكلات الهند السكانية والمساعي والجهود الرامية لتنفيذ برامج تنظيم الأسرة ، والتربية السكانية منذ عام ١٩٣٠ . ووصف التربية السكانية القومية ومشروعات التربية غير الرسمية (غير الحكومية) ، وقاعات الدراسة، ومكونات تدريب المعلم، والمقرر المشترك، والتعليم العالي، وتعليم الكبار والأنشطة الإعلامية.

(٥) **دراسة** (Rosenberg, and Others: **١٩٩٦**): هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية سياسة الطفل الواحد في الصين ، و الحاجة إلى سياسة أسرية، وتعترف بطبيعة الغزو السكاني. كما تؤكد على تاثيره العميق في الجوانب المختلفة مثل : الصحة، التعليم، وضع المرأة، والاقتصاديات القومية، كما تعرضت للمشكلة السكانية في الصين باعتبارها من أكثر دول العالم اكتظاظاً بالسكان من حيث واقعها وتطورها، وكذلك للسياسة الأسرية التي أتبعتها الحكومة الصينية وأثرها على الأسر ، وممارسات التنشئة الاجتماعية، والقيم الثقافية، ووضع المرأة، والاقتصاديات

القومية، و تأثيرها الكامن على النظام التعليمي، وهي تحذر من أن المشكلة ليست بسيطة، ولكن لها جانبها السلبي، وتحاول معرفة وجه التشابه في حالة الطفل الواحد بين الصين والغرب.

مما سبق يتضح من الدراسات السابقة أن المشكلة السكانية بأبعادها المختلفة تؤثر في مختلف دول العالم على أختلاف مستوياتها، وأنها تحظى بإهتمام بالغ من كل قطاعات المجتمع وعلى أعلى المستويات ، نظرا لما لها من انعكاسات وتداعيات خطيرة تصل الى حد اعاقة المجتمعات – وخاصة النامية منها- عن تحقيق التنمية الشاملة المنشودة.

وفي مصر لاقت هذه المشكلة عناية الكثير من الباحثين في مؤسسات المجتمع المختلفة، وبصفة خاصة في المؤسسات التي تهتم بالدراسات السكانية.

وقد تناولت الدراسات السابقة التعريف بالمشكلة وأهم أبعادها واسبابها، وعلاقتها بأنظمة المجتمع المختلفة وخاصة النظام التعليمي، وماتفرزه من مشكلات تعيق هذه الأنظمة عن أداء دورها والقيام بمسئولياتها تجاه المجتمع.

والدراسة الحالية تلتقي مع الدراسات السابقة في كثير من الجوانب المتعلقة بهذه المشكلة وأبعادها وأسبابها، وبعض المشكلات أو التحديات التي تسببها لبعض قطاعات المجتمع المختلفة.

فبعض الدراسات تناولت المشكلة السكانية وأهم أبعادها، وكذلك إسقاطات السكان المستقبلية، بوصفها دراسات ديموجرافية ، مع تحديد المتوقع من الاحتياجات والمتطلبات اللازمة لأنظمة المجتمع المختلفة في ضوء الزيادة في عدد السكان المتوقع، مثل دراسات (جرجس أسعد، ومحسن عبدالرازق، وهشام مخلوف وآخرون، Ferdinand J.Rath , D.S. Muley،). وتناول البعض دراسة أثر التعليم في السلوك الانجابي كدراسة (موسى الضرير ، Rosenberg, and Others) ، وتكلفة تنظيم الأسرة وفوائده المتعددة كدراسة(المجلس القومي للسكان ومشروع رابيد)، وتناولت بعض الدراسات التخطيط لإعداد مقرر أو منهج عن التربية السكانية أو بعض مفاهيمها في مراحل التعليم العام

كدراسات (عادل سلام، Kimberly A. Crews) ، أو في مرحلة التعليم الجامعي كدراسة (سمير الخويت)، وفي الدراسات التي تناولت العلاقة بين المشكلة السكانية والتعليم أو التخطيط التربوي أو تحديد متطلباته التربوية مثل دراسات (صلاح الدين معوض، وأميل فهمي، وابراهيم محرم، وعماد الدين حسين، ومحمد عطيه، فاطمه محمد، John I. Clarke)، فقد تناولت المشكلة السكانية كعنصر رئيسي، وتأثيرها على أحد جوانب النظام التعليمي، أو قدمت كورقة عمل في بعض الندوات من السكان. وكانت أقرب هذه الدراسات إلى الدراسة الحالية دراسة (صلاح الدين معوض) في بعض أجزائها.

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في العديد من الجوانب، ولكنها تختلف عنها في أسلوب معالجتها لتلك المشكلة، وإبرازها لأهم الإنعكاسات التعليمية والمجتمعية لها، وكذلك لأهم انعكاسات التعليم على المشكلة السكانية بأهم أبعادها، في ضوء الاحصاءات الحديثة، ومابرز من متغيرات وتحديات وأوضاع اقتصادية واجتماعية وتعليمية لها تأثيراتها في المجتمع المصري، مع تقديم بعض التوجهات والمقترحات التي تفيد في مواجهة المشكلة السكانية في مجتمعنا المصري، وبالتالي فالباحث يرى أنها فكرة جديرة بالبحث والدراسة.

ثانياً : واقع المشكلة السكانية وأهم أبعادها في مصر :

تعتبر المشكلة السكانية بأبعادها المختلفة واحدة من أهم المشكلات التي تواجه المجتمع المصري، بما لها من تأثير سلبي على عمليات التنمية والتطور والتقدم التي ينشدها، فالزيادة السكانية المتزايدة تلتهم وتهدد كل عوائد التنمية ، وتتسبب في كثير من المشكلات التي تواجه المجتمع، "فالتنمية من أجل استيعاب الزيادة السكانية تتم على حساب التنمية من أجل رفع مستوى المعيشة" (حامد أبو جمرة: ٢٠٠٢: ١).

وتنشأ المشكلة السكانية عندما يختل التوازن بين معدلات النمو السكاني والموارد الاقتصادية المتوافرة ، مما ينعكس ذلك على مستوى التنمية الشاملة والمستديمة في المجتمع، كما أن النمو المتزايد للسكان يترتب عليه الكثير من المشكلات والمعوقات، التي

لها آثارها البعيدة على أمن المجتمع واستقراره. (سامي متولي: ٢٠٠٣ :٧)، كما ترتبط ارتباطا وثيقا بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة، وتمثل تحديا كبيرا لجهود المجتمع في التنمية والبناء، وتعتبر مواجهتها في مقدمة إهتمامات المسئولين و القادة في مختلف قطاعات المجتمع (المركز الديموجرافي بالقاهرة(١): ٢٠٠٣: ٢).

وقد بادرت مصر بالاهتمام بالمشكلة السكانية منذ ظهورها، وأكدت ثورة ١٩٥٢ على خطورة المشكلة وانعكاساتها على كافة جوانب المجتمع، وإعتبرتها إحدى العقبات الرئيسية لعرقلة جهود الشعب المصري الرامية لرفع مستوى المعيشة وشكلت العديد من اللجان والجمعيات الخاصة بالمسائل والدراسات السكانية، واعترف الميثاق الوطني صراحة بالمشكلة، ودعا إلى إيجاد الحلول اللازمة لها، وفي عام ١٩٥٦ صدر القرار الجمهوري رقم (٤٠٧٥) بإنشاء المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة، وفي عام ١٩٧٣ تبنت مصر سياسة قومية للسكان وتنظيم الأسرة تلتها العديد من الخطط والسياسات، والتي تضمنت العديد من التوجهات لإدخال التربية السكانية والبيئية ضمن الخطط والمناهج الدراسية، كما وضعت استراتيجية قومية للسكان حتى عام ٢٠١٧ ، لها أهدافها وخطوطها العريضة وبرامجها المتعددة. (سعيد أبوالسعود: ١٩٩٥ : ٢).

ولدراسة واقع المشكلة السكانية لابد من دراسة وتحليل لأهم أبعادها ، والتي تعرف "بالأبعاد الديموجرافية للتنمية البشرية وهي حجم السكان ومعدل النمو السكاني، وكذلك توزيع السكان سواء الجغرافي الذي يشير الى الكثافة السكانية أو التوزيع العمري والنوعي للسكان، وأيضا الخصائص السكانية من حيث الصحة والتعليم ونوع النشاط الاقتصادي ، ومستوى التدريب أو المهارة والانخراط في العمل" (سالم الخضوري: ٢٠٠٢: ٦)، حيث يمكن اعتبار هذه الأبعاد من الأمور الأساسية في عمليات التخطيط لبرامج التنمية، وهي في الوقت نفسه من المؤشرات الأساسية المساعدة في عملية المتابعة والتقويم للسياسات والبرامج التنمية. ولايمكن فهم أوضاع التنمية في أي مجتمع بمعزل عن التطورات السكانية القائمة، وكذلك لايمكن فهم هذه التغيرات دون الوقوف على الملامح الرئيسة للسياسات التنموية(سالم الخضوري: ٢٠٠٢ : ١)

وبناء علىماسبق يقوم الباحث بدراسة وتحليل أهم أبعاد المشكلة السكانية، وبصفة خاصة في ارتباطها بالعملية التعليمية، وهي:

البعد الأول: حجم السكان ومعدل النمو السكاني.

البعد الثاني: توزيع السكان من حيث الكثافة السكانية والتوزيع العمري والنوعي لهم.

البعد الثالث: الخصائص السكانية وخاصة التعليمية منها.

البعد الأول: حجم السكان ومعدل النمو السكاني:

يعتبر هذا البعد واحداً من أهم أبعاد المشكلة السكانية الثلاثة، حيث يتناول فيه الباحث دراسة وتحليل للبيانات الاحصائية الخاصة بعدد السكان ومعدلات النمو السكاني في المجتمع ، والتي تتم بواسطة التعدادات السكانية، وبالتالي يمكن معرفة التغيرات التي طرأت على عدد السكان ومعدل نموهم خلال الفترات الزمنية المختلفة، لما لها من آثار بالغة، باعتبار أن النمو المتزايد سواء في حجم السكان أو في حجم الأطفال والشباب يمكن أن "يمثل من الناحية النظرية" قوة هائلة، لها قيمتها ووزنها في حياة المجتمع انتاجاً، وتقدماً، وتعاملاً مع المجتمعات الأخرى...، المهم هو نوعية السكان ومن أهمها الصحة والتعليم، هذا فضلا عن الاستثمار الأمثل لقدراتهم ومهاراتهم، خاصة الانتفاع الرشيد بذلك كله في مجالات العمل الاجتماعي المنتج والمجزي بمختلف صوره ومجالاته، بالإضافة إلى أن الحجم النسبي الكبير للأطفال والشباب يمكن أن يكون أيضا مصدرا من مصادر التطوير والتجديد والإبداع في حياة المجتمع اذا ماأحسن استثماره وإعداده ليشق طريقا متجددا في حياة المجتمع ، بدلا عن أن يكون عبئا متزايدا في معدل الإعالة، وأعباء التنمية الاستهلاكية".(حامد عمار: ١٩٩٨ : ١٠٨).

ومما لاشك فيه " أن التعرف على مؤشرات النمو السكاني ، يساعد على تحليل المتغيرات المرتبطة بهذا النمو، ويوضح أبعاده واتجاهاته ، ويفسر الموقف السكاني في مختلف الأوقات والأزمنة" (المركز الديموجرافي بالقاهرة: ٢٠٠٣: ٣٨)

وقد بادرت مصر بالاهتمام بالتعدادات السكانية، حيث يعود تاريخ أول عملية عد للسكان في العصور الحديثة الى عام ١٨٠٠ حيث قدر عدد السكان بحوالي ٢,٥ مليون نسمة. وفي منتصف القرن التاسع عشر كان تعداد السكان قد بلغ حوالي ٤,٥ مليون نسمة، ويعتبر تعداد عام ١٨٨٢ هو بداية التعدادات الدورية وبلغ عدد السكان فيه ٦,٧ مليون نسمة، وفي عام ١٨٩٧ تم أول تعداد منظم بلغ عدد السكان فيه ٩,٧ مليون نسمة، واستمرت بعد ذلك عملية التعداد بشكل شبه منتظم كل عشر سنوات حتى تعداد ١٩٩٦ وبلغ عدد السكان داخل مصر٥٩,٣ مليون نسمة مقابل ٤٨,٣ مليون نسمة في تعداد عام ١٩٨٦ . ويلاحظ أن متوسط معدل النمو السكاني انخفض عن ٢,٨% في الفترة ٧٦-١٩٨٦ الى ٢,١% في الفترة ٨٦-١٩٩٦ وتشير تقديرات السكان بالداخل في أول يناير ٢٠٠٣ أنها بلغت ٦٧,٣ مليون نسمه. (ج.م.ت.ع.ح: ٢٠٠٣/٦ : ١). ويتضح ذلك بالتفصيل من خلال الجداول التالية:

جدول (١)

اعداد السكان والنوع بالتعدادات في الفترة (١٨٨٢-١٩٩٦) (لايشمل المصريين بالخارج)

السنه	عدد السكان بالألف		
	ذكور	اناث	الجملة
١٨٨٢	٣٣٤٥	٣٣٦٧	٦٧١٢
١٨٩٧	٤٩١٤	٤٧٥٥	٩٦٦٩
١٩٠٧	٥٦١٧	٥٥٧٣	١١١٩٠
١٩١٧	٦٣٦٩	٦٣٤٩	١٢٧١٨
١٩٢٧	٧٠٥٨	٧١٢٠	١٤١٧٨
١٩٣٧	٧٩٦٧	٧٩٥٤	١٥٩٢١
١٩٤٧	٩٣٩٢	٩٥٧٥	١٨٩٦٧
١٩٦٠	١٣١١٨	١٢٩٦٧	٢٦٠٨٥
١٩٦٦	١٥١٧٦	١٤٩٠٠	٣٠٠٧٦
١٩٧٦	١٨٦٤٨	١٧٩٧٨	٣٦٦٢٦
١٩٨٦	٢٤٧٠٩	٢٣٥٤٥	٤٨٢٥٤
١٩٩٦	٣٠٣٥٢	٢٨٩٦١	٥٩٣١٣

(ج.م.ت.ع.ح: ٢٠٠٣/٤: ٣)

جدول (٢)

تقديرات السكان والنوع في الفترة (١٩٩٧/١/١-٢٠٠٣/١/١) لايشمل المصريين بالخارج

السنه	عدد السكان بالألف		
	ذكور	اناث	الجملة
١٩٩٧	٣٠٣٨١	٢٩٠٦٠	٥٩٤٤١
١٩٩٨	٣١٠٥٣	٢٩٦٥٣	٦٠٧٠٦
١٩٩٩	٣١٧١٠	٣٠٢٨٣	٦١٩٩٣
٢٠٠٠	٣٢٣٩٣	٣٠٩١٢	٦٣٣٠٥
٢٠٠١	٣٣٠٨٣	٣١٥٦٩	٦٤٦٥٢
٢٠٠٢	٣٣٧٦٦	٣٢٢٢٠	٦٥٩٨٦
٢٠٠٣	٣٤٤٤٤	٣٢٨٦٩	٦٧٣١٣

(ج.م.ت.ع.ح: ٢٠٠٣/٤ : ٣)

جدول(٣)

معدل النمو السنوي للسكان في مصر في لفترات بين التعدادات السكانية (١٨٩٧-١٩٩٦)

الفترة	١٨٩٧ -	١٩٠٧ -	١٩١٧ -	١٩٢٧ -	١٩٣٧ -	١٩٤٧ -	١٩٦٠ -	١٩٦٦ -	١٩٧٦ -	١٩٨٦ - ١٩٩٦
متوسط معدل النمو السنوي % (*)	١,٤٦	١,٢٨	١,٠٩	١,١٦	١,٧٥	٢,٣٤	٢,٥٢	١,٩٢	٢,٧٥	٢,٠٨
كما يقدر متوسط معدل النمو السنوي لتقديرات عدد السكان فيما بين عامي ٢٠٠٢/١ ، ٢٠٠٣/١ بنسبة ١,٩٩(**).										

(*) (ج.م.ت.ع.ح: ٢٠٠٢/٦ : ١٥)

(**) (المركز الديموجرافي بالقاهرة(١): ٢٠٠٣: ٣)

يتضح من الجداول السابقة (١) ، (٢) ، (٣) ، مايلي:

- **إن عدد السكان في مصر يتزايد زيادة مطردة ، تدعو الى الاهتمام وبذل مزيد من الجهود لمواجهة هذا التزايد، ومعرفة أسبابه، ومحاولة تجنب آثاره السلبية على جوانب المجتمع المختلفة ومعالجتها.**

- **إن معدل النمو السنوي للسكان يتعدى أو يقترب من ٢% سنويا وهي نسبة عالية اذا ماقورنت بعدد السكان، وفي ظل الوضع الاقتصادي الحالي، مما يترتب عليه زيادة في**

قاعدة الهرم السكاني- الفترة العمرية الأقل من ٢٠ سنة – مما يعني مزيد من المشكلات والعقبات التي تواجه النظام التعليمي في مقابل الزيادة المتوقعة في عدد الملتحقين، وخاصة إذا كانت توقعات المركز الديموجرافي بالقاهرة في دراسة له عن (إسقاطات السكان المستقبلية لأغراض التخطيط والتنمية عن الفترة من ٢٠٠١- ٢٠٢١) تشير إلى أن تعداد السكان حسب الفرض المتوسط – بين المنخفض والأعلى- سوف يكون حتى عام ٢٠٠١ حوالي ٦٥,٠٧٢ مليون نسمة تقريباً - وهو طبقا لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٦٤,٦٥٢ مليون نسمة تقريبا – وفي عام ٢٠٢١ سوف يصل الى حوالي ٩٠,٨٨٣ مليون نسمة تقريبا (هشام مخلوف وآخر: ٢٠٠٠: ٣١)، أي أن هناك زيادة متوقعة في عدد السكان خلال فترة العشرين سنة القادمة سوف تصل إلى حوالي ٢٥,٨١١ مليون نسمه تقريبا بنسبة مئوية تصل الى حوالي ٣٩,٦٧% من جملة عدد السكان، وهي زيادة كبيرة اذا ماقورنت بالوضع الاقتصادي، وبمستوى الدخل القومي وبما تتطلبه هذه الزيادة من مزيد من الاحتياجات والمتطلبات، وماتفرزه من مشكلات وعقبات وتحديات لجميع قطاعات المجتمع المختلفة، وخاصة في قطاع التعليم، حيث أنه في ظل هذا "التزايد العشوائي والسريع في عدد السكان- وإن انخفضت معدلاته نسبيا في السنوات الأخيرة راجع جدول (٢)- من شأنه أن يبتلع ، بل ويتجاوز ، أية زيادة نسبية في نمو الدخل القومي ويعرقل سيره التحول والإصلاح الاقتصادي، ويحد إلى حد كبير من الامكانات التي يلزم توفيرها لتحسين مستوى التعليم وزيادة فاعليته وتدعيم دوره في خدمة البيئة والمجتمع، وصناعة نوعية جيدة من مخرجاته مدربة ومؤهلة وقادرة على الانخراط في سوق العمل بغير معوقات أو الاستمرار في مسار التعليم بإقتدار اذا ، فإنه من باب المعلوم بالضرورة ، إن أية محاولة لإصلاح التعليم في مصر سوف تظل محدودة الأثر، نسبية الفائدة، وقاصرة عن بلوغ الأهداف النوعية المرجوة من الإصلاح، مالم تواكبها، وبسرعة كبيرة، سياسة لاصلاح الهياكل السكانية تتوافر لها عناصر التشجيع والتحفيز" (عبد الحافظ الكردي: ١٩٩٤ : ٤٥)

- إن إنخفاض معدل النمو السكاني في السنوات الأخيرة– راجع جدول (٣)- وكذلك الانخفاض المتوقع في هذا المعدل حتى عام ٢٠٢١ ليصل الى ١,٣٣% طبقا للفرض الصفري في دراسة المركز الديموجرافي (هشام مخلوف وآخر : ٢٠٠٠: ٣١) يمكن إرجاعه إلى عديد من العوامل ، منها: زيادة استخدام وسائل تنظيم الأسرة بمستوياتها ونوعياتها المختلفة، وانتشار التعليم، والقضاء على الأمية، وزيادة نسبة تعليم الفتاه وغيرها من العوامل.

- إن النمو السكاني هو نتيجة تفاعل ثلاثة عوامل رئيسة هي المواليد، والوفيات، والهجرة الخارجية.. إلا أن الهجرة الخارجية بشقيها الدائمة والمؤقتة تعتبر ظاهرة حديثة نسبيا، كما أن نسبتها ضئيلة – بلغ عدد المصريين خارج الجمهورية في تعداد عام ١٩٩٦م حوالي ١,٩ مليون نسمة – بسبب عودة الكثيرين ممن يعملون في الخارج نتيجة الأوضاع الاقتصادية والحروب في المنطقة العربية بصفة خاصة، وبالتالي فإن تأثير الهجرة الخارجية على النواحي الديموجرافية ضعيف نسبيا، كما أن مساهمتها في حل مشكلة التزايد السكاني غير محسوسة، لذلك يمكن ارجاع النمو السكاني الى عامل الزيادة الطبيعية، وهي الفرق بين معدلي المواليد والوفيات. (المركز الديموجرافي بالقاهرة "١": ٢٠٠٣ : ٤ ، ١٢).

لذلك فالتزايد في عدد السكان وارتفاع معدلات النمو السكاني يرجع إلى العديد من العوامل أهمها التقدم الطبي وزيادة الوعي الصحي ، وارتفاع خصوبة السكان، والزواج المبكر، والتقدم الذي تشهده المجتمعات في كافة المجالات، مما أدى الى انخفاض في معدل الوفيات دون أن يقابلها انخفاض مماثل في معدل المواليد وكذلك إنتشار الأمية والعادات والأفكار البالية، وبالتالي حدثت الزيادة السكانية المرتفعة وفي نفس الوقت حدث تراجع في معدلات النمو الاقتصادي نتيجة للتغيرات والتحديات الاقتصادية العالمية والمحلية، مما انعكس أثره بالسلب على مجهودات التنمية المختلفة في المجتمع.

البعد الثاني: توزيع السكان:

يتناول الباحث في هذا الجزء من الدراسة توزيع السكان من حيث الكثافة السكانية والتوزيع العمري والنوعي للسكان، لما لذلك من دلالة على حجم ونوعية الخدمات والاحتياجات المطلوبة في جميع المجالات لمناطق الجمهورية المختلفة، وخاصة في المجال التعليمي.

والجزء التالي يبين توزيع السكان كمايلي:

(١) **الكثافة السكانية**: على الرغم من أن المساحة الكلية لمصر تزيد على المليون كيلومتر مربع، إلا أن التوزيع السكاني في مصر يمكن اعتباره توزيعا غير متوازن أو متكافيء، حيث تبلغ المساحة الكلية المأهولة بالسكان نحو ٥,٥% من جملة المساحة الكلية لمصر، وهي نسبة ضئيلة جدا اذا قورنت بعدد السكان وبالمساحة الغير مأهولة أو الخالية من السكان، ولذلك نجد أن الكثافة السكانية على أساس المساحة المأهولة بالسكان تبلغ نحو ٨٢٧ نسمة/كم٢ (المركز الديموجرافي بالقاهرة : ٢٠٠٢: ٣)، ومع ذلك تشير نتائج تعدادات السكان في مصر إلى أن هناك نوع من الاستقرار في توزيعهم الجغرافي ، ولايوجد تغيير ملحوظ في ذلك عبر المحافظات المختلفة، كما يتضح من خلال الجداول التالية:

جدول رقم (٤)

تطور النسبة المئوية لسكان المحافظات في تعدادات (٧٦ ، ٨٦ ، ٩٦)

وتقدير النسبة المئوية لسكان المحافظات في (٢٠٠٣/١/١)

المحافظة	النسبة المئوية للسكان في المحافظات %			
	تعداد ١٩٧٦	تعداد ١٩٨٦	تعداد ١٩٩٦	تقديرات٢٠٠٣
المحافظات الحضرية*	٢١,٤٣	٢٠,١٥	١٨,٦٨	١٨,١٠
محافظات الوجه البحري**	٤٣,٢٥	٤٣,٢٤	٤٣,٤٧	٤٣,٥١
محافظات الوجه القبلي***	٣٤,٦٠	٣٥,٤٦	٣٦,٥٠	٣٧,٠٥
محافظات الحدود ****	٠,٧٠	١,٢٠	١,٤٠	١,٤١

(ج.م.ت.ع.ح: ٢٠٠٣/٦ : ٢ ، ١٩ ، ٢٠)

* المحافظات الحضرية هي: القاهرة، الاسكندرية، بورسعيد، السويس

** محافظات الوجه البحري هي: دمياط، الدقهلية، الشرقية، القليوبية، كفرالشيخ، الغربية، المنوفية، البحيرة، الاسماعيلية.

*** محافظات الوجه القبلي هي: الجيزة، بني سويف ، الفيوم، المنيا، اسيوط، سوهاج، قنا، اسوان، الأقصر.

**** محافظات الحدود : البحر الأحمر، الوادي الجديد، مطروح، شمال سيناء، جنوب سيناء.

من الجدول السابق (٤) ، نلاحظ أن :

- النسبه المئويه لعدد السكان في المحافظات المختلفة تقريبا متقاربة خلال التعدادات السكانية المختلفة، إلا في المحافظات الحضرية حيث قلت هذه النسبه بحوالي ٣,٣٢% لعدد السكان بين تعدادي عامي ١٩٧٦ ، ٢٠٠٣ ، ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل منها: زيادة نسبة ومستوى التعليم، وعمل المرأة، وزيادة استخدام وسائل تنظيم الاسرة و إرتفاع المستوى الاقتصادي، والسكن وغيرها.
- كما أن الزيادة التي حدثت في المحافظات الأخرى فهي قليلة، إلا في محافظات الوجه القبلي التي وصلت فيها نسبة الزيادة إلى ٢,٤٥% لعدد السكان بين تعدادي عامي ١٩٧٦ ، ٢٠٠٣ ، وذلك نتيجة تأثير العادات والقيم والافكار البالية السائدة في تلك المحافظات.
- أن محافظات الوجه البحري هي الأكثر كثافة في عدد السكان وتصل نسبتهم الى ٤٣,٥% تقريبا، تليها محافظات الوجه القبلي بنسبة ٣٧% تقريبا، تليها المحافظات الحضريه بنسبة ١٨% تقريبا، وأخيراً نجد أن المحافظات الحدودية هي الأقل في الكثافة السكانية وتصل نسبتهم الى ١,٤% تقريبا، ويرجع ذلك الى أن السكان يتمركزون في الشريط الضيق لوادي النيل والدلتا حيث توجد (١٩) محافظة، بينما باقي المحافظات وعددها (٨) محافظات هي محافظات القناه والمحافظات الحدودية تقع خارج نطاق وادي النيل والدلتا التي تمثل مناطق جذب سكاني لكثرة ألوان النشاط الاقتصادي بها. حيث تشير تقديرات السكان في يناير ٢٠٠٣ إلى أن عدد سكان محافظات وادي النيل والدلتا تبلغ حوالي ٦٤,٥٤٣ مليون نسمة بنسبة ٩٥,٨٨% من عدد سكان الجمهورية على هذا الشريط الضيق، بينما محافظات القناة والمحافظات الحدودية التي تقع خارج نطاق هذا الشريط الضيق يبلغ عدد سكانها حوالي ٢,٧٧٠ مليون نسمة بنسبة ٤,١٢% من جملة عدد سكان الجمهورية . (ج.م.ت.ع.ح: ٢٠٠٣/٤ : ١).

- إنـه طبقـا لتوزيـع الـسكان حـسب المحافظـات (حـضر – ريـف) و كـذلك للنتـائج النـهائيـة للتعداد العام للسكان لعام ١٩٩٦ نجد أن عدد سكان الحضر حوالي ٢٥,٢٨٦ مليون نسمة بنسبة مئوية ٤٣% من عدد السكان الكلي ، بينما يبلغ عدد سكان الريف حوالي ٣٤,٠٢٧ مليون نسمة بنسبة مئوية ٥٧% . أي أن الكثافة السكانية في المناطق الريفية تزيد عن المناطق الحضرية.(ج.م.ت.ع.ح: ٢٠٠٢/٦ : ١٧)، ويرجع ذلك الى العديد من العوامل ذكرها الباحث سابقا، لذلك يعتبر معدل التزاحم وزيادة الكثافة السكانية من العوامل الهامة التي لها انعكاساتها وتأثيراتها على كافة الخدمات المقدمة في المحافظات المختلفة، كما أن مصر من خلال ماسبق تدخل "ضمن مواطن الخطر السكاني في العالم إذ أنها تدخل في عداد الدول التي تجمع بين الكثافة السكانية المرتفعة والنمو السكاني السريع" (سمير الخويت : ١٩٩٣ : ١٣٧)

(٢) **التوزيع النوعي والعمري للسكان**: يقصد بالتوزيع النوعي والعمري للسكان توزيع السكان في المجتمع وفقا للنوع (ذكور وإناث) والعمر (فئات العمر المختلفة) ، حيث يتم التعبير عنها في شكل الهرم السكاني الذي يظهر في شكل قاعدة عريضة وانخفاض في مستوى القمة، أي أن هناك زيادة في نسبة عدد السكان للفئات العمرية الصغيرة – سنوات التعليم العام- وتقل النسبة في الفئات العمرية التالية.

والجداول التالية و الشكل توضح ذلك.

جدول (٥)

توزيع السكان حسب فئات السن والنوع طبقا لتعداد عام١٩٩٦م(لايشمل المصريين بالخارج)

النوع / فئات السن	ذكور		أناث		الجملة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
اقل من ٥	٣٥١١٧٧٦	١١,٦	٣٣٤٣٤٦٦	١١,٥	٦٨٥٥٢٤٢	١١,٦
٥-	٣٩٣٩١٢١	١٣,٠	٣٦٨٧١٣١	١٢,٧	٧٦٢٦٢٥٢	١٢,٩
١٠-	٤٠٧٦٦٠١	١٣,٤	٣٧٨٧٤٠١	١٣,١	٧٨٦٤٠٠٢	١٣,٣
١٥-	٣٦٠٢٨٥٧	١١,٩	٣٢٩٨٧٥٤	١١,٤	٦٩٠١٦١١	١١,٦
٢٠-	٢٦٤٢٦٢٠	٨,٧	٢٤٣٢٥١٦	٨,٤	٥٠٧٥١٣٦	٨,٦
٢٥-	٢١٠٥٠٦٣	٦,٩	٢٢٦٥٤٥٩	٧,٨	٤٣٧٠٥٢٢	٧,٤
٣٠-	١٩٩٣٢١٢	٦,٦	١٩٨٦٥٠٨	٦,٩	٣٩٧٩٧٢٠	٦,٧
٣٥-	١٩١٤٣٦٧	٦,٣	١٩٤٥٧٣٨	٦,٧	٣٨٦٠١٠٥	٦,٥
٤٠-	١٦١٦٤٤٩	٥,٣	١٥٥٦٧٧٧	٥,٤	٣١٧٣٢٢٦	٥,٣
٤٥-	١٤٠٨٤٩٨	٤,٦	١٢٨٧٦٧١	٤,٤	٢٦٩٦١٦٩	٤,٥
٥٠-	٩٩٤٩٣٦	٣,٣	١٠٢٧٢٠٠	٣,٥	٢٠٢٢١٣٦	٣,٤
٥٥-	٧٧٦٥٣٧	٢,٦	٧٠٠١٣٦	٢,٤	١٤٧٦٦٧٣	٢,٥
٦٠-	٧٠٦١٨٩	٢,٣	٦٩٢٨٠٥	٢,٤	١٣٩٨٩٩٤	٢,٤
٦٥-	٥٠٧٠٨٥	١,٧	٤٢٣٤٩١	١,٥	٩٣٠٥٧٦	١,٦
٧٠-	٣١٥٧٦٧	١,٠	٣٠١٩٠٢	١,٠	٦١٧٦٦٩	١,٠
٧٥-	٢٤٠٣٠٢	٠,٨	٢٢٤٥٥٦	٠,٨	٤٦٤٨٥٨	٠,٨
غيرمبين	١٠	-	١٣	-	٢٣	-
جملة السكان	٣٠٣٥١٣٩٠	١٠٠	٢٨٩٦١٥٢٨	١٠٠	٥٩٣١٢٩١٤	١٠٠

(ج.م.ت.ع.ح. : ٦ / ٢٠٠٢ : ٢٤)

شكل (١)

الهرم السكانى فى مصر لتوزيع السكان حسب فئات السن والنوع طبقاً لتعداد ١٩٩٦

(لا يشمل المصريين بالخارج)

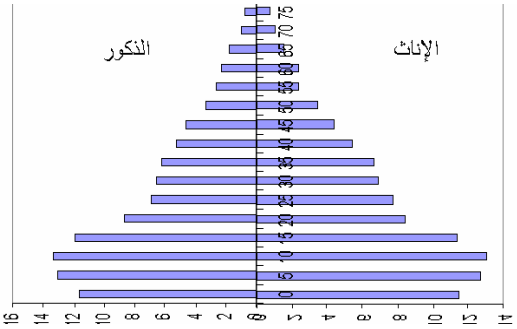

(ج.م.ت.ع.ح : ٢٠٠٢/٦ : ٢٥)

جدول (٦)

توزيع السكان حسب فئات السن والنوع طبقا لنتائج تعدادي ١٩٨٦ م ، ١٩٩٦م

(ويشمل المصريين بالخارج) (العدد بالمليون نسمة)

م	سنة التعداد	١٩٨٦						١٩٩٦					
	النوع / فئات السن	ذكور		اناث		المجموع		ذكور		اناث		المجموع	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
١	من ٠-اقل من ٢٠	١٢,٦٤٨	٥١,١٩	١١,٦٩٧	٤٩,٦٨	٢٤,٣٤٥	٥٠,٤٥	١٥,١٣٠	٤٩,٨٦	١٤,١١٧	٤٨,٧٤	٢٩,٢٤٧	٤٩,٣١
٢	من ٢٠-اقل من ٣٠	٤,٠١١	١٦,٢٣	٣,٩٣٤	١٦,٧١	٧,٩٤٥	١٦,٤٦	٤,٧٤٨	١٥,٦٤	٤,٦٩٨	١٦,٢٢	٩,٤٤٦	١٥,٩٣
٣	من ٣٠-اقل من ٦٥	٧,٠٥٧	٢٨,٥٦	٧,٠٣٦	٢٩,٨٨	١٤,٠٩٣	٢٩,٢١	٩,٤١٠	٣١,٠٠	٩,١٩٧	٣١,٧٦	١٨,٦٠٧	٣١,٣٧
٤	من ٦٥ سنه - اكثر	٠,٩٩٣	٤,٠٢	٠,٨٧٨	٣,٧٣	١,٨٧١	٣,٨٨	١,٠٦٢	٣,٥٠	٠,٩٥٠	٣,٢٨	٢,٠١٣	٣,٣٩
٥	المجموع	٢٤,٧٠٩	١٠٠,٠٠	٢٣,٥٤٥	١٠٠,٠٠	٤٨,٢٥٤	١٠٠,٠	٣٠,٣٥١	١٠٠,٠٠	٢٨,٩٦٢	١٠٠,٠٠	٥٩,٣١٣	١٠٠,٠٠

(ج.م.ت.ع.ح: ٢٠٠٢/٦ : ٢٣،٢٤)

من الجدولين السابقين (٥) ، (٦) و الشكل (١) نلاحظ أنه:

- يوجد توازن في توزيع السكان بشكل عام بين الذكور والاناث، ففي تعداد ١٩٨٦ بلغ عدد الذكور حوالي ٢٤,٧٠٩ مليون نسمة تقريبا، بنسبة مئوية بلغت ٥١,٢١% ، وعدد الإناث حوالي ٢٣,٥٤٥ مليون نسمة تقريبا، بنسبة مئوية بلغت ٤٨,٧٩% ، وفي تعداد ١٩٩٦ بلغ عدد الذكور حوالي ٣٠,٣٥١ مليون نسمة تقريبا، بنسبة مئوية ٥١,١٧% ، وعدد الإناث بلغ ٢٨,٩٦٢ مليون نسمة تقريبا، بنسبة مئوية ٤٨,٨٣% . وهذا ماتؤكده أيضا تقديرات السكان في يناير عام ٢٠٠٢ ، حيث بلغ عدد الذكور ٣٣,٧٦٦ مليون نسمة تقريبا، بنسبة مئوية ٥١,١٧% ، وعدد الإناث ٣٢,٢٢٠ مليون نسمة تقريبا، بنسبة مئوية ٤٨,٨٣% . (ج.م.ت.ع.ح: ٢٠٠٢/٦ : ٣).

- يشير توزيع السكان حسب فئات السن وفقا لتعداد عام ١٩٩٦ الى أن نسبة عدد السكان أقل من ٢٠ سنة تبلغ نحو ٤٩,٤١% - وهي تعادل تقريبا فترة التعليم العام بمراحله المختلفة- ، وفي الفترة العمرية من (٣٠-٦٥) سنة تبلغ نسبة عدد السكان فيها نحو ٣١,٣٧% - وهي تعادل تقريبا فترة الشباب والحيوية والنشاط وسن العمل وتكوين الأسرة - ، كما تبلغ نسبة عدد السكان في الفترة العمرية من ٦٥ سنة فأكثر نحو ٣,٣٩% - وهذه الفترة تعادل تقريبا فترة كبار السن والشيخوخة- . مما يؤكد أن معظم سكان المجتمع المصري تقع في فترة التعليم العام بجميع مراحله، والتعليم الجامعي، وكذلك في الفترة العمرية التي تتميز بالنشاط والحركة وسن العمل وتكوين الأسرة، مما يفرض على المجتمع ضرورة التوسع في الخدمات المقدمة لهذه الفترات العمرية المختلفة والتوسع في اتاحة فرص التعليم والعمل والإسكان والصحة.. وغيرها.
- تتسع قاعدة الهرم السكاني وتقل كلما ارتفعنا الى أعلى اي في الفترات السنية الأكبر، وفي الوقت نفسه عند مقارنة نسبة عدد السكان في الفترة العمرية أقل من خمس سنوات نجد أن جملة عدد السكان في تعداد ١٩٨٦ بلغت ٧,٣٦٢ مليون نسمه تقريبا بنسبة ١٥,٣% من جملة عدد السكان، بينما في تعداد ١٩٩٦ بلغت ٦,٨٥٥ مليون نسمة تقريبا بنسبة ١١,٦% من جملة عدد السكان أي أن هناك نقصاً في عدد أطفال تلك المرحلة، مما يقلل من عدد الملتحقين بالتعليم الابتدائي، وبالتالي التعليم العام، ويساعد في تخفيف الضغط على التعليم ومايتطلبه من احتياجات مادية وبشرية.

مما سبق يتضح أن المجتمع المصري شهد تغيرا في التركيب العمري للسكان، حيث حدث نقص في عدد السكان سواء في الفترة العمرية أقل من خمس سنوات والفترة العمرية اقل من عشرين سنه بين تعدادي ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ ، هذا التناقص وإن كان قليلا إلا أن له دلالته وآثاره لان هذه الفترات العمرية والتي تمثل إما فترة الاستعداد للالتحاق بالتعليم أو فترة التعليم العام بشكل رئيسي ، فإذا مااستمرت هذه الظاهرة، فسوف تؤدي إلى "تخفيف الضغط على منظومة التعليم العام على نحو يسمح برفع كفاءة العملية التعليمية دون استثمارات إضافية" (ماجد عثمان وآخرون: ٢٠٠٢ : ٧٢).

البعد الثالث: الخصائص السكانية:

تعتبر الخصائص السكانية إلى حد كبير إحدى المؤشرات الأساسية ذات الدلالة في عمليات التخطيط لجميع قطاعات المجتمع على اختلاف أنواعها وأهدافها وماتقدمه للمجتمع من خدمات، حيث "يشير هذا البعد إلى نوعية البشر والخصائص التي يتميزون بها من ناحية مستوى التعليم والتدريب والمهارة والعمل...، ويعبر التوازن المهني للسكان عن طبيعة الأنشطة الاقتصادية التي يزاولها السكان في المجتمع ، وكذلك حجم القوى العاملة وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية المختلفة" (سالم الخضوري: ٢٠٠٢ : ٨).

والباحث في الجدول التالي يتناول توزيع السكان في مصر (١٠ سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية طبقا للنوع والتوزيع النسبي لها، كما يلي:

جدول (٧)

توزيع السكان المصريين (١٠ سنوات فأأكثر) حسب الحالة التعليمية طبقا للنوع والتوزيع النسبي لها (طبقا لتعداد ١٩٩٦م) العدد بالألف

م	النوع / الحالة التعليمية	ذكور		اناث		المجموع	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%
١	أمي	٦٦٣٦	٢٩,٠٥	١٠٩٩٩	٥٠,٢٥	١٧٦٣٥	٣٩,٤٢
٢	يقرأ ويكتب	٥١٧٨	٢٢,٦٧	٣٢٠١	١٤,٦٣	٨٣٧٩	١٨,٧٣
٣	ابتدائي	٢٣٢٣	١٠,١٧	١٨٢٧	٨,٣٥	٤١٥٠	٩,٢٨
٤	مؤهل اقل من المتوسط	٢١٥١	٩,٤١	١٥٩٩	٧,٣٠	٣٧٥٠	٨,٣٨
٥	مؤهل متوسط	٤٣٤٩	١٩,٠٤	٣٠٣٧	١٣,٨٧	٧٣٨٦	١٦,٥١
٦	مؤهل فوق المتوسط	٥٢٤	٢,٢٩	٣٧٩	١,٧٣	٩٠٣	٢,٠٢
٧	الدرجه الجامعيه الاولى ومايعادلها	١٦٣٢	٣,١٤	٨٢٣	٣,٧٦	٢٤٥٥	٥,٤٩
٨	دبلوم عالي ممتاز	٦	٠,٠٣	٢	٠,٠١	٨	٠,٠٢
٩	ماجستير	١٦	٠,٠٩	٨	٠,٠٤	٢٤	٠,٠٥
١٠	دكتوراه	٣١	٠,١٤	١٤	٠,٠٧	٤٥	٠,١٠
١١	غير مبين	٠,١	–	٠,١	–	٠,٢	–
	المجموع	٢٢٨٤٥	١٠٠	٢١٨٨٨	١٠٠	٤٤٧٣٣	١٠٠

(ج.م.ت.ع.ح: ١٩٩٨: ١٠٧)

من الجدول السابق (٧) يتضح ما يلي:

- أن تعداد السكان في الفترة العمرية من ١٠ سنوات فأكثر يبلغ ٤٤,٧٣٢ مليون نسمة تقريبا بنسبة مئوية تبلغ ٧٥,٦٩% من جملة عدد السكان الكلي في تعداد عام ١٩٩٦ البالغ عددهم ٥٩,١٩٧ مليون نسمة (ج.م.ت.ع.ح: ١٩٩٨ : ٨٩ ، ١٠٧).
- أن نسبة الأمية تبلغ ٣٩,٤٢% في هذه الفئة العمرية، وأن نسبة الإناث منهم تقريبا ضعف نسبة الذكور – الإناث ٥٠,٢٥% ، الذكور ٢٩,٠٥ – من تعداد الأميين الكلي ، وهي نسبة عالية جدا اذا قورنت بآثارها السلبية على المجتمع في كافة المجالات.
- أن نسبة الذين يقرءون ويكتبون أو الحاصلين على شهادة أقل من المتوسط تبلغ حوالي ٣٦,٣٩% من جملة عدد السكان الأكبر من عشر سنوات، وهي نسبة عالية نظرا للمستوى المتدني من التعليم الحاصلين عليه، والذي لايمكن أن يقدم الكثير أو يكون أحد العناصر الفعالة في الارتقاء بالمجتمع، أو المساعدة في تحقيق الاستقرار به.
- أن نسبة الحاصلين على مؤهلات متوسطة أو فوق المتوسطة تبلغ حوالي ١٨,٥٣% ، وهي نسبة قليلة بالمقارنة بالنسبتين السابقتين ، وخاصة أن هذه النوعية تلبي حاجة المجتمع في الكثير من مجالات العمل وبصفة خاصة العمالة الفنية ومجالات التنمية المختلفة، كما أنها لها القدرة على مواكبة التغيرات الحادثة في المجتمع عن الفئتين السابقتين.
- أن نسبة الحاصلين على المؤهلات الجامعية على اختلاف أنواعها، ومافوقها- الدبلومات العليا والماجستير و الدكتوراه – تبلغ حوالي ٥,٦٦% - نسبة الذكور منهم تبلغ ٧,٣٠%، ونسبة الإناث ٣,٨٨% - وهي نسبة ضئيلة جدا بإعتبارها تعد أحد المؤشرات الدالة على انخفاض المستوى التعليمي بشكل عام في مجموع السكان بالمجتمع، وكذلك نظراً لأهمية هذه الفئة وبما يمكن ان تقدمه للمجتمع، فهي من العوامل الأساسية في الإرتقاء والنهوض بالمجتمع، وتمثل مجموعة الموارد البشرية

اللازمة والقادرة على قيادة حركة المجتمع، والتعامل بشكل ايجابي مع متغيرات العصر. (حامد عمار: ١٩٩٨ : ١٠٩ ، ١١٠)

ومن هنا نجد أن كل المؤشرات السابقه لها اثارها المتعددة على المجتمع وخطط التنمية الشاملة فيه وعلى جوانبه المختلفه حيث يمكن اعتبار أن "توزيع السكان حسب المستوى التعليمي أحد المؤشرات المهمة التي تعكس مستوى التنمية البشرية في المجتمع، كما أنه يعطي دلالة مهمة لمدى قدرة الدولة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية" . (ماجد عثمان وآخرون: ٢٠٠٢ ، ٨٦١)

كما يعد التعليم بجميع أنواعه ومراحله من الركائز الأساسية لأمن المجتمع ، وتوفير احتياجاته من القوى البشرية الأساسية، فهو "يهدف في عمومه الى تنمية الانسان وتشكيك وجدانيا وعلميا وفنيا، ليتعايش هذا الإنسان مع الحياة ويطورها إلى الأفضل، ويتخذ التعليم منطلقا مختلفا في مراحلة المتعددة من أساسية وثانوية ومابعدها من جامعية وعالية. فإذا كان التعليم الأساسي تنشئة ، والثانوي توجيها، وكان التعليم الجامعي هو المعمل الذي يعد فيه الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرق البحث المتقدمة، مع تنمية القدرة على الابتكار، وايجاد الحلول المناسبة، والإسهام في صناعة المستقبل، فإن التعليم العالي الفني – بأنواعه وفئاته المختلفة- يهدف في أصله إلى إعداد الإنسان الفني المتخصص الذي يعتبر حلقة الاتصال في سلم العمالة بين المخطط المبتكر والمنفذ الماهر" (المجالس القومية المتخصصة : ١٩٩٣ : ٣٥٨).

تحديات المشكلة السكانية في مصر : وعلى ضوء ما سبق يتضح أن المشكلة السكانية في مصر تواجه بالعديد من الصعوبات والتحديات ، تمثل مجموعة من الأسباب الرئيسية والمباشرة للنمو السكاني المتزايد، يمكن إجمالها فيمايلي:

١) إن قاعدة الهرم السكاني العريضة التي تكونت في الثمانينات – راجع جدول (٦) السابق- دخلت الآن مرحلة الإنجاب، وهي تمثل نسبة عالية من التعداد، مما يستلزم المزيد من الخدمات المقدمة لهم في كافة المجالات.

٢) إن معدل الزيادة الطبيعية – الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات – في عدد السكان عالية تصل لحوالي ٢٠,٤% حسب تقديرات عام ٢٠٠١ ، مما يؤدي لارتفاع معدلات النمو السكاني (ج.م.ت.ع.ح: ٢٠٠٢/٦ : ٣٠).

٣) تلعب الكثير من العوامل الاجتماعية (المعتقدات الدينية، والعادات والتقاليد، وتعدد الزوجات ، والزواج المبكر) في بعض بيئات وفئات من المجتمع المصري (المناطق الريفية والمناطق العشوائية والنائية وتدني المستوى التعليمي والأمية) دورا فعالا في بقاء معدلات المواليد مرتفعا، سواء كان ذلك للعزوة والبركة أو انتظارا لمولود ذكر أو أنه وسيلة للمحافظة على الزواج عند بعض النساء أو الاعتقاد بأن تنظيم النسل غير جائز دينيا، كما ان معدلات الزواج المبكر تبلغ نسبتها ١١,٥% في سن تحت ١٦ سنه وتبلغ أعلى نسبة للزواج المبكر في بعض المناطق العشوائية ، حيث وصلت في عشوائيات دمياط الى حوالي ٢٧,٧% والى نسبة ٦١% للزواج اقل من ١٨ سنه. (سيد علي: ٢٠٠٢ : ٣).

٤) أن الكثير من الظواهر الموجودة في المجتمع المصري- التسرب من التعليم، وارتفاع نسبة الأمية، وعدم تحقيق نسبة الاستيعاب الكاملة، وارتفاع نسبة عمالة الأطفال، وتزايد المناطق العشوائية، وضعف المستوى الاقتصادي، والفقر... وغيرها – تلعب دورا فعالا ومؤثرا في زيادة معدلات المواليد مستقبلا، كما ان الصحة الانجابية ترتبط بتدني المستوى التعليمي بصفة عامة، وللإناث بصفة خاصة.

٥) كما يمكننا أن نستخلص "مما سبق إلى أن مصر تدخل الألفية الثالثة وهي مثقلة بأكثر من ٢٦ مليون نسمة في سن العمل لم ينهوا المرحلة الابتدائية منهم حوالي ١٨ مليون أمي . ولاشك أن تبعات هذا الرقم تدعو إلى الفزع إذا أخذنا في الاعتبار ماستتسم به هذه الشريحة من ضعف الانتاجية وتدني الدخل ناهيك عن محدودية دور هذه الفئة من المجتمع في المشاركة السياسية وامكانية ترويضها بسهولة من قبل

القوى السياسية لتغيير موازيين القوة في المجتمع". (ماجد عثمان وآخرون: ٢٠٠٢ : ٩٢).

لقد " غدت المشكلة السكانية أهم وأخطر القضايا التي يواجهها الشعب المصري، وأصبح غنيا عن التعريف اليوم الأخطار المتنوعة التي يتعرض لها المجتمع حاليا ومستقبلا نتيجة لهذه المشكلة ثلاثية الأبعاد فيما بين نمو سكاني متسارع، وخصائص نوعية متدنية وتوزيع جغرافي مختل، وتفرض قومية المشكلة السكانية من جهة، وتعدد وتداخل أساليب مواجهتها من جهة أخرى، ضرورة تكاتف جميع منظمات المجتمع وقواه الفاعله في الجهود الرامية للتغلب عليها، دون تحميل هذا العبء على طرف معين أو جهة وحيدة بذاتها". (ابراهيم محرم: ١٩٨٩: ٣١)، ولعل النظام التعليمي (العملية التعليمية) في المجتمع يمثل واحداً من أهم وأخطر تلك الأنظمة داخل المجتمع التي يقع عليها مسئولية مواجهة تلك المشكلة والمشكلات الناجمة عنها.

لذلك لابد من التحرك على أعلى المستويات في المجتمع، واعتماد الاستراتيجية القومية للسياسات السكانية (لمواجهة الوضع السكاني الحالي والمستقبلي)، وتضافر الجهود الحكومية وغير الحكومية من جمعيات ومنظمات أهلية وغيرها، للعمل على ضبط النمو السكاني ، وتخفيض معدلات نموه، ونشر الوعي السكاني والانجابي بين جميع فئات المجتمع ، والعمل على تحقيق الاهداف العامة للسياسة القومية للسكان، بإعتبار أن مشكلة النمو الهائل للسكان في المجتمع "يجب أن تفسرعلى أنها الشكل الخاص لمشكلة أكثر عمقا وشمولا، فهي ليست مشكلة عدم التناسب بين معدل المواليد المرتفع ومعدل الوفيات المنخفض كما يذهب لذلك الديموجرافيون، وهي ليست بالقطع مشكلة عدم التكافؤ بين النمو السكاني المرتفع والموارد الاقتصادية المحدودة كما يقول المالتوسيون أنها مشكلة التخلف وتأخر التطور الاقتصادي وكذا الاجتماعي .. أو بعبارة أدق هي تناقض ناشيء بين النمو السكاني المرتفع ودرجة التطور الاقتصادي الاجتماعي للنظام السائد".(صلاح الدين معوض:١٩٨٧ : ب)، وتتمثل هذه الاستراتيجية القومية للسياسة السكانية في النقاط التالية: (المركز الديموجرافي بالقاهرة: ٢٠٠٢: ٢-٦)

- خفض معدل النمو السنوي للسكان، والذي يبلغ حوالي ١٩,٩% طبقا لتقديرات السكان في يناير ٢٠٠٣ (ج.م.ت.ع.ح: ٢٠٠٣/٤ : ٦٥) ، من خلال خفض معدلات الخصوبة، وزيادة فاعلية استخدام وسائل تنظيم الأسرة، وخفض معدلات الزواج المبكر إلى أدنى نسبة ممكنة وغير ذلك من الجوانب.

- تحقيق توزيع جغرافي افضل للسكان، والتوسع في انشاء المدن الجديدة ، وإقامة المشروعات العملاقة فيها، وتوفير كافة الخدمات بها، لجذب مزيد من السكان إليها.

- الإرتقاء بالخصائص السكانية بشكل عام، والتعليمية بشكل خاص، وكذلك تقليل التفاوتات الديموجرافية والاجتماعية و الاقتصادية بين المجموعات السكانية والمناطق الجغرافية المختلفة.

كل ذلك يمثل أهم الجوانب الأساسية والرئيسة التي يجب ان تلتزم بها السياسة السكانية بما يؤدي إلى إحداث تنمية بشرية حقيقية في المجتمع المصري.

ثالثاً : الانعكاسات التعليمية للمشكلة السكانية :

يعتبر التعليم على إختلاف أنواعه ومستوياته من المتغيرات الأساسية التي لعبت ومازالت دورا فعالا ومؤثرا بالغ الأهمية في برامج التنمية والتحديث والتطوير في كافة المجالات والميادين، فهو يمثل "قضية أمن قومي لمصر من منطلق أن من لايملك سلاح العلم المتطور والتفوق التكنولوجي من خلال نظام تعليمي كفء سيفقد مصداقيته أمام العالم وسيفوته ركب التقدم، وتتجاوزه الأحداث سياسياً واقتصادياً وعسكرياً" (عبدالفتاح جلال : ١٩٩٤ : ٣٢) ، وأن "المنافسة العالمية وإن أخذت أشكالا عسكرية أو اقتصادية أو سياسية، فإنها في حقيقتها منافسة تعليمية، ومكان حسمها هو المؤسسة التعليمية" (وزارة التربية والتعليم : ٢٠٠١ : ٢٧) ، كما يمكن اعتبار أن "الهيكل التعليمي لقوة العمل ، أهم المؤشرات على نوعية العمالة والخبرات والمهارات المتاحة للاقتصاد، وهو يعكس تماما مرحلة النمو التي يمر بها المجتمع" (ماجد عثمان وآخرون : ٢٠٠٢ : ١٢٢) ، وهو أحد الروافد المهمة لتحقيق التنمية البشرية والنمو الاقتصادي للمجتمع.

وفي الوقت الذي شهد فيه المجتمع المصري- خلال الفترات التاريخية السابقة- تطورا ملموسا في مجال نشر الخدمات التعليمية وتوفيرها لجميع المواطنين على كافة المستويات وفي مختلف المناطق، إلا أن التعليم يتعرض للكثير من التحديات العالمية والمحلية، وهو واحد من أهم المجالات أو الميادين في المجتمع التي تتأثر بالمشكلة السكانية تأثيرا مباشرا وغير مباشر، بما تسببه له من مشكلات ومعوقات عديدة ، وخاصة في ظل الوضع الاقتصادي الحالي للمجتمع المصري.

لذلك ترتبط سياسة التعليم بمدخلاته الأساسية، وخاصة بالمستهدفين منه وهم السكان ومن هنا نلاحظ العلاقة العضوية الكمية بين سياسة التعليم والسياسة السكانية، فالتعليم العام في بعده الافقي سياسة كمية تخاطب أعمار وشرائح من أفراد المجتمع ومستويات متدرجة من أنواع التعليم المختلفة، و يهتم علم السكان بدراسة التغير في حركة السكان من حيث العدد والخصائص والتوزيع السكاني ، وكذلك الآثار والمشكلات الناتجة عن هذه الحركة في جوانب المجتمع المختلفة.

كما أنه اذا كان تخطيط التعليم يعد ضرورة أساسية من ضرورات التنمية، فإن البيانات الاحصائية تعد ضرورة اساسية لجودة هذا التخطيط، سواء كان للتعرف على اتجاهات النمو السكاني والتوزيع الجغرافي لهذا النمو، وتقدير أعداد الأطفال في سن التعليم، والأوضاع الراهنة للخدمات التعليمية المقدمة ومدى وفائها بحاجات النمو السكاني، وكذلك تقدير الاحتياجات والمتطلبات اللازمة للمشروعات التعليمية عبر السنوات القادمة على أساس موضوعي مستمد من المؤشرات التي يظهرها التعداد. (مصطفى عبد الجواد: ٢٠٠٢: ٥ ، ٦)

ومن ثم فإن هيكلية الخريطة السكانية تترجم إلى هيكلية موازية في خريطة التعليم العام، ومن هنا تتحدد مستلزمات وامكانيات ومتطلبات العملية التعليمية في كافة جوانبها، بما في ذلك الموارد المالية اللازمة لها. (عبدالحافظ الكردي: ١٩٩٤ : ٤٥)

واذا كان التزايد العشوائي والسريع في عدد السكان من شأنه أن يبتلع أية زيادة نسبية في نمو الدخل القومي، ويعرقل مسيرة التحول والإصلاح الاقتصادي والتعليمي والاجتماعي وغيره، فإنه بالتأكيد يعتبر أحد العوامل المفسرة لتزايد الطلب على التعليم، نظرا لوجود نسبة كبيرة من السكان في سن التعليم بشكل عام والتعليم العام بشكل خاص، مما يسبب مزيد من العبء على النظام التعليمي، ويحد من فاعلية الامكانات المتوفرة أو التي يمكن توفيرها لتحسين مستوى التعليم وزيادة فاعليته وتدعيم دوره في خدمة البيئة والمجتمع، واعداد نوعية جيدة من مخرجاته المدربة، والمؤهلة، والقادرة على الانخراط في سوق العمل بغير معوقات والتعامل مع المتغيرات المعاصرة، ومواجهة مختلف التحديات، أو الاستمرار في التعليم بإقتدار، باعتبار أن "التعليم بجميع مستوياته عملية انتاجية مسئولة عن تنمية الطاقات البشرية التي تكفل نمو المواهب والقدرات الوطنية، ومن ثم فإن المؤسسات التعليمية والتربوية بصورة عامة... ، يمكن أن تؤدي دورا أكبر مما تؤديه الآن في ظل فلسفة رشيدة قادرة على أن تؤتي ثمارها عند التطبيق المتوازن في دفع حركة التقدم العلمي والتقني، وأن يظهر مردودها بتحقيق أعلى قدر ممكن من التنمية الشاملة ، خصوصا في البلاد النامية التي تلهث دائما وراء علم لاتنتجه، وتجد صعوبةبالغة في استيعاب تقنيات متجددة لاتستطيع ملاحقة أجيالها". (احمد باشا: ٢٠٠٢: ١٥).

إلا أن أية محاولة لإصلاح وتطوير وتحديث التعليم في مصر سوف تظل محدودة الأثر، وقاصرة عن بلوغ الأهداف النوعية المرجوة من الإصلاح ، مالم يواكبها، وبسرعة أكبر، سياسة واستراتيجية قومية لإصلاح الهياكل السكانية تتوافر لها كل عناصر النجاح والتحقيق (عبدالحافظ الكردي: ١٩٩٤ : ٤٦)، فكل زيادة في عدد السكان لابد أن يقابلها المزيد من التواضع في نصيب الفرد من كافة الخدمات المقدمة له و منها الخدمة التعليمية.

لذلك تعتبر من المهام الرئيسة والضرورية للتعليم، من أجل إحداث التنمية الشاملة في كافة المجالات والاستفادة منها، أن يستطيع تلبية كافة المتطلبات التربوية للمشكلة السكانية، ومواجهة كافة المشكلات والمعوقات الناجمة عنها.

وإذا كانت معدلات النمو السكاني المرتفعة لها تأثيراتها المتعددة على التعليم، فإن للتعليم تأثيراته الفعاله على أهم أبعاد المشكلة السكانية، سواء كانت في خفض معدلات النمو السكاني المتزايد، أو الارتقاء بالخصائص السكانية، أو تحقيق توزيع جغرافي متوازن للسكان.

مما سبق يتضح أهمية وخطورة المشكلة السكانية وأهم أبعادها ومؤشراتها، في توجيه حركة التعليم في المجتمع، وتحديد عدد ونوعيات ومستويات المدارس والفصول الدراسية، وعدد ونوعيات ومستويات الهيئات التدريسية والادارة التعليمية، والمكتبات والوسائل التعليمية وغيرها من متطلبات العملية التعليمية، والميزانية المخصصة لها، وكذلك مستوى ونوعية القوى البشرية التي يجب أن يوفرها النظام التعليمي طبقا لاحتياجات المجتمع (عبدالفتاح جلال: ١٩٩٤ : ٤٥)، وذلك في ضوء مايشهده عالم اليوم من تغيرات بل ثورات في مختلف المجالات المعرفية ، والعلمية، والتكنولوجية، والبيولوجية وغيرها، مما يحتم ويلزم القائمين والمسؤلين عن التعليم بسرعة وضرورة تطوير التعليم وتحديثه وحل مشكلاته وتلبية احتياجاته المادية والبشرية، ومواجهة التحديات التي تقف في وجه هذا التطوير، بإعتبار أن "تطوير التعليم عملية مستمرة يمليها التغير الموصول في حياة الناس والمجتمع، والتحديات التي تفرزها التغيرات المتلاحقة، والتي تفرض علينا اتباع أساليب ومسارات جديدة مناسبة للتصدي لها... ، ومن أمثلة هذه التحديات في الحقبة الأخيرة: التزايد المطرد في عدد السكان ، مع قصور الموارد والامكانيات عن ملاحقة هذا التزايد، الأمر الذي يهدد خطط التنمية تهديدا خطيرا". (المجالس القومية المتخصصة: ١٩٩٣ : ٣٣٦).

لذلك فالتعليم في مصر بشكل عام، والتعليم العام بشكل خاص ، يواجه الكثير من المشكلات والتحديات الناجمة عن المشكلة السكانية، بإعتبارها معوقات رئيسية في سبيل تطوير التعليم وتحديثه، وخاصة في ظل النظرة المستقبلية للمجتمع تجاه التعليم وأهميته ودوره في تنمية واعداد الموارد البشرية اللازمة لقيادة حركة التنمية في المجتمع،

ولاتتوقف أثار المشكلة السكانية على الآثار التعليمية فقط، بل تتعداها لتشمل كل جوانب ومجالات المجتمع المختلفة.

والباحث في هذا الجزء من دراسته يتناول الانعكاسات التعليمية للمشكلة السكانية في مصر، متمثلة في أهم المشكلات أو العقبات التي يسببها النمو المتزايد للسكان، وخاصة في مرحلة التعليم العام، والتعليم الأساسي بصفة خاصة باعتباره بداية السلم التعليمي الحقيقي، والقاعدة العريضة لكل انواع التعليم الاخرى، والمستقبل الأول للملتحقين بالتعليم، وذلك على النحو التالي:

أولاً : زيادة الطلب على التعليم: ومايترتب عليها من انعكاسات متعددة من أهمها:

١- زيادة كثافة الفصول.
٢- عدم الاستيعاب الكامل للتلاميذ.
٣- تعدد الفترات الدراسية.
٤- استمرار ظاهرتي الرسوب والتسرب.
٥- تفشي ظاهرة الدروس الخصوصية.

ثانياً : زيادة تكلفة التعليم.

ثالثاً : تكافؤ الفرص التعليمية.

و سوف يقوم الباحث بعرض لأهم الإنعكاسات التعليمية للمشكلة السكانية في مصر كما يلي:

أولاً : زيادة الطلب على التعليم:

كان من نتائج قيام ثورة ١٩٥٢ ، وإدراكها لأهمية التعليم ودوره في الإرتقاء بالمجتمع وأبنائه، أن سعت الدولة جاهدة وبشكل متواصل منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم إلى نشر التعليم بمختلف أنواعه ومستوياته في كل مناطق المجتمع، والعمل على تطويره وتحديثه ليواكب المتغيرات والتحديات المحلية والعالمية، وتضمن الدستور الدائم في بعض مواده (٨ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٤٠) ضرورة تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لجميع

المواطنين، وأن التعليم حق تكفله الدولة، وهو مجاني في جميع مراحله المختلفة، وأن جميع المواطنين لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولاتمييز بينهم لأي سبب (سليمان نسيم وآخرون: ١٩٩١ : ٢٧- -٦٥)، وكذلك الزيادة المطردة في معدل النمو السكاني منذ ذلك التاريخ ، أدى إلى حدوث زيادة مطردة في أعداد الملتحقين بالتعليم بشكل عام، والتعليم الأساسي بشكل خاص. وخاصة اذا كانت الاسقاطات السكانية لحالة السكان في مصر تشير الى زيادة كبيرة في عدد السكان ، كما أنها "أحد الاساليب العلمية والتقنية للحصول على تقديرات مستقبلية عالية الدقة للسكان، سواء من حيث الحجم أو الخصائص المختفة مثل النوع والعمر والتوزيع الجغرافي والاقتصادي ، وغير ذلك من الخصائص التي تمثل احتياجات خاصة للمخططين وواضعي السياسات ومتخذي القرار في مختلف مجالات الحياة" (هشام مخلوف وآخر: ٢٠٠٠ : ٢) ، وخاصة في المجال التعليمي، على اعتبار أن المشكلة السكانية تمثل "تحديا كبيرا للتعليم من حيث ضرورة توفير الامكانيات والمقومات التي يحتاجها الاستيعاب المتزايد للملتحقين في مراحل التعليم المختلفة" (وزارة التربية والتعليم : ١٩٩٦ : ١٥).

كما أن التقديرات السكانية الراهنة والمتوقعة مستقبلا "حسب القطاعات المختلفة من الأسس الضرورية لإعداد تخطيط تنموي شامل يهدف الى تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع من السلع والخدمات في مجالات الصحة والتعليم والاسكان والمرافق وفرص العمل، لرفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية" (هشام مخلوف وآخر : ٢٠٠٠ : ٥٨) وهي تمثل إطار عام لتحديد جوانب التعليم المختلفة.

والجدولان التاليان (٨) ، (٩) يوضحان تطور أعداد التلاميذ خلال الفترة من ١٩٩٢/٩١ الى ٢٠٠٢/٠١ وكذلك أعداد السكان الكلية المقدرة سنوياً حسب فئات السن والكثافة السكانية ومعدل النمو حسب الفرض المتوسط خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢١) كمايلي:

جدول (٨)

تطور أعداد التلاميذ في مراحل التعليم العام في الفترة من ١٩٩٢/٩١ الى ٢٠٠٢/٠١.

البيان	١٩٩٢/١٩٩١			٢٠٠٢/٢٠٠١		
	بنون	بنات	الجملة	بنون	بنات	الجملة
ماقبل الابتدائي	١١٤٨٤٧	١٠٨٢٠٤	٢٢٣٠٥١	٢١٧١٨٦	١٩٦٥٣٩	٤١٣٧٢٥
الابتدائي	٣٥٩٨٩٧٠	٢٩٤٢٧٥٥	٦٥٤١٧٢٥	٣٧٥٨٣٩١	٣٣٨٢٩١٢	٧١٤١٣٠٣
الفصل الواحد	-	-	٢١٧٣٢	١٨٦٩	٥٦٤٢٣	٥٨٢٩٢
الاعدادي	١٩٧٣٣٨١	١٦١٩٩٨٤	٣٥٩٣٣٦٥	٢٣١٨٢٤٣	٢٠٧٤٩٦٨	٤٣٩٣٢١١
التربية الخاصه	٩٤٠٦	٥٠٢٢	١٤٤٢٨	٢١٠٤٩	١١٦٧٣	٣٢٧٢٢
الثانوي العام	٣١٨٩٦٧	٢٥٣٠٥٩	٥٧٢٠٢٦	٥٧٢٥٦٣	٥٩٠٣١٦	١١٦٢٨٧٩
الصناعي	٣٩٠٨٦٤	١٣٠٨٠٦	٥٢١٦٧٠	٦١٣٦٣٤	٣٢٠٢٤١	٩٣٣٨٧٥
الزراعي	١٠٢٩٠٩	٢٩٨٧٨	١٣٢٧٨٧	١٧٨٩٧١	٤٦٣٤٠	٢٢٥٣١١
التجاري	١٣٧٣٠٨	٣١٨٤١٩	٤٥٥٧٢٧	٣٦٤٢٩٢	٦٢٥٩٣٠	٩٩٠٢٢٢
المعلمين	١٠٢٨٤	١٥٠٥١	٢٥٣٣٠	-	-	-
الجملة	٦٦٥٦٩٣٦	٥٤٢٣١٧٨	١٢١٠١٨٤٦	٨٠٤٦١٩٨	٧٣٠٥٣٤٢	١٥٣٥١٥٤٠

(وزارة التربية والتعليم: ٢٠٠٢: ٤٠)

جدول رقم (٩)

إجمالي أعداد السكان المقدرة سنويا والكثافةالسكانية ومعدل النمو وتقديرات عدد السكان حسب فئات السن العريضة والنسبة المئوية حسب الفرض المتوسط خلال الفترة (٢٠٠١–٢٠٢١)

سنة التقدير / فئات السن والنسبه	٢٠٠١	٢٠٠٦	٢٠١١	٢٠١٦	٢٠٢١
١٤-٠	٢٢,٧١٥	٢٣,٤٦٣	٢٤,٦٧٩	٢٥,٢٤١	٢٥,٤٠٥
النسبه %	%٣٤,٩	%٣٢,٨	%٣١,٥	%٢٩,٨	%٢٨,٠
٥٩-١٥	٣٨,٦١٠	٤٣,٦٩٦	٤٨,٠٨٩	٥٢,٦٥٩	٥٧,٠٩٩
النسبه %	%٥٩,٣	%٦١,٠	%٦١,٥	%٦٢,١	%٦٢,٨
٦٠+	٣,٧٤٧	٤,٤٣٦	٥,٤٧٩	٦,٨٢٨	٨,٣٨٩
النسبه %	%٥,٨	%٦,٢	%٧,٠	%٨,١	%٩,٢
الجملة	٦٥,٠٧٢	٧١,٥٩٥	٧٨,٢٤٧	٨٤,٧٢٨	٩٠,٨٨٣
الكثافه السكانيه	١,٨٤٩	٢,٠٣٥	٢,٢٢٤	٢,٤٠٨	٢,٥٨٣
معدل النمو%	-	١,٩١	١,٧٧	١,٥٩	١,٤٠

(هشام مخلوف وآخر: ٢٠٠٠: ٣١، ٣٣ ، ٣٤)

من الجدولين السابقين (٨)،(٩) ، نلاحظ مايأتي:

- زيادة أعداد التلاميذ في مراحل التعليم العام المختلفة، سواء الواقع منها ضمن السلم التعليمي في مصر أو خارجه – مرحلة ماقبل التعليم الابتدائي – وصلت في بعضها إلى الضعف خلال عشر سنوات، إلا مرحلة إعداد المعلمين للتعليم الابتدائي حيث نقل هذا الإعداد إلى مرحلة التعليم الجامعي.

- أن نسبة القيد في مراحل التعليم العام في تزايد ملحوظ، ففي العام الدراسي ١٩٩٧/٩٦ كانت نسبة القيد ٨١,٧٠% وفي العام الدراسي ٢٠٠٢/٠١ بلغت نسبة القيد ٩٠,٨٦% ، مما يعني زيادة في نسبة ا لقيد قدرها ٩,١٦% (وزارة التربية والتعليم: ٢٠٠٢: ٤١).

- أن هناك زيادة متوقعة في عدد السكان، وفي الكثافة السكانية ومع ذلك فمن المتوقع أن ينخفض معدل النمو ليصل الى ١,٤٠% عام ٢٠٢١ نتيجة العديد من العوامل ، وخاصة زيادة استخدام وسائل تنظيم الاسرة، ونشر التعليم بين الإناث، وتراجع نسبة الأمية وغيرها.

كما أنه بافتراض ثبات نسبة المقيدين في التعليم الاساسي على ماهو عليه في العام الدراسي ١٩٩٧/٩٦- وهذا الفرض يخالف سياسة التعليم بجعله إلزاميا وزيادة نسبة الاستيعاب – نجد أن عدد المقيدين بالتعليم الابتدائي سوف يتزايد بتزايد عدد السكان من حوالي ستة مليون طالب في عام ٢٠٠٠ الى حوالي سبعة مليون طالب في عام ٢٠٢١ ، وفي التعليم الإعدادي سوف يتزايد عدد الطلبه بحوالي نصف مليون طالب، وفي التعليم الثانوي سوف يتزايد عدد الطلبة بحوالي ٢٣١ الف طالب وكل ذلك يستلزم زيادة وتحديد عدد ونوعيات ومستويات الهيئات التدريسية ومعاونيهم، والإدارات التعليمية والمدرسية، والمدارس ، والفصول ، وحجرات النشاط والخدمات المختلفة والمكتبات، والوسائل التعليمية والتكنولوجية وغيره من متطلبات واحتياجات العملية التعليمية. (هشام مخلوف وآخر: ٢٠٠٠: ٦٢ ، ٦٣)

كل ذلك يؤكد أن معدل الزيادة السكانية المرتفعة في مصر، وفي ظل زيادة الطموحات والآمال التي يمثل التعليم إحدى أهم الوسائل لتحقيقها، ورغبة الدولة في رفع نسبة خريجي التعليم،وزيادة نسبته بالقياس إلى فئة العمر المناظرة، فقد ساعد ذلك على زيادة أعداد الملتحقين بالتعليم زيادة مطردة ، وبخاصة في مراحل التعليم العام، وبشكل يفوق الإمكانات البشرية والمادية المتوافرة والتي يمكن توفيرها في ظل الوضع الاقتصادي

الحالي، لدى مؤسسات التعليم العام، وهي مشكلة أساسية تواجه العملية التعليمية، وخاصة في حالة عدم الاتساق الكامل بين زيادة أعداد التلاميذ وامكانات المؤسسات التعليمية البشرية والمادية، ومنها أعداد المعلمين والمباني المدرسية والمعامل والتجهيزات وغيرها. وفي مثل تلك الحالات فإن الآثار السلبية للضغط الطلابي على التعليم تصبح أكثر وضوحا، وربما أكثر خطورة على جودة مخرجات هذاالتعليم ونوعياته وتلبية لاحتياجات خطط التنمية في المجتمع ، وخاصة أن هذا الضغط الطلابي أدى الى دعم واستمرار عدد من المظاهر الضارة في النظام التعليمي (محمود عابدين: ٢٠٠٣ : ٢٧٧ ، ٢٨٠).

وفيما يلي عرض لعدد من أهم المشكلات و العقبات التي تواجه التعليم العام بصفة أساسية نتيجة لزيادة أعداد الملتحقين به ، كما يلي:

١- **زيادة كثافة الفصول**: كان من نتائجه زيادة الطلب على التعليم وفي ضوء الوضع الاقتصادي للمجتمع المصري وعدم الاستعداد أو القدرة في مواجهة ذلك ، زيادة كثافة الفصول لمحاولة استيعاب أكبر عدد من الملتحقين بالتعليم ومما ترتب على ذلك العديد من الآثار السلبية على المجتمع بشكل عام، والعملية التعليمية ونواتجها بشكل خاص، وعلى مستوى تحصيل الطلاب، وانتشار العديد من الظواهر السلبية، وذلك على الرغم من المجهودات التي تبذلها الدولة ووزارة التربية والتعليم في التغلب على هذه الآثار وغيرها.

والجداول التالية (١٠) ، (١١) ، توضح ذلك:

جدول (١٠)

متوسط كثافة الفصول في مراحل التعليم العام (الحكومي والخاص)

للعام الدراسي ٢٠٠٢/٠١ مقارنة بالعام الدراسي ١٩٩٧/٩٦

المرحلة السنة	ماقبل الابتدائي	الابتدائي	الاعدادي	ثانوى عام	ثانوى صناعي	ثانوى زراعي	ثانوى تجاري
* ١٩٩٣/٨٦	-	٤٤	٤٢	٣٨	٣٥	٣٦	٣٨
** ٢٠٠٢/٠١	٣٠,٦٤	٤٠,٩٤	٤٣,٥٠	٤١,٤٢	٣٦,١١	٣٩,١٥	٣٩,٥٦

* (الإدارة العامة للمعلومات و الحاسب الآلي : ١٩٩٧ : ١٣)

** (الإدارة العامة للمعلومات و الحاسب الآلي : ٢٠٠٢ : ٤٥)

جدول (١١)

عدد المدارس و الفصول و المعلمين في الفترة من ١٩٩٢/٩١ الى ٢٠٠١/٢٠٠٠

البيان	١٩٩٢/٩١	٢٠٠١/٢٠٠٠	نسبة الزيادة
عدد الفصول	٢٩١٤٢٨	٣٧٤٤٨١	%٢٨,٥٠
عدد المدارس	٢٥٦١٦	٣٣٨٨٠	%٣٢,٢٦
عدد المدرسين	٥٦٨٨١٨	٧٩٥١٩٥	%٣٩,٨٠

(وزارة التربية والتعليم: ٢٠٠١: ٣٦)

يتضح من الجدولين السابقين (١٠) ، (١١) ، مايلي:

- **متوسط كثافة الفصول قد زادت في العام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٠ عن العام الدراسي ١٩٩٧/٩٦ ، بخلاف مرحلة التعليم الابتدائي التي تقل فيها متوسط كثافة الفصل من**

٤٤ الى ٤١ طالب في الفصل الواحد وهي نسبة قليلة اذا قورنت بطبيعة وخصائص طلاب تلك المرحلة، وهذه النسب المرتفعة من عدد الطلاب تقلل من قدرة المعلم على القيام بدوره التعليمي والتربوي المطلوب وخاصة في ظل بقاء مدة الحصه كما هي ٤٥ دقيقة وكثيرا ماتقل عن ذلك للكثير من العوامل، وذلك على الرغم من المجهودات المضنية التي تبذلها وزارة التربية والتعليم في التوسع في عدد المدارس والفصول وكذلك عدد المعلمين في كل عام عن العام السابق له (راجع جدول (١١)).

- أنه توجد زيادة واضحه في عدد المدارس وعدد الفصول بنسبة الثلث تقريبا وكذلك زيادة عدد المعلمين بأكثر من الثلث، ومع هذا تظل نسبة متوسط كثافة الفصول عالية، وذلك نتيجة الزيادة السكانية ومايترتب عليها من زيادة اعداد الملتحقين بالتعليم، وفي نفس الوقت ضعف القدرة على تلبية كافة الاحتياجات والمتطلبات اللازمة نتيجة الوضع الاقتصادية للمجتمع.

٢- **عدم الاستيعاب الكامل للتلاميذ**: كان من نتائج زيادة الطلب على التعليم في ضوء الزيادة السكانية، وبصفة خاصة في الفئات العمرية لمراحل التعليم، وكذلك قلة الموارد المتاحة لبناء العدد الكاف من المدارس على اختلاف انواعها، برغم الزيادة الكبيرة التي حدثت خلال العشر سنوات السابقة- أن أصبحت المؤسسات التعليمية ليست لديها القدرة على تحقيق الاستيعاب الكامل وخاصة في المرحلة الابتدائية لمن هم في سن الالزام.

كما أنه في ضوء الاحصاءات الخاصة بنسب الاستيعاب في مراحل التعليم العام المختلفة، والتطلعات المستقبلية لتقديرات هذا الاستيعاب في خطط التنمية المستقبلية أن أصبح من الضروري العمل على الاستمرار في بناء مدارس متطوره لجميع مراحل التعليم العام، بمعدل ٢٠٠ مدرسة سنويا خلال خطط التنمية الحالية، والارتفاع بهذا المعدل سنويا حتى نهاية الخطة السابعة عام ٢٠١٧ ، وذلك لاستيعاب الاعداد المتزايدة من الطلاب في

ضوء معدلات النمو الطبيعي للسكان في مختلف المحافظات (حسن البيلاوي: ١٩٩٧: ٩١)

والجدول التالي يوضح معدلات الاستيعاب في مرحلة التعليم الابتدائي خلال الفترة من ١٩٩٣/٩٢ الى ٢٠٠٢/٠١.

جدول (١٢)

معدلات الاستيعاب في المرحلة الابتدائية في الفترة من ١٩٩٣/٩٢ إلى ٢٠٠٢/٠١

النوع / السنه	بنون	بنات	الجملة
١٩٩٣/٩١	٧٨,٩٨	٧١,٠٧	٧٥,١٢
٢٠٠٢/٠١	٩٣,٢٠	٩٠,٥٠	٩١,٩٠
معدل التغيير	١٤,٢٢	١٩,٤٣	١٦,٧٨

(وزارة التربية والتعليم : ٢٠٠٢: ٤١)

من الجدول السابق (١٢)، نلاحظ أن:

- نسبة الاستيعاب في المرحلة الابتدائية قد زادت بنسبة ١٦,٧٨% خلال مايقرب من ١٠ سنوات، وهو تطور ملموس، إلا أننا لم نصل إلى تحقيق الاستيعاب الكامل لكل من هم في سن الالزام، وهو مايعود بالعديد من الآثار السلبية على المجتمع.
- يوجد مايقرب من حوالي ٨% من جملة الأطفال في سن الالزام لم يلتحقوا بالتعليم، وهي نسبة عالية اذا ماقورنت بآثارها السلبية على المجتمع، حيث يترتب على عدم القدرة على الاستيعاب الكامل للأطفال في سن الالزام، وتطبيق القانون في ذلك، أن يدخل هؤلاء الأطفال الى ساحة الأمية، أو الى مجال عمالة الأطفال، وهي عمالة غير منتجة ولايمكن أن يكون ذات أثر في تحقيق التنمية، أو أن يصبحوا عالة على المجتمع، وهو

مـايطلق عليـه أطفـال الشوارع، ومايـصاحبها مـن ظـواهر سـلبية مثـل التـسول والتـشرد والنوم في الشوارع ، وكذلك زيادة نسبة الأحداث والجريمة بشكل عام في المجتمع.

وفي مقارنة للباحث بين الاحصاءات الخاصة بعدد السكان خلال مراحل التعليم العام المختلفة، وعدد الملتحقين بهذه المراحل، وجد أن نسبة غير الملتحقين بمراحل التعليم العام نسب عالية، لاتتفق وطموحات وآلآمال المجتمع ولا مع سعي المجتمع إلى الإرتقاء بالمستويات التعليمية لأفراد المجتمع، حيث أنه كلما ارتقينا في السلم التعليمي عبر مراحله المختلفه زادت نسبة عدد غير الملتحقين في مراحل التعليم الأعلى، وذلك يتضح من خلال الجدول التالي:

جدول (١٣)*

يبين عدد السكان في مراحل معينة وعدد الطلبه المناظر له ونسبة الملتحقين وغير الملتحقين في احصاءات ١٩٩٧/٩٦

البيان	عدد السكان ١٩٩٧/٩٦	عدد الطلبة ١٩٩٧/٩٦	نسبة الملتحقين	عدد غير الملتحقين	نسبة غير الملتحقين
المرحلة الابتدائية (٦ اقل من ١٢)	٨٧٢٩٨٠١	٧٥٤١٧٣٩	٨٦,٣٩	١١٨٨٠٦٢	١٣,٦١
الاعداديه (١٢ اقل من ١٥)	٤٥٨٣٠٠٨	٣٦٧٩٣٢٥	٨٠,٢٨	٩٠٣٦٨٣	١٩,٧٢
الثانويه العامه ومافي مستواها (١٥ اقل من ٢٠)	٦٩٠١٦١١	٢٦١٨٩٥٦	٣٧,٩٥	٤٢٨٢٦٥٥	٦٢,٠٥

* هذا الجدول من إعداد الباحث تم تجميعه من إحصاءات المراجع التالية:

- (الادارة العامة للمعلومات والحساب الآلي: ١٩٩٧/٩٦: ١-٣)
- (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء: ١٩٩٨: ٢٠)

٣- تعدد الفترات الدراسية: في ضوء زيادة عدد الملتحقين بالتعليم، وعدم القدرة على توفير احتياجات العملية التعليمية من المدارس لاستيعاب هذه الزيادة الطلابية ، وزيادة كثافة الفصول الدراسية، اتجهت الوزارة إلى تعدد الفترات الدراسية في المدرسة الواحدة ، وكذلك تعدد المدارس في مدرسة واحدة (بمسميات مختلفة)، "الأمر الذي أدى إلى تقلص اليوم الدراسي بالنسبة للتلاميذ الذين يشاركون في نفس المبنى" (مجلس الشورى :٢٠٠٣ : ٣١) والجداول التالية توضح ذلك:

جدول (١٤) *

عدد المدارس حسب الفترات الدراسية بها في مراحل التعليم المختلفة

طبقا لاحصاءات ١٩٩٢/٩١ ، ١٩٩٧/٩٦ ، ٢٠٠٢/٠١ (القطاع الحكومي)

السنه	المرحلة	يوم كامل	صباحيه	مسائيه فتره ثانيه	مسائية فتره ثالثه	تعمل فترتين	تعمل ثلاث فترات	الجملة
٩٢/٩١	الابتدائي	٥٦٠١	٥٣١٠	٣١٧٢	٦٠	١٢١٥	٣	١٥٣٦١
٩٧/٩٦		٦٠٩٢	٤٩٦٤	٣٠٩٩	١٢	٨٢١	-	١٤٩٨٨
٠٢/٠١		٥٦٧٣	٦٣٩٧	١٦٥٢	٣	٦٣٤	-	١٤٣٥٩
٩٢/٩١	الاعدادي	١٩٥٤	١٦٠٠	١١٠٧	١٥	١١٧٦	١	٥٨٥٣
٩٧/٩٦		٢٥٦١	١٨٥٦	١٠٧٥	٣	٧٢٠	-	٦٢١٥
٠٢/٠١		٢٦٤٤	٢٤٤٦	١١٥١	-	٨٤١	-	٧٠٨٢
٩٢/٩١	الثانوي العام	٧٩٧	٢٩٥	٧٥	-	١٩	-	١١٨٦
٩٧/٩٦		٦٩٧	٣٥٤	٩	-	٧٩	-	١١٣٩
٠٢/٠١		٨٥٥	٣٤٣	٢٣	-	١٣٠	-	١٣٥١
٩٢/٩١	صناعي	١٠٦	٥٧	٣٨	١	٢١٣	٤	٤١٩
٩٧/٩٦		١٣٦	١٠٩	٤٠	-	٣٦٤	١	٦٥٠
٠٢/٠١		٢١٤	١٩٠	٥٨	-	٣٣٢	-	٧٩٤
٩٢/٩١	زراعي	٨٠	١٦	٣	-	١	-	١٠٠
٩٧/٩٦		٨٩	٣٧	١	-	١٥	-	١٤٢
٠٢/٠١		٦٦	٦٤	٥	-	٣٣	-	١٦٨
٩٢/٩١	تجاري	١٧٥	١٢٦	٣٥٢	-	١٥٥	-	٨٠٨
٩٧/٩٦		١٣٢	١١٢	٧٩	-	٣٢٤	٢	٦٤٩
٠٢/٠١		١٣٩	١٢٩	١٠٠	٨	٣٥٤	-	٧٣٠

* قام الباحث بتجميع هذا الجدول من ثلاث مصادر

١- وزارة التربية والتعليم : مبارك والتعليم : ٢٠٠١: ٥٩

٢- الادارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي: ١٩٩٧/٩٦ : ٢١-٣٠

٣- الادارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي: ٢٠٠٢/٠١ : ٦٧-٨٦

جدول (١٥) *

نسبة الزيادة في مجموع عدد مدارس اليوم الكامل والفترة الصباحية الى جملة عدد المدارس الكلي في احصاءات ١٩٩٢/٩١ ، ١٩٩٧/٩٦ ، ٢٠٠٢/٠١ * (القطاع الحكومي)

السنه	المرحلة	جملة اليوم الكامل والفترة الصباحيه	جملة عدد المدارس الكلي	النسبة المئويه %
٩٢/٩١	ابتدائي	١٠٩١١	١٥٣٦١	٧١,٠٣
٩٧/٩٦		١١٠٥٦	١٤٩٨٨	٧٣,٧٧
٠٢/٠١		١٢٠٧٠	١٤٣٥٩	٨٤,٠٩
٩٢/٩١	اعدادي	٣٥٥٤	٥٨٥٣	٦٠,٧٢
٩٧/٩٦		٤٤١٧	٦٢١٥	٧١,٠٧
٠٢/٠١		٥٠٩٠	٧٠٨٢	٧١,٨٧
٩٢/٩١	ثانوي علم	١٠٩٢	١١٨٦	٩٢,٠٧
٩٧/٩٦		١٠٥١	١١٣٩	٩٢,٢٧
٠٢/٠١		١١٩٨	١٣٥١	٨٨,٦٨
٩٢/٩١	ثانوي صناعي	١٦٣	٤١٩	٣٨,٩٠
٩٧/٩٦		٢٤٥	٦٥٠	٣٧,٦٩
٠٢/٠١		٤٠٤	٧٩٤	٥٠,٨٨
٩٢/٩١	ثانوي زراعي	٩٦	١٠٠	٩٦,٠٠
٩٧/٩٦		١٢٦	١٤٢	٨٨,٧٣
٠٢/٠١		١٣٠	١٦٨	٧٧,٣٨
٩٢/٩١	ثانوي تجاري	٣٠١	٨٠٨	٣٧,٢٥
٩٧/٩٦		٢٤٤	٦٤٩	٣٧,٥٩
٠٢/٠١		٢٦٨	٧٣٠	٣٦,٧١

من الجدولين السابقين (١٤)، (١٥) ، نلاحظ أن:

- زيادة في عدد المدارس بصفة عامة عبر سنوات الإحصاء المبينة مما يبين اهتمام وزارة التربية والتعليم بالتوسع الكمي في عدد المدارس الناجمه عن زيادة عدد الملتحقين نتيجة الزيادة السكانية فيما عدا مرحلة التعليم الابتدائي وذلك بسبب زيادة كثافة الفصول والتوسع في بناء ملاحق بالمدارس المقامة أصلا للتغلب على بناء مدارس جديدة سواء لعدم توافر الأراضي الصالحة لذلك أو لعدم قدرة الموازنة على تحقيق ذلك.

* قام الباحث بإستخلاص هذا الجدول من نتائج الجدول السابق (١٤)

- التخلص بصفة عامة من المدارس المسائية التي تعمل فترة ثالثة (وهي المدارس التي تحمل اسم مختلف عن الفترات الاخرى) ،وكذلك في المدارس التي تعمل ثلاث فترات (وهي المدارس التي تتوزع بها الفرق الدراسية على فترات اليوم الدراسي لعدم قدرة المدرسة على استيعاب تلاميذ الفرق الدراسية المختلفة في فترة واحدة).
- الاقلال من المدارس التي تعمل فترة ثانية أو التي تعمل لفترتين ، وفي الوقت نفسه محاولة التوسع في مدارس اليوم الكامل، أو المدارس التي تعمل فترة صباحية فقط، حيث حدث تطور كبير للتوجه لنظام اليوم الكامل والفترة الصباحية، وخاصة في التعليم الأساسي بحلقتيه ، وكذلك في التعليم الصناعي (نظرا لطبيعة هذا التعليم)، أما التعليم الثانوي بأنواعه، فقد حدث تناقص في ذلك النوع من المدارس بينما زادت اعداد المدارس المسائية فترة ثانية أو التي تعمل فترتين، وذلك لصعوبة اقامة مدارس جديدة نظرا لما يتطلبه ذلك من إمكانات بشرية ومادية.
- التوسع بصفة عامة في التعليم الفني لمحاولة توفير العمالة المعدة إعدادا جيدا في مختلف المجالات.

مما سبق يتضح أنه على الرغم من المجهودات التي تقوم بها وزارة التربية والتعليم عن التوسع في عدد المدارس إلا أن الزيادة السكانية وزيادة الطلب على التعليم لازالت تؤثر على العملية التعليمية سواء في عدم الاستيعاب الكامل في فترة الالزام – كما سيتبين ذلك في الجزء التالي- أو في عدم تعميم المدارس التي تعمل بنظام اليوم الكامل أو الفترة الصباحية فقط، وكذلك في الابقاء على المدارس التي تعمل فترة مسائية ثانية أو المدارس التي تعمل على نظام الفترتين.

٤- **إستمرار ظاهرتي الرسوب والتسرب**: تعتبر ظاهرتي الرسوب والتسرب في مراحل التعليم العام بصفة عامة، ومرحلة التعليم الأساسي بصفة خاصة، أنهما يمثلان أحد جوانب الهدر التربوي، وهما بمثابة الباب الخلفي لمشكلة الأمية في المجتمع المصري، وقد تعددت المجهودات المبذولة في مواجهة مثل هذه الظواهر

حيث "زاد المعروض من الفرص التعليمية في جميع مراحل التعليم، فإن نسبة القيد قد أظهرت تزايداً ملحوظاً في جميع المراحل " (مجلس الشورى: ٢٠٠٣: ٣١) ، فقد إرتفعت نسبة القيد في جميع مراحل التعليم العام ففي عام ١٩٩٧/٩٦ كانت نسبة القيد ٨١,٧٠% ، و وصلت في عام ٢٠٠٢/٠١ إلى ٩٠,٨٦ % بزيادة قدرها ٩,١٦ % ، وهذا بخلاف نسبة القيد في التعليم الأزهري (وزارة التربية والتعليم: ٢٠٠٢: ٤١).

وعلى الرغم من هذه المجهودات فلا زالت تلك الظاهرتان تمثلان إحدى المشكلات المهمة التي يعاني منها التعليم في مصر، فهما "أحد الظواهر الهامة التي ينبغي التصدي لها بكل حسم وحزم، فإذا كان قيد الأطفال عند بلوغهم سن الالزام هي مسألة تحتل مكانة مهمة وتسعى له كل الجهود، فإن ضمان استمرارهؤلاء الأطفال في المدرسة أو المعهد الديني خلال مرحلة التعليم الأساسي هي مسألة لاتقل أهمية عن الأولى" (مجلس الشورى: ٢٠٠٣: ٣٧)

والجدول التالي (١٦) يبين أعداد المتسربين والمتسربات في مرحلة التعليم الأساسي بحلقتيه طبقا لاحصاءات ١٩٩١/٩٠، ٢٠٠٢/٠١، كمايلي:

جدول (١٦)

أعداد ونسب المتسربين والمتسربات في مرحلة التعليم الأساسي بمرحلتيه

خلال الفترة من١٩٩١/٩٠ الى ٢٠٠٢/٠١

السنه الدراسيه	المرحلة	بنون			بنات			المجموع		
		المقيد	المتسرب	النسبه	المقيدذ	المتسرب	النسبه	المقيد	المتسرب	النسبه
١٩٩١/٩٠	الابتدائيه	٣٥٣٢٢١٦	١٠٢٥١٨	٢,٩٠	١٢٦٤٧٠٧	٨٢٢٥٨	٦,٥٠	٤٧٩٦٩٢٣	١٨٤٧٢٣	٣,٨٥
١٩٩٢/٩١										
٢٠٠١/٠٠										
٢٠٠٢./٠١		٣٧٧٤٠٠٩	٤١٧٣٩	١,١١	٣٣٦٨١١٨	٢٠٤٦٠	٠,٦١	٧١٤٢٢١٢٧	٦٢١٨٩	٠,٨٧
١٩٩١/٩٠	الاعداديه	١٥٣٢٠٥٢	١٧٦٧٩٤	١١,٥٤	١٢٤١٤٣٧	١٢٣٠٤٥	٩,٩١	٢٧٧٣٤٨٩	٢٩٩٨٣٩	١٠,٨١
١٩٩٢/٩١										
٢٠٠١/٠٠										
٢٠٠٢./٠١		١٥٦٧١٦٧	٥٦٧٧٤	٣,٦٢	١٣٩١٨٢٨	٣٢٥٦٦	٢,٣٤	٢٩٥٨٩٩٥	٨٩٣٤٠	٣,٠٢

(وزارة التربيةوالتعليم: ٢٠٠٢: ٤٢)

يتضح من نتائج الجدول السابق (١٦) ما يلي:

- انخفضت نسبة التسرب في التعليم الابتدائي (المرحلة الاولى من التعليم الأساسي) من ٣,٨٥% في عام ١٩٩٢/٩١ إلى ٠,٨٧% في عام ٢٠٠٢/٠١، ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل من أهمها: مجهودات وزارة التربية والتعليم في هذا المجال، والاهتمام بالتعليم من قبل المسئولين وأولياء الأمور، وكذلك لزيادة الوعي بأهمية التعليم مما ترتب عليه زيادة الطلب على التعليم من قبل افراد المجتمع، وخاصة تعليم الإناث حيث أنخفضت نسبة التسرب بينهن من ٦,٥٠% في عام ١٩٩٢/٩١م الى ٠,٦١% في عام ٢٠٠٢/٠١ .

- انخفضت نسبة التسرب في التعليم الإعدادي (المرحلة الثانية من التعليم الأساسي) من ١٠,٨١% في عام ١٩٩٢/٩١ إلى ٣,٠٢% في عام ٠١ ر٢٠٠٢ ، كما انخفضت نسبة التسرب في الإناث من ٩,٩١% عام ١٩٩٢/٩١ الى ٢,٣٤% عام ٢٠٠٢/٠١، نتيجة لما بذلته وزارة التربية والتعليم من مجهودات، و مع ذلك فلابد من بذل المزيد من الجهود على مختلف المستويات سواء الحكومية أو الأهلية أو الخاصة للقضاء على مشكلة التسرب لآثارها السلبية المتعددة.

وتجدر الاشارة الى أن نسبة التسرب تزداد بشكل عام في محافظات الوجه البحري ١٨,٤٩% والمحافظات الحدودية ١٩,٢١ عن المحافظات الحضرية ٦,٨٣% ومحافظات الوجه القبلي ١٣,٢٥% ، وذلك نتيجة الكثير من العوامل المختلفة سواء كانت بيئية أو أقتصادية أو اجتماعية أو غيرها، كما ترتفع نسبة التسرب بين الذكور في محافظات الوجه البحري ١٢,٥٥% وذلك نتيجة الحاجة الى العمالة في المناطق الزراعية وكذلك الوضع الاقتصادي ، بينما تزيد نسبة التسرب في الإناث في المحافظات الحدودية لتصل الى ١١,٦٤% نتيجة عوامل بيئية وعادات وتقاليد وافكار باليه وكذلك لعدم الاهتمام بتعليم البنات في تلك المناطق (مجلس الشورى : ٢٠٠٣: ٣٩ ، ٤٠) والجدول التالي (١٧) يبين نسبة النجاح ونسبة الرسوب في مرحلة التعليم الأساسي بحلقتيه.

جدول (١٧)

نتيجة الامتحان في مرحلة التعليم الأساسي بحلقتيه (الابتدائيه والاعداديه) في الاعوام الدراسية ١٩٩٦/٩٥ ، ٢٠٠١/٢٠٠٠

السنة الدراسية	المرحلة	نسبة النجاح %			نسبة الرسوب %		
		بنين	بنات	جمله	بنين	بنات	جملة
١٩٩٦/٩٥	الابتدائيه	٨٣,٣٠	٨٨,٣٧	٨٥,٨٤	١٦,٧٠	١١,٦٣	١٤,١٦
٢٠٠١/٠٠		٨٤,١٠	٩٠,٠٠	٨٧,٠٥	١٥,٩٠	١٠,٠٠	١٢,٩٥
١٩٩٦/٩٥	الاعداديه	٨٣,٢٦	٨٨,٤٩	٨٥,٨٧	١٦,٧٤	١١,٥١	١٤,١٣
٢٠٠١/٠٠		٨٣,٣٠	٨٧,٦٠	٨٥,٤٥	١٦,٧٠	١٢,٤٠	١٤,٥٥

(الاداره العامة للمعلومات والحاسب الآلي : ١٩٩٧/٩٦ : ٣٦ ، ٣٧)

(الادارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي: ٢٠٠٢/٠١: ١٠١، ١٠٤)

من نتائج الجدول السابق (١٧) يتضح أنه:

- في مرحلة التعليم الابتدائي (الحلقة الاولى من التعليم الأساسي) ارتفعت نسبة النجاح من ٨٥,٨٤% عام ١٩٩٦/٩٥ الى ٨٧,٠٥ في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ وانخفضت نسبة الرسوب وهذا يرجع إلى العديد من العوامل منها على سبيل المثال الاهتمام بالتعليم، تعديل نظام التقويم، بروز ظاهرة الغش الجماعي وغيرها، ومع هذا لاتزال نسبة الرسوب مرتفعة نظرا لآثارها السلبية على العملية التعليمية حيث تمثل أحد جوانب الهدر التربوي أو الفاقد التعليمي وأحد العوائق أمام التحاق المزيد من التلاميذ بهذا النوع من التعليم.

- في مرحلة التعليم الاعدادي (الحلقة الثانية من التعليم الأساسي) كانت نسبة النجاح تقريبا متساوية حيث بلغت تقريبا ٨٥,٦٧% وكذلك بلغت نسبة الرسوب تقريبا حوالي ١٤,٣٤% وهي تعتبر نسبة عالية ايضا نظرا للعديد من الآثار السلبية المترتبه عليها

سواء على العملية التربوية وكونها تمثل نوعا من الهدر التربوي وزيادة العبء على موازنة التعليم وكذلك على المجتمع وذلك نتيجة انتقال بعض الراسبين الى العمل في المجتمع لعدم القدرة على مواصلة العملية التعليمية وهي تمثل عمالة غير مؤهلة وغير قادرة على مسايرة التطورات التكنولوجية في قطاعات المجتمع المختلفة.

لذلك لابد من العمل على مواجهة تلك الظاهرتين وغيرهما نظرا لآثارهما السيئة على المجتمع واستقراره ، وتحقيق نوع من السلام الاجتماعي في المجتمع.

٥- **تفشي ظاهرة الدروس الخصوصية**: يواجه المجتمع المصري منذ منتصف القرن الماضي " بمجموعة من التطورات والتحديات التي كان لها أثرها الواضح في التاثير على النظام التعليمي وتطوره ، ومن أهم هذه التحديات: الزيادة السكانية الكبيرة التي تسببت في تعدد الفترات بالمدارس على الرغم من بناء الكثير منها، وزيادة كثافة الفصول الدراسية مما ساعد على إنتشار ظاهرة الدروس الخصوصية بشكل ينبيء بالخطر على الكيان التربوي خاصة والكيان الاجتماعي عامة" (المجالس القومية المتخصصة: ٢٠٠٣ : ١٢٩).

وتعتبر مشكلة الدروس الخصوصية جزءاً من مشكلة أكبر هي مشكلة التعليم في مصر بأبعادها وجوانبها المختلفة وهي واحده من أخطر العقبات أو المشكلات التي تواجه العملية التعليمية بكافة مراحلها من ناحية، والأسرة أو البيت المصري من ناحية أخرى بما أفرزته من آثار سلبية عديدة شملت الجميع، وخاصة في الوقت الذي اعتبرها الكثير بأنها الضمانة الوحيدة – في ظل تدني مستوى العملية التعليمية وضعف مستوى التحصيل الدراسي في المؤسسات التعليمية- للحصول على مجموع الدرجات الذي يؤهل التلاميذ للانتقال عبر مراحل وسنوات الدراسة المختلفة بإعتبار أنها – مجموع الدرجات- الشرط الأساسي لهذا الانتقال. كما يمكن اعتبار ان نشأت هذه الظاهرة كان مصاحبا لتدني مستوى التعليم بشكل عام نتيجة لقلة الانفاق عليه وقلة الميزانيات المخصصة له، مما أدى إلى انخفاض عدد المدارس وسوء حالها وتعدد الفترات الدراسية مما صاحبها من زيادة كثافة الفصول

وتضاءلت الامكانات الموجودة في المدرسة حتى الضروريات منها، وكذلك سوء إختياروا‌عداد المعلمين وتدني مستواهم العلمي والمهني وفي بعض الأحيان الاخلاقي، وكذلك اقتصار التقويم او الاختبارات على قياس مستوى الحفظ والاسترجاع لدى التلاميذ فقط، كل ذلك وغيره دفع الأسرة المصرية الى البحث عن بديل يساعد أبناءها على اجتياز الاختبارات والانتقال عبر سنوات ومراحل التعليم، ومن هنا ظهرت الدروس الخصوصية كبديل أو مساعد لتحقيق ذلك، ومع هذا لاتزال هذه الظاهرة منتشرة بشكل كبير في جميع مراحل العملية التعليمية وجميع محافظات الجمهورية، وذلك نتيجة لعدة عوامل منها:

- زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم بشكل عام بين جميع طبقات المجتمع المصري، وقلة عدد المدارس أو الميزانيات المخصصة لمواجهة زيادة اعداد المقبولين في جميع مراحل التعليم المختلفة.

- اعتبار مجموع الدرجات هو المعيار الوحيد في الانتقال عبر المراحل التعليمية المختلفة، والارتفاع المستمر في معدل الدرجات اللازم للانتقال عبر هذه المراحل التعليمية.

- عدم فاعلية وجدية المعايير المستخدمة في اختيار طلاب كليات التربية، وفي الوقت نفسه يتم تعيين بعض خريجي الجامعات غير المؤهلين تربويا في مهنة التدرس. كل ذلك وغيره مما اضعف من فاعلية دورهم في العملية التربوية.

- الانخفاض النسبي لمرتبات المعلمين مما يدفعهم الى البحث عن مصدر اضافي لزيادة دخلهم.

- قصور النظام الحالي للامتحانات وقصره على قياس مستوى التحصيل الدراسي – الحفظ وا لاستظهار والاسترجاع – لدى التلاميذ، دون النظر الى الجوانب الأخرى من العملية التعليمية.

وتتركز جهود وزارة التربية والتعليم في مواجهة هذه الظاهرة كمايلي:

- الاهتمام بالمجموعات الدراسية لدورها المهم في مساعدة التلاميذ التي تقتضي ظروفهم ذلك، وتدعيمها لتكون البديل الشرعي والرسمي و الاقل تكلفة لظاهرة الدروس الخصوصية التي تلتهم جزءاً كبيراً من ميزانية الأسرة المصرية وهي بمثابة اعتراف بأن الطالب لايحصل على خدمة تعليمية مناسبة في التعليم المجاني.
- الاهتمام بالعملية التعليمية وانتظامها طوال اليوم والعام الدراسي ، ومتابعة أداء المعلمين فيها، وتوقيع الجزاءات الرادعة بحق من يثبت تراخيهم في القيام بمهامهم الأصيلة ، أو قيامهم بإعطاء الدروس الخصوصية.
- تعديل سياسات التقويم ووضع الامتحانات بحيث تتنوع لتشمل جميع النشاطات اثناء العام الدراسي والاختبارات الشهرية وغيرها وأن يكون النصيب الاقل لدرجة اختبار آخر العام.

كما تضمنت دراسة مقدمه للمجالس القومية المتخصصة (٢٠٠٣ : ١٢٩) بعض التوصيات لمواجهة مشكلة الدروس الخصوصية والعمل على حلها منها:

١) تضمين المحتويات الدراسية كتبا مدرسية تتسم بجودة الإعداد من مختلف الجوانب مع الاهتمام بالجوانب التطبيقية والعملية لكل محتوى دراسي.

٢) استحداث نظام جديد للتقويم يرتبط بالاهداف التربوية، ويقوم على تقويم المتعلم من جميع جوانبه وخاصة الفهم والابداع واعمال الفكر، واكتساب المهارات وتوظيفها.

٣) تفعيل دور المدرسة في متابعة التلاميذ محدودي التحصيل العلمي وكذلك تفعيل دور الاداره المدرسية في تحمل مسئولياتها في قيادة العملية التعليمية داخل المدرسة.

٤) التدقيق في اختيار الملتحقين بكليات التربية، وفي الوقت نفسه اقصار تعيين المعلمين على المؤهلين علميا وتربويا من خريجي كليات التربية.

٥) تحقيق العلاقة الايجابية بين المدرسة وأولياء الأمور بما يؤدي الى قيام المدرسة بعلاج مايعانيه التلاميذ من ضعف أو ما يواجهونه من مشكلات.

ثانياً : زيادة تكلفة التعليم:

يعتبر التعليم المتميز القادر على الوفاء باحتياجات المجتمع من الموارد البشرية والتي تتفق ومتطلبات العصر والقادرة على التفاعل مع متغيراته، واحداً من أهم دوافع التنمية والتقدم والنهضة في حياة الأمم و الشعوب، وهو الركيزة الأساسية للدخول إلى عالم المنافسة الدولية، و المشاركة بفاعلية في انتاج التكنولوجيا و أدواتها و ليس إستخدامها فقط، كما أنه الأداء الأكثر فعالية في تحقيق الإستقرار و الإتزان الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والامني، والوصول إلى التنمية الشاملة في المجتمع المصري ، "وتأسيسا على ماسبق أخذت جهود الدولة تتبلور نحو وضع الخطط والبرامج لتطوير وتحديث نظامنا التعليمي الذي كاد يصل الى طريق مسدود بسبب الزيادة السكانية وقلة الموارد المالية وغيبة ارادة التغيير" (شبل بدران:٢٠٠٣ : ١٠) حيث "تمثل عملية تمويل التعليم مطلبا أساسيا لتطوير التعليم في مصر، كما أنها مقياس حقيقي لمدى اهتمام المجتمع، دولة ومؤسسات وأفراداً، بمتطلبات التعليم" (كمال بيومي: ١٩٩٧: ٩٥)

ونظرا للتزايد السكاني الكبير الذي تعانيه مصر، وزيادة الطموحات والآمال التي يمثل التعليم إحدى الوسائل المهمة لتحقيقها، ورغبة الدولة في الارتقاء التعليمي بأبناء الوطن ورفع نسبة خريجيه وزيادة نسبتهم بالقياس إلى فئة العمر المناظرة، فقد تزايدت بنسب كبيرة أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم في مراحله المختلفة عبر السنوات المتتالية، وبشكل يفوق الامكانات البشرية والمادية التي تتوافر لدى وزارة التربيةوالتعليم، ومع استمرار الآثار السلبية لتراكمات الماضي، وضعف الارتكاز الى التخطيط السليم بخطواته وجوانبه المختلفه، وكذلك مد فترة الالزام والالتزام بمجانية التعليم في مصر بكافة مراحله، لذلك تسعى الدولة جاهدة في رصد المزيد من الأموال وزيادة الميزانية المخصصة للتعليم . (محمود عابدين: ٢٠٠٣ : ٢٧٧-٢٨١)

وقد أظهرت البيانات الاحصائية في العام الدراسي ٢٠٠٢/٠١ ، أنه في مرحلة التعليم قبل الجامعي بجميع مستوياته وأنواعه، ازدادت أعداد التلاميذ حتى وصلت الى ١٥,٧٢٧ مليون تلميذ، وبلغت أعداد المدارس ٣٥,٦٧٠ ألف مدرسة وأن عدد الفصول قد أصبح ٣٨٤,٤٥٦ ألف فصل (ج.م.ت.ع.ح: ٢٠٠٣/٤ : ٢٣) ، وإزدادت أعداد المعلمين لتصل الى ٧٩١,٢٤٢ ألف معلم (وزارة التربيةوالتعليم : ٢٠٠٢ : ٥٧)، وبلغ الانفاق العام على التعليم الى ١٨١٢٥,٤ مليون جنيه بنسبة ١٤,٣% من جملة الانفاق العام للدولة، وكان نصيب مراحل التعليم العام منها ١٣١٧٧,٤ مليون جنيه بنسبة ٧٢,٧% من جملة الانفاق على التعليم بشكل عام. (ج.م.ت.ع.ح: ٢٠٠٣/٦ : ١٠٤) ، كما تجدر الإشارة الى أن مصر قد حققت تقدما ملموسا من الناحية الكمية في قطاع التعليم بشكل عام، حيث تطور متوسط سنوات الالتحاق بالتعليم قبل الجامعي لتصل الى ١٠ سنوات لكل من الذكور والإناث في عام ٢٠٠٠، وهو يعتبر معدلا جيدا اذا ماقورن بمعدل عدد سنوات الالتحاق في الدول المتقدمة، وارتفع حجم الانفاق على التعليم في مصر من جملة الناتج القومي، وهو مؤشر جيد اذا قورن بالدول المشابهة من حيث مستوى الدخل، ولكن الزيادة في حجم الانفاق لايقابلها زيادة مماثلة في نصيب الفرد من الانفاق على التعليم، وربما يعود ذلك الى النمو الكبير في عدد السكان، وارتفاع الاسعار في كافة الجوانب واستمرار حالة الكساد الاقتصادي الذي يعاني منه المجتمع المصري في ظل الأزمة الاقتصادية واتجاه المتغيرات العالمية، كما أن معظم الانفاق يوجه لتحسين البنيه الأساسية للتعليم والى المرتبات ولم يتم الاستفادة منه في تحسين ورفع كفاءة العملية التعليمية ومستوى الخريجين بالقدر المطلوب. (احمد السيد وآخر: ٢٠٠٣ : ٥-٧).

وترتبط تكلفة التعليم بجوانب العملية التربوية المختلفة، وخاصة مدخلات النظام التعليمي وأهدافه ومخرجاته القريبه والبعيدة، وبالتالي فهي تعد مؤشرا واضحا لمدى عمل النظام التعليمي بكفاءة وانتاجية، ويصبح تحليل الكلفة اداة قوية لتحسين الأداء وتخطيط المستقبل لأي نظام تعليمي، وتشير العديد من الدراسات المتخصصة إلى أن تكلفة التعليم في تزايد مستمر نتيجة للعديد من العوامل والتي من أبرزها الزيادة السكانية ،و الالتزام

بالتعليم الإلزامي المجاني ومد فترته ، وزيادة الطلب على التعليم، والاهتمام بعوامل الجودة في التعليم، وتزايد الاهتمام بالدراسات التطبيقية والتكنولوجية، والتوسع الكمي والكيفي في التعليم وكذلك للعديد من العوامل الاقتصادية المختلفة والمتنوعة . (محمود عابدين: ٢٠٠٠: ٤٨-٦٠).

وبناءً على ماسبق، لابد من العمل المتواصل لزيادة الاعتمادات المخصصة لقطاع التعليم بشكل عام والتعليم العام بشكل خاص، وذلك نظرا لتزايد تكلفة التعليم الذي يفوق امكانات العديد من الدول ولاسيما النامية منها، وتزايد الرغبة في تحقيق قدر اكبر من العدالة والمساواة، واتاحة تكافؤ الفرص التعليمية أمام أبناء المجتمع في الحصول على أنواع التعليم المختلفة طبقا لقدراتهم العقلية واستعداداتهم ومهاراتهم، وفي الوقت نفسه البحث عن بدائل متعددة وواضحة ومتزايدة لتمويل التعليم، ولعل من أبرزها: تقديم القروض للطلاب واستردادها بعد التخرج وفق نظام متفق عليه، واستخدام نظام الدعم(الكفالات او الكوبونات) بحيث تكون وظيفة الدولة في هذه الحالة هي المساعدة في تمويل مصاريف التعليم، بدلا من توفير التعليم نفسه وتجهيزاته، وكذلك استخدام مؤسسات التعليم – وخاصة الفني كمكاتب استشارية ومراكز انتاج، وهي طريقة فعالة لربط النظرية بالتطبيق، وكمصدر للتمويل الذاتي (محمود عابدين: ٢٠٠٠ :٦٨-٧٠).

إلا أنه يجب مراعاة أن تطبيق أحد هذه البدائل المتعددة لزيادة تمويل التعليم ، قد تصلح أو لاتصلح عند تطبيقها تبعا للخلفية الثقافية والاجتماعية لدولة ما، "فعلى سبيل المثال ، يبدو أنه مع تزايد معدلات استمرار راس المال الخاص في التعليم إلا أن بديل خصخصة التعليم لايتناسب مع طبيعة المجتمع المصري لتعارضه مع مباديء المساواة في الفرص التعليمية ، وتحقيق العدالة الاجتماعية التي يقرها الدستور، ذلك لأن التعليم حق على سلطات التعليم الوفاء به تجاه المواطنين. فضلا عن ذلك، فإن اختيار البديل المناسب لتمويل التعليم غالبا مايحتاج الى دراسات متأنية، وتشريعات، وقرار سياسي في نهاية الأمر" (كمال بيومي: ١٩٩٧: ٩٨ ، ٩٩).

ثالثاً : تكافؤ الفرص التعليمية:

لقد نال مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية اهتماما كبيراً من جميع قطاعات ومؤسسات وهيئات المجتمع المختلفة، نظرا لأهميته ودوره، فهو فضلا عن أنه حق لكل فرد في المجتمع، فإن له العديد من الأبعاد المختلفة- الانسانية ،والاجتماعية ، والسياسية، والتنموية- والتي يتوقف تحقيقها على السياسة التعليمية التي يتبعها المجتمع، باعتبارها المرآة التي تعكس الفلسفة السائدة في المجتمع بمختلف جوانبها (مريم شبير : ٢٠٠١: ٨١، ٨٢)

و الديمقراطية في أي مجتمع مفهوم يقوم على تحقيق مبدئي العدالة والمساواة ، بإعتبارهما أحد اركان العدالة الاجتماعية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي وتقوية الشعور بالانتماء بما يتضمن أن يحصل كل فرد من أفراد المجتمع على فرص متكافئة مع غيره في الالتحاق بالتعليم المتاح في المجتمع والاستمرار فيه، وأن يحصل على نصيب متكافيء من الخدمات التعليمية التي تقدمها الدولة ولايوجد مايعيق حصوله على هذه الفرصة، والانتقال عبر مراحله المختلفه بقدر ماتؤهله، استعداداته وقدراته العقلية ومجهوده الشخصي بغض النظر على حالته الصحية أو الجنس أو العنصر أو اللون أو الدين أو العقيدة أو المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي الذي ينتمي اليه، وكذلك أن يكون من حق الفرد الحصول على فرص متكافئة مع غيره في شغل الوظيفة التي تتفق مع الشهادات الدراسية أو الدرجة العلمية الحاصل عليها، في ظل الارتباط الوثيق بين التعليم وسوق العمل. (مصطفى متولي: ١٩٨٧: ١٣٨-١٥١)

إلا أنه مع "تطورات العولمة ستتحول الجماهير إلى جماهير فقيرة مكبلة تابعة، لأن التعليم الحقيقي لن يكون متاحاً لها، سوف تحتكره النخبة، فالاقتصاد الذي توجهه حركة العولمة هو الذي ينشيء الجامعات والمعاهد الخاصة، فالحساب الاقتصادي هو الحاكم للتعليم، وسوف تنتهي خرافة مجانية التعليم، وتكافؤ الفرص التعليمية...، فظاهرة

الدروس الخصوصية التي أرهقت كاهل الأسرة المصرية هي النقيض التام لمجانية التعليم" (محمد المنوفي: ١٩٩٧ : ١٥٤).

لذلك فقد حرص الدستور المصري الصادر في سبتمبر ١٩٧١م ، على أهمية تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في المجتمع المصري في كثير من مواده، ففي المادة (٨) ينص على "أن تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين" وفي المادة (١٨) ينص على "التعليم حق تكفله الدولة" ، وفي المادة (٢٠) ينص على "أن التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية مجاني في مراحله المختلفة"، وتنص المادة (٤٠)على "أن المواطنين لدى القانون سواء،وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لاتمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة".(سليمان نسيم وآخرون: ١٩٩١ : ٢٧-٦٥)،(علي الشخيبي : ٢٠٠٢ : ٢٦٢ – ٢٦٦)

كما أكدت ورقة تطوير التعليم وتحديثه في مصر الصادرة في بداية الثمانينات من القرن العشرين ، وكذا المؤتمر القومي لتطوير التعليم في مصر الذي عقدته وزارة التربية والتعليم في عام ١٩٨٧ وغيره من المؤتمرات التي تلت ذلك على ضرورة العمل على تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في جميع المراحل التعليمية المختلفة. (السيد البهواش: ١٩٩٨: ٦٠ ، ٦١)

إلا أن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية يتطلب المرور بعدة مستويات متتالية كمايلي: (علي الشخيبي: ٢٠٠٢: ٢٤٤، ٢٤٥)

- المساواة في القبول والإلتحاق : وذلك لجميع افراد المجتمع وفق قدراتهم وميولهم واستعداداهم ، وهذا المستوى أساسي وضروري لكونه يمثل الحجر الأساسي الذي يرتكز عليه تطبيق المستويات الأخرى.
- المساواة في المعاملة: سواء تمثل ذلك في إتاحة فرص متكافئة للحصول على العناصر والخدمات التعليمية التي توفرها الدولة وتوزعها بالتساوي على جميع المؤسسات التعليمية في كل انحاء المجتمع.

- المساواة في المخرجات أو التخرج: أي حصول كل تلميذ على الشهادة الدراسية أو الدرجة العلمية التي تتناسب مع قدراته و استعداداته وميوله، مع مراعاة مبدأ الفروق الفردية بين الطلاب.

- المساواة في النتائج: بمعنى أن يحصل كل خريج من التعليم على فرص متكافئة مع غيره بالحصول على العمل أو الوظيفة التي تتفق ومؤهله وتخصصه.

- وعلى ذلك يتضمن هذا التعريف لمفهوم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية على عدد من الأسس اللازمة لتحقيق هذا المفهوم في المجتمع على المستوى التعليمي.

وهناك مجموعة من الاتجاهات التي توضح موقف النظام التعليمي من تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، يمكن تلخيصها فيمايلي: (على الشخيبي : ٢٠٠٢ : ٢٥٢-٢٥٩)

١) الاتجاه الأول: يرى أن النظام التعليمي يلعب دورا أساسيا في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، بدليل أن عديداً من أبناء المجتمع ذوي المستوى الاقتصادي والاجتماعي المخفض قد استطاعوا الاستمرار في التعليم والحصول على درجات علمية عالية، ومن ثم الحصول على مكانات وظيفية واجتماعية متميزة.

٢) الاتجاه الثاني: يرى أن النظام التعليمي يلعب دورا ثانويا في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، بدليل وجود عديداً من العقبات التي تحول بين ابناء الاسر الفقيرة والاقليات من الفرص المتكافئة مع أقرانهم سواء في التعليم أو في العمل.

٣) الاتجاه الثالث: يرى أن النظام التعليمي يلعب دورا اساسيا في عدم تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وذلك من خلال تقديم الخدمات والعناصر التعليمية لابناء الاسر ذات الثروة والقوة والسلطان وجماعات الضغط في مقابل حرمان غالبية أبناء الأسر الفقيرة من هذه الخدمات.

مؤشرات ضعف تحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى مراحل التعليم العام فى مصر:

وبرغم كل المجهودات التي تبذل لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في مصر من قبل الحكومة ووزارة التربية والتعليم، فإن المتغيرات السكانية في المجتمع المصري لها الأثر الأكبر في عدم تحقيق هذا المبدأ، وتوجد العديد من المؤشرات التي تدل على ضعف تحقيق هذا المبدأ في مراحل التعليم العام المختلفة في المجتمع المصري، كما يتضح ذلك فيمايلي:

- **مرحلة ماقبل التعليم الابتدائي**: وتعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل العمرية في حياة الفرد، حيث تتشكل خلالها الأسس العامة لبناء شخصيته ، لذلك حرصت الدول المتقدمة خاصة على الاهتمام بأطفال هذه المرحلة، إلا أن الواقع في المجتمع المصري يؤكد على أن هذه المرحلة تعتبر تميزا لابناء الأسر الغنية والمتوسطة، على أعتبار أن الالتحاق بالمؤسسات التعليمية – دور الحضانة ، ورياض الأطفال- لأطفال هذه المرحلة سواء الخاصة منها أو الحكومية بمصروفات مرتفعة، كما أنها غير متوفرة في كل محافظات الجمهورية ، وتتركز في المناطق الحضرية أكثر من المناطق الريفية أو الصحراوية أو النائية.

والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (١٨)

اعداد ونسب مدارس رياض الاطفال على مستوى الجمهورية ككل و مجموع محافظات القاهرة والجيزة و الاسكندرية خلال العامين الدارسيين ١٩٩٦/٩٥ ، ٢٠٠٢/٠١.

السنة	البيان	المدارس		الفصول		الأطفال	
		العدد	النسبه	العدد	النسبه	العدد	النسبة
١٩٩٥-	الجمهورية ككل	٢٠٦٠	-	٧٧٤٧	-	٢٦٦٥٠٢	-
١٩٩٦*	المحافظات الثلاث	٩٨٦	%٤٧,٩	٤٦٠٩	%٥٩,٥	١٦٢١٣٣	%٦٠,٨
٢٠٠١-	الجمهورية ككل	٤٣١٢	-	١٣٥٠٤	-	٤١٣٧٢٥	-
٢٠٠٢**	المحافظات الثلاث	١٣٢٥	%٣٠,٧	٥٩٣١	%٤٣,٩	١٨٧٦٧٦	%٤٥,٤

* (علي الشخيبي : ٢٠٠٢ : ٢٦٧)

** (الاداره العامة للمعلومات والحاسب الآلي: ٢٠٠٢/٠١: ١١، ٣٣)

من الجدول السابق (١٨) نلاحظ أن:

- حدوث تطور وزيادة كبيرة تقارب الضعف سواء في عدد المدارس، وعدد الفصول، وعدد الطلاب في مرحلة الحضانة ورياض الأطفال وبين التعدادين ، وهو لايتناسب مع عدد أطفال تلك المرحلة بصفة عامة.

- نصيب المحافظات الثلاث الكبرى (القاهرة والجيزة والاسكندرية) تستأثر بالنصيب الاكبر من الخدمات التعليمية لأطفال تلك المرحلة من بين (٢٧) محافظة هي جملة محافظات القاهرة.

كما أنه عند مقارنة أعداد أطفال الجمهورية في هذه الفترة العمرية بأعداد الملتحقين بدور الحضانة ورياض الأطفال نجد أن هناك نسبة كبيرة من أطفال تلك المرحلة لاتتاح لهم فرصة الإلتحاق بالمؤسسات التعليمية بتلك المرحلة وذلك لعديد من الاسباب منها الاجتماعية أو الاقتصادية أو عدم إدراك اهمية هذه المرحلة من قبل أولياء الأمور أو لعدم توافر هذا النوع من التعليم.. وغيرها، فإذا كان عدد السكان في تعداد ١٩٩٦ لاقل من ٦ سنوات بلغ ٩٠٣٢٦٨٧ فإذا حذفنا منهم الأقل من عام واحد والبالغ عددهم ٥٦٠٦٢٢ فإن الباقي – الفترة التي يمكن الالتحاق فيها بدور الحضانة ورياض الأطفال- يبلغ ٨٤٧٢٠٦٥ فرد (ج.م.ت.ع.خ.: ١٩٩٨: ١٣) ، بينما يبلغ عدد الاطفال الملتحقين بدور الحضانة ورياض الأطفال حسب إحصائيات وزارة التربية والتعليم يبلغ ٢٦٦٥٠٢ (وزارة التربية و التعليم : ١٩٩٦ : ٣٥) وهي نسبة ضئيلة جدا عند مقارنتها بعدد الاطفال الكلى السابق.

من ذلك يتضح عدم تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في مرحلة ماقبل التعليم الابتدائي ، سواء في عدد الملتحقين أو في توزيع خدماتها على محافظات الجمهورية المختلفة.

- **مرحلة التعليم الأساسي بحلقتيه (الابتدائية والاعدادية)**: على الرغم من الإهتمام المتزايد والواضح بهذه المرحلة وطلابها من زيادة عدد المدارس والفصول وأعداد المدرسين، وتطوير المقررات الدراسية، وإعادة الصف السادس الابتدائي، واعتبار هذه المرحلة

بحلقتيها مرحلة إلزامية، إلا أننا نجد أن هناك مجموعة من المؤشرات تؤكد عدم تحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في هذه المرحلة التعليمية، منها: (علي الشخيبي : ٢٠٠٢ : ٢٦٨-٢٧٤) (رجب عبداللطيف: ١٩٨٩: ١٦٥ ، ١٦٦)

- عدم الاستيعاب الكامل لمن هم في سن الالزام وذلك على الرغم من زيادة نسبة الاستيعاب حتى وصلت الى ٩١,٩% في عام ٢٠٠٢/٠١ بخلاف نسبة الاستيعاب في المعاهد الأزهرية (كما اتضح في الجزء السابق عند تناول مشكلة الاستيعاب) ، وغالبية إن لم يكن جميع من لم يلتحقوا بالمدرسة هم ابناء الأسر الفقيرة ، ومن يعيش في المناطق الريفيةوالنائية والفقيرة والعشوائية، ونسبة الاستيعاب تختلف من محافظة إلى أخرى ، وتزداد نسبة الاستيعاب في المحافظات الحضرية. (محمد سليمان : ١٩٨٩: ٢٨٨ ، ٢٨٩).

- عند دراسة ظاهرة التسرب بين تلاميذ التعليم الاساسي ظهر أن نسبة التسرب تزداد بين أبناء الأسر الفقيرة في المناطق الريفية والنائية والعشوائية، وذلك لاسباب اجتماعية واقتصادية وعدم إدراك لأهمية التعليم من قبل أولياء الأمور وكذلك للإسراع في زواج البنت وخاصة في المناطق الريفية أو النائية.

وعلى الرغم من انخفاض نسبة المتسربين من التعليم الاساسي نتيجة المجهودات التي تبذلها الدولة في هذا الإطار ، إلا أن نسبة أعداد المتسربين من التعليم تمثل أخر مصادر الهدر أو الفاقد في تمويل التعليم وأحد منابع زيادة نسبة الأمية في المجتمع، وكذلك زيادة نسبة عمالة الاطفال ، بالإضافة الى اعاقته ليتحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وكذلك يمكن إعتبار الوضع الاقتصادي المتدني لغالبية الأسر المصرية وزيادة تكلفة التعليم سواء الناتجة عن الزيادة الكبيرة للرسوم المدرسية، وانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية، والتي تحصد النصيب الأكبر من ميزانية الأسرة، وكذلك شراء الكتب الخارجية والأدوات والمواد التعليمية والزي المدرسي... الخ، أنها تمثل مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى إحجام

العديد من الأسر الفقيرة عن إلحاق أبنائها بالتعليم أو الاستمرار فيه . (علي الشخيبي: ٢٠٠٢: ٢٧٣ ، ٢٧٤).

- **مرحلة التعليم الثانوي بأنواعه المختلفة**: أن هذه المرحلة من مراحل التعليم العام تعكس بوضوح عدم تحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بدءا من أسلوب الالتحاق بها وبأنواعها المختلفة إنتهاءاً بمخرجاتها ونوعياتها والسبل التي يسلكونها بعده حيث "ينقسم التعليم الثانوي في مجتمعنا المعاصر إلى نوعين رئيسيين هما التعليم الثانوي العام الأحسن نوعية في مستواه ومحتواه، وأنه الطريق الرئيسي للالتحاق بالجامعات والكليات العسكرية، ومن ثم الحصول على وظيفة، ودخل ومكانة اجتماعية عالية، وبناء على ذلك فهو محط انظار غالبية الطلاب واسرهم، والتعليم الثانوي الفني بأنواعه المختلفة، الأقل نوعية في مستواه ومحتواه، وأنه الطريق الرئيسي للحصول على وظيفة ودخل ومكانة اجتماعية متواضعة ، نظرا لارتباطه التاريخي بالأعمال اليدوية". (علي الشحيبي : ٢٠٠٢ : ٢٧٥)

ونظراً لأن الالتحاق بالتعليم الثانوي العام يعتمد على الدرجات الحاصل عليها طلاب نهاية مرحلة التعليم الاساسي ، فإن غالبية الأسر تسعى بكل الوسائل إلى الحاق أبنائها بهذا النوع من التعليم أملا في مستقبل أفضل، وقد أكدت مجموعة من الدراسات "أن المستوى الاقتصادي الاجتماعي لاسرة الطالب يلعب الدور الرئيسي في التحاقه بالتعليم الثانوي العام أو الفني، حيث ينتمي غالبية طلاب التعليم الثانوي العام إلى الأسر ذات المستوى الاقتصادي الاجتماعي المرتفع والمتوسط، وينتمي غالبية طلاب التعليم الثانوي الفني إلى الأسر ذات المستوى الاقتصادي الاجتماعي المنخفض" (علي الشخيبي: ٢٠٠٢ : ٢٧٥ ، ٢٧٦)

و إذا كان ما سبق يمثل أحد الدلائل التي تدعونا الى القول بعدم تحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في هذه المرحلة، فإننا نجد أن:

- فرصة التحاق طلاب التعليم الثانوي أو الفني بالتعليم العالي لايعتمد على قدرات الطلاب واستعداداتهم ومهاراتهم وإنما يعتمد على مجموع الدرجات التي حصلوا عليها في امتحان نهاية المرحلة الثانوية، والأكثر من ذلك نجد أن طلاب التعليم الثانوي الفني يقتصر إلتحاقهم بالتعليم العالي للحاصلين على نسبة محددة هي ٧٥% من درجاتهم في امتحان الثانوية الفنية.

- ان نتيجة الطالب تعتمد في الثانوية العامة على مجموع الدرجات في مرحلتين- الثانية والثالثة ثانوي عام- ، بينما طلاب التعليم الثانوي الفني تعتمد على امتحان واحد بنهاية السنة الثالثة لهذا النوع من التعليم.

لذلك يمكننا القول بأن تنظيم بنية التعليم، والطرق المستخدمة فيه لتوجيه الطلاب إلى الالتحاق بأنواعه المختلفة، لاتتماشى مع تحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

مؤشرات عامة لضعف تحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم قبل الجامعي بشكل عام : يمكننا ملاحظة أن هناك عديداً من المؤشرات في مرحلة التعليم قبل الجامعي بشكل عام، يمكن اعتبارها دلائل على عدم تحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية منها:

- التعددية في النظام التعليمي: (علي الشخيبي : ٢٠٠٢ : ٢٧٤ ، ٢٧٥)

تكثر مظاهر التعددية في التعليم المصري، بما يوصي بوجود اكثر من نظام تعليمي فرعي داخل النظام التعليمي العام، مما يترتب عليه العديد من المشكلات، ومايترتب عليها من عدم تحقق لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، من أمثلتها:

١- وجود تعليم حكومي مجاني وتعليم خاص بمصروفات مرتفعة بينهما هوية سحيقة في نوعية الطلاب والامكانيات والمخرجات وفرص كل منهما في الالتحاق بالمستويات الأعلى.

٢- وجود تعليم عام مقابل تعليم ديني، وفي الوقت نفسه وجود تعليم عادي وتعليم تجريبي ولغات، وكذلك تعليم عربي وتعليم أجنبي، ومانلاحظه من فروق متعددة

ومتباينة بين الملتحقين بكل نوع، والمستوى الاقتصادي الاجتماعي لأسر هؤلاء الملتحقين والمميزات التي يحصل عليها خريجي كل نوع. (محمد سليمان : ١٩٨٩: ٢٩٣ ، ٢٩٤).

- سوء توزيع الخدمات التعليمية : بين محافظات الجمهورية المختلفة، وحصول المناطق الحضرية على معظم هذه الخدمات بخلاف المناطق الريفية والصحراوية والنائية (محمد سليمان: ١٩٨٩: ٢٨٧)

- النمو المتزايد للتعليم الخاص والمدارس التجريبية ومدارس اللغات : ومايترتب عليها من زيادة نفقات التعليم التي لايتحملها إلا الأسر ذات المستوى الاقتصادي المرتفع.

- زيادة الدعوة االى الغاء أو تقنين مجانية التعليم : من خلال مانلاحظه في العديد من وسائل الاعلام المختلفة للكثير من أوجه النقد أو الهجوم على مجانية التعليم متجاهلة في ذلك الوضع الاقتصادي الذي يمر به المجتمع المصري، وخاصة الأسر الفقيرة منه وهي الغالبية، وماقدمته هذه المجانية من اتاحة الفرصة أمام أبناء هذه الأسر في الحصول علىحقها في التعليم و الارتقاء في المجتمع (الحراك الاجتماعي) ، محققة نوعاً من الاستقرار أو مايمكن تسميته بالسلام الاجتماعي في المجتمع (محمد سكران: ٢٠٠٣ : ١٠) ، والدعوة الى قصر المجانية على الطلاب الذين يجتازون الامتحان بنجاح، ومقارنة مايدفعه أولياء الأمور في الدروس الخصوصية ومايدفعه من رسوم دراسية، وزيادة الرسوم الدراسية بصورة لاتقدر عليها الأسر الفقيرة وخاصة أن هذه الأسر تتميز بتزايد أعداد ابنائها الملتحقين بالتعليم.

- تنامي الدعوة الى ظهور مايسمى بالمدارس التعاونية والتي تتميز ببعض الخصائص التي يجب أن يجدها أي طالب في مدرسته ولكنه في ظل الوضع الاقتصادي للدولة تتجه الدولة الى تحميل الأسر القادرة لتكلفة التعليم في مقابل الحصول على تعليم متميز، ويضع كذلك مبلغ من المال تحت تصرف وزارة التربية والتعليم يستردها بعد تخرج إبنه

من تلك المدارس، وهو وضع لا تقدر عليه إلا الأسر الغنية والقادرة ولا تقدر عليه غالبية الاسر في المجتمع المصري.

العوامل التي تساعد في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية : توجد مجموعة من العوامل التي تساعد في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، وتتمثل فيمايلي: (مريم شبير: ٢٠٠١ : ٨٣ ، ٨٤)

- ضرورة ازالة جميع المعوقات المادية والاجتماعيةوا لثقافية وغيرها التي تحول بين الفرد والتعليم.
- العمل على توفير افضل الظروف لتحقيق تعليم جيد للأفراد، قائم على أحدث منجزات العلم وتطبيقاته التربوية .
- ضرورة المشاركة بين جميع أطراف العملية التعليمية(تلاميذ وأولياء أمور ومعلمين و مجتمع محلي) للقيام بدور فعال في تطوير العملية التعليمية بكافة جوانبها.

رابعاً : الانعكاسات المجتمعية للمشكلة السكانية في مصر :

لاتقتصر انعكاسات المشكلة السكانية على التعليم بجوانبه المختلفة فقط، بل تتعدى آثارها لتشمل كل جوانب المجتمع الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والأمنية وغيرها، كما أنها تمثل عقبة خطيرة في سبيل تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع المصري وخاصة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأنها تعبر عن عدم التوازن بين الزيادة السكانية والموارد التي يمكن توفيرها و بالتالي عدم القدرة على تلبية الإحتياجات الضرورية لهذه الأعداد المتزايدة في كافة المجالات الخدمية في المجتمع ، و خاصة في مجال التعليم ، نظراً لتزايد أعداد الملتحقين به نتيجة للزيادة السكانية . مما يؤدي إلى التوسع الكمي في التعليم دون مراعاة للكيف أو عدم القدرة على تحقيق الإستيعاب الكامل للتلاميذ . و ينرتب على ذلك تفاقم مشكلة الأمية في المجتمع بآثارها المتعددة ، و كذلك زيادة مخرجات النظام التعليمي عن حاجة المجتمع في عديد من التخصصات مما يؤدي إلى زيادة مشكلة البطالة و قلة فرص العمل المتاحة . (سهير الجيار: ٢٠٠٢: ٨١/٨٤)

والباحث في هذا الجزء من دراسته يتناول الانعكاسات المجتمعية للمشكلة السكانية ، ذات الارتباط المتزايد بالعملية التعليمية في المجتمع، ولعل أبرزها ما يلي :

١- مشكلة الأمية

٢- مشكلة البطالة وقلة فرص العمل.

و سوف يناقش الباحث المشكلتين على النحو التالي :

(١) مشكلة الأمية:

تعتبر مشكلة الأمية واحدة من أهم العقبات في سبيل تحقيق أي تنمية في المجتمع، وخاصة التنمية البشرية ، فهي تحد من قدرات ومهارات وامكانيات افراد المجتمع – الأميين – وعدم القدرة على التعامل أو التكيف مع متغيرات وتحديات العصر المتعددة، وهي مظهر من مظاهر التخلف التربوي، وخاصة في ظل ارتفاع نسبة الأمية في المجتمع (مجلس الشورى: ٢٠٠٣ : ٢٧).

ويعرف الأمي" بأنه كل فرد – ذكر كان أم أنثى-تجاوز سن بدء الالتحاق بالتعليم الأساسي، وغير مقيد بأية مدرسة، ولم يصل في تعليمه الىمستوى نهاية التعليم الابتدائي" (المجالس القومية المتخصصة: ٢٠٠٢: ٤٣) وإن كان هناك تعريف آخر تأخذ به الدول المتقدمة وهو أن الأمي هو الشخص الغير قادر على التعامل مع التطورات التكنولوجية الحديثة وخاصة الكمبيوتر و شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) .

وعلى الرغم من المجهودات التي بذلت وتبذل في إطار الخطط التعليمية المتوالية وغيرها – الحكومية وغير الحكومية – والتي حققت بعض النجاحات في خفض نسبة الأمية، فمازالت الأمية مشكلة ينبغي مواجهتها ، والتخلص من تأثيراتها، بل واستخدامها كطاقة اضافية لدعم جهود التنمية في المجتمع (حسن البيلاوي: ١٩٩٧ : ٩٠) . وقد "اهتمت الدولة اهتماما واضحا وملحوظا بقضية الأمية، حيث خصصت عقدا لمحو الأمية، و أنشأت جهازاً مستقلاً لها هو الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، لتنفيذ الخطة

القومية في هذا المجال. كما صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩١ في شأن محو الأمية وتعليم الكبار" (المجالس القومية المتخصصة: ٢٠٠٢: ٤٣) إلا أن القضاء على الأمية أو تقليل نسبتها الى ادنى حد لايمكن أن يتحقق "إلا من خلال تضامن الجهود على جبهتين. الأولى من خلال منظومة التعليم الرسمي في المجتمع والذي يكفل التعليم للأجيال الجديدة بحيث يضمن أداء تضامن هذه الأجيال الى رصيد الأميين..، والثانية تتمثل في جهود محو الأمية وتعليم الكبار والتي تهدف إلى إزالة أمية من فاتهم قطار التعليم أو لم يتلقوا الجرعة الكافية التي تمكنهم من الإلمام بالقراءة والكتابة" (ماجد عثمان و آخرون: ٢٠٠٢ : ٨٨).

والجدول التالي يبين التطور الذي طرأ على نسبة الأميين في مصر خلال مايقرب من عقدين من الزمان.

جدول (١٩)

نسبة الامية في مصر للنوعين في الشريحة العمرية (١٠ سنوات فأكثر)

خلال الفترة من ١٩٨٦ الى ٢٠٠٣

البيان	نسبة الأميه %		الجملة
	ذكور	اناث	
١٩٨٦	٣٧,٨٠	٦١,٨٠	٤٩,٤٠
١٩٩٦	٢٩,٠٠	٥٠,٢٠	٣٩,٣٦
٢٠٠٠	٢٢,٦٥	٤٤,٧٥	٣٣,٤٦
٢٠٠١	٢١,٠١	٤٣,٤٣	٣١,٩٨
٢٠٠٢	١٩,٣٥	٤٢,٣٣	٣٠,٥٩
٢٠٠٣	-	-	٢٩,٨

(مجلس الشورى: ٢٠٠٣: ٣٢)

من الجدول السابق (١٩)، نلاحظ أن:

- وجود تحسن ملحوظ في نسبة الأميين في مصر خلال الفترة من ١٩٨٦ الى ٢٠٠٣ من ٣٩,٣٠% الى ٢٩,٨% ، " إلا أن معدلات الأمية في مصر لازالت تزيد عن تلك المسجلة في العديد من الدول النامية، التي لاتملك الرصيد الحضاري والثقافي لمصر" (ماجد عثمان وآخرون: ٢٠٠٢ : ٨٨) وبالتالي لازالت تمثل ظاهرة خطيرة على تقدم المجتمع كما أكدتها تقارير منظمة اليونسكو ومنظمة الأمم المتحدة، وخاصة اذا ادركنا حقيقة مهمة "وهي أنه برغم أن نسبة الأمية قد انخفضت عبر التعدادات فإن العدد المطلق للأميين في تزايد مطرد.. ففي تعداد ١٩٨٦ قدر عدد الأميين بحوالي ١٦ مليون فرد بنسبة مئوية بلغت ٤٩,٤% " (احمد عبد الحليم: ١٩٩٣ : ٢٤) ، بينما في تعداد ١٩٩٦ قدر عدد الأميين بحوالي ١٧,٧ مليون فرد بنسبة مئوية بلغت ٣٩,٣٦% (ج.م.ت.ع.ح.: ٢٠٠٣/٦ : ٣٣) ، ويرجع ذلك الى العديد من العوامل المختلفة ومن أهمها ارتفاع معدلات النمو السكاني.

- ارتفاع نسبة الأمية في الإناث عن الذكور بنسبة تزيد في كثير من الأحوال على الضعف، ففي تعداد ٢٠٠٢ كانت نسبة الأمية في الإناث ٤٢,٣٣% بينما في الذكور بلغت ١٩,٣٥% ، وهو يعكس وضع المرأة المتدني تعليميا، والذي يحول دون مساهمتها بفاعلية في برامج التنمية الشاملة في المجتمع، وكذلك يؤثر بالسلب على عملية الانجاب ورعاية الأسرة وتربية الابناء. لذلك لابد من التوسع في تعليم المرأة بمختلف الوسائل والطرق، وبما يتناسب مع ظروفهن ومراعاة طبيعة البيئات التي يعشن فيها" فالتعليم هو أفضل السبل التي يمكن للنساء من خلاله الحصول على المعرفة وأساليب الحياة المختلفة ليصبحن عناصر فعالة في المجتمع" (محمد جودة سليمان: ٢٠٠١ : ١٩٩) ، ويرجع عدم التحاق الإناث بالتعليم إلى العديد من العوامل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والكثير من العادات البالية المترسخة في بعض البيئات المختلفة. (مجلس الشورى ٢٠٠٣ : ٤٢ ، ٦٤)

- كما " تجدر الاشارة إلى أن نسبة الامية- شأنها في ذلك شأن العديد من مؤشرات التنمية- تتفاوت بحده في كل من الريف والحضر" (ماجد عثمان وآخرون: ٢٠٠٢ : ٨٦).

والجدول التالي يبين نسبة الأمية في الشريحة العمرية (١٠ سنوات فأكثر) في محافظات الجمهورية المختلفة.

جدول (٢٠) *

نسبة الأمية في الشريحة العمرية (١٠ سنوات فأكثر) بالمحافظات في الفترة من ١٩٩٦/٧ حتى ٢٠٠٢/٦

البيان	النسبه لتعداد ١٩٩٦			النسبه في ٢٠٠٢/٧		
	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
المحافظات الحضرية	١٨,٣٠	٣٠,٦٨	٢٤,٤٩	١٤,٠٠	٢٧,٦٦	٢٠,٨٣
محافظات الوجه البحري	٢٩,٠٣	٥٠,٣٥	٣٩,٦٩	١٨,٨٨	٤٤,٠٠	٣١,٤٤
محافظات شمال الصعيد	٣٤,٥٣	٥٨,٩٨	٤٦,٧٦	٢٤,٩٧	٤٨,٠٤	٣٦,٥١
محافظات جنوب الصعيد	٣٦,٤٤	٦٣,٧٣	٥٠,٠٩	٢٧,٣٧	٥٠,٧٧	٣٩,٠٧
المحافظات الحدودية	٢٢,٧٥	٤٥,٩٩	٣٤,٣٧	٣,٩١	٢٦,٦٥	١٥,٢٨
اجمالي المحافظات	٢٩,٠٠	٥٠,١٨	٣٩,٥٩	٢٠,١٩	٤٢,٤٠	٣١,٣٠

(مجلس الشورى: ٢٠٠٣ : ٣٣-٣٦)

من الجدول السابق (٢٠) نلاحظ أن:

- أعلى نسبة للأمية في تقديرات ٢٠٠٢/٧ بلغت ٣٩,٠٧ % تقع في محافظات جنوب الصعيد (اسيوط ، وسوهاج، وقنا، والأقصر، وأسوان) ، كما أنها تحتل أعلى نسبة للأمية سواء للذكور ٢٧,٣٧% أو للإناث ٥٠,٧٧% ويرجع ذلك في الغالب الى مجموعة

العادات والتقاليد السائدة في تلك المجتمعات وكذلك إلى تدني مستوى الخدمات التعليمية المقدمة فيها واعتبارها مناطق لنقل المخالفين لتعليمات النظام التعليمي. (١).

- أقل نسبة للأمية ١٥,٢٨% تقع في المحافظات الحدودية وكذلك نسبة الأمية بين الذكور ٣,٩١% والإناث ٢٦,٦٥% ، ويعود ذلك غالباً إلى قلة أعداد السكان في تلك المحافظات بالمقارنة بالسكان في المحافظات الأخرى حيث يحتل ترتيبها ارقام ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦، ٢٧ في عدد السكان بالنسبه لجملة المحافظات البالغ عددها ٢٧ محافظة (ج.م.ت.ع.ح: ٢٠٠٣/٦: ١٩ ، ٢٠)

عوامل ارتفاع نسبة الأمية فى مصر: **ويرجع ارتفاع نسبة الأمية في مصر الى العديد من العوامل ومن أهمها:**

- ارتفاع معدل النمو السكاني ، مما يؤدي إلى عدم تحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال في سن الالزام، لعدم قدرة المدارس على مواجهة الزيادة السكانية في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية، وقلة الموارد المتاحة لبناء المزيد من المدارس وذلك على الرغم من الزيادة الكبيرة في عدد المدارس التي حدثت في الفترة الماضية .

- أدى التسرب وعدم الاستيعاب والرسوب المتكرر إلى ازدياد عدد االأميين بالرغم من النسبة المئوية للأمية قد تناقصت عن ذى قبل.(مجلس الشورى : ٢٠٠٣ : ٢٨)

- قصور وعي بعض أولياء الأمور بأهمية تعليم ابنائهم ، وانتشار عمالة الاطفال وخاصة في المناطق الريفية.

- انتشار الأمية الثقافية لدى بعض المواطنين ،وعدم تقدير العلم والتعليم بالقدر المناسب.

---

* تم إعداد هذا الجدول من عدة جداول بالمرجع (مجلس الشورى: ٢٠٠٣: ٣٣-٦٦)

(١) ملاحظة هامة: اذا وجدت بعض الاختلافات البسيطه في النسبه المئويه لعدد السكان فهذا مرجعه الى ان بعض الجداول تأخذ في الحساب عدد الوافدين وغيرها لايأخذه.

- انتشار بعض العادات والتقاليد في بعض المحافظات، وخاصة بالنسبة لتعليم الإناث، ووضعها الاجتماعي.

مما سبق يتضح أن مشكلة الأمية في مصر من المشكلات الخطيرة ذات الآثار السلبية على المجتمع والتي تعيق نموه في مختلف المجالات والميادين، حيث يرتبط دور الانسان في التنمية"باكتساب الحد الادنى من التعليم والوعي"(محمد جودة سليمان: ٢٠٠١: ١٩٩).

لذلك لابد من السعي الى القضاء على الأمية بكافة صورها وأشكالها أو الوصول بنسبتها إلى أدنى حد ممكن، لأن ذلك يمكن أن يسهم في المساعدة على تحقيق التنمية الشاملة والتقدم الحضاري للمجتمع، وإعداد أفراد يستطيعون التكيف مع متغيرات العصر بما لديهم من مهارات وقدرات، وتأكيد الهوية القومية لدى افراد المجتمع، ومعالجة بعض السلوكيات الخاطئة لبعض الأفراد كالخروج عن الإطار القيمي للمجتمع، وارتباطها بالعديد من القضايا والمشكلات الاجتماعية والتنموية مثل البطالة والإدمان ، كما يساهم في تنمية الوعي الثقافي لدى الافراد، وكذلك زيادة الإنتاج في جميع المجالات مع تحقيق الجودة الشاملة للمنتج المصري، وتتعدد الاساليب التي يمكن أن تساعد في القضاء على الأمية، من أهمها:(المجالس القومية المتخصصة: ٢٠٠٢: ٤٦ ، ٤٧).

- تعميق الوعي لدى أفراد المجتمع بأهمية محو الأمية.

- الاستيعاب الكامل لكل من بلغ سن الالزام مع القضاء على ظاهرة التسرب والرسوب المتكرر ، مما يساعد على مواجهة مشكلة الأمية في مهدها ، ويسد المنابع الأساسية لها.

- التوسع في تعليم الفتاة بكافة مستوياته وأنواعه، وقد تعددت الجهود التي تبذلها وزارة التربية والتعليم في مجال محو الأمية وخاصة للإناث وتمثلت في ازالة كل المعوقات التي تعترض تعليم البنات والتي أسفرت عن تطور نسبة قيد البنات في المرحلة

الابتدائية حتى وصلت الى ٩٥,٠٤ عام ٢٠٠٢/٠١ ، وهذا بخلاف التعليم الأزهري، وانخفضت نسبة التسرب للبنات حتى وصلت الى ٠,٦١% عام ٢٠٠٢/٠١ ، وفي نفس الوقت بلغت نسبة الزيادة ٣٤,٢% في تعليم الإناث خلال الفترة من ١٩٩٢/٩١ الى ٢٠٠٢/٠١، في الوقت نفسه كانت نسبة الزيادة في تعليم الذكور خلال نفس الفترة ٢٠,٩% ، وكذلك استحدثت الوزارة نماذج لمدارس جديدة تتناسب مع ظروف تعليم البنات مثل مدارس الفصل الواحد، ومدارس المجتمع، والمدارس الصغيرة، و الريفية، وشبه الصحراوية، وكذلك مدارس ذوي الاحتياجات الخاصة، ولابد من مواصلة تلك الجهود للقضاء على أمية الإناث لما لها من انعكاسات خطيرة في العديد من جوانب الحياة في المجتمع (مجلس الشورى: ٢٠٠٣ : ٤٣)

- التأكيد علىأهمية دور كل مؤسسات المجتمع وقطاعاته في القضاء على هذه المشكلة، واصدار التشريعات والقوانين الملزمة لمحو الأمية.

(٢) مشكلة البطالة وقلة فرص العمل:

إن المعدل المرتفع للنمو السكاني يهدد بل يدمر كل جهود التنمية في المجتمع، وأن البطالة التي شاعت واتسعت مرجعها الرئيسي إلى زيادة السكان، بإعتبار أن كل الجهود التي بذلت ولازالت كان من الممكن أن تؤتي ثمارها في مجال التعليم والصحة والإسكان وغيرها من مجالات المجتمع ، وتسهم في فتح فرص عمل جديدة لمخرجات العملية التعليمية على اختلاف انواعها ومستوياتها، لولا أن هذه الزيادة يقابلها المزيد من التواضع في نصيب الفرد من الخدمات المختلفة . (مركز بحوث الشرطة: ٩:٢٠٠٢)

وتعتبر مشكلة البطالة وقلة فرص العمل من الظواهر العالمية التي تعاني منها كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، وإن اختلفت فيما بينها في حجمها واسبابها ومدى تاثيرها على النواحي الاجتماعية والاقتصادية المختلفة للدولة. وهي تمثل تحديا كبيرا يواجه المجتمع المصري- وخاصة أن حدتها تزداد يوما بعد يوم في

كل قطاعات المجتمع وخريجيه- لما لها من آثار ضارة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وأمنيا، وهي تمثل "إهدار للموارد البشرية وحرمان للفرد من حقه في إشباع حاجاته الإنسانية الأساسية، وإخلال بأصول العقد الاجتماعي بين الدولة والفرد، وهي في نفس الوقت تهديد للثقة بين النظام السياسي والافراد "(كوثر رزق: ١٩٩٨: ٤٢).

وهي تؤدي إلى اهتزاز قيمة التعليم في نظر أفراد المجتمع، بإعتبار أن حصاد سنوات طويلة من الجهد والصبر والكفاح والمعاناة ، ليس له مردود أو عائد، والاحساس بعدم جدوى التعليم أو العملية التعليمية عند الالتحاق باي عمل لايتناسب مع التعليم، ويمكن أن تؤدي إلى إهدار لمهارات الافراد وقدراتهم. (سيف الإسلام مطر: ١٩٩٣ : ٨٥ ، ٨٦).

كما يمكن اعتبار أن إنتشار البطالة في كافة المستويات العمرية للقوى البشرية والمجتمع، أحد الاسباب الرئيسية لحالة عدم الاستقرار والتوتر والعنف وانتشار الجرائم والمشاكل الاجتماعية والتطرف في المجتمع، ومايصاحبها من معايير سلوكية جديدة لدى الشخص العاطل تتناقض مع ماحدده المجتمع من معايير وقيم، وتؤدي إلى انحلال الروابط الاجتماعية في المجتمع (مركز بحوث الشرطه: ٢٠٠٢ : ١٠).

وقد أظهرت إحدى الدراسات ان حوالي ٥٠% الى ٦٠% من الجرائم تقف ورائها ظاهرة البطالة كعامل أساسي وسبب لها، ويحتل خريجو الجامعات والمعاهد العليا نسبة ليست قليلة من مرتكبي هذه الجرائم، وليس هناك خلاف على أن المجرم المتعلم أخطر من المجرم الجاهل (ناهد شاذلي: ١٩٩٣ : ٣٩-٤١) ، (أمل سعد: ٢٠٠٣ : ٣).

تتعدد صور وتعاريف البطالة في المجتمع فمنها : البطالة الكاملة، والبطالة الجزئية ، والموسمية ، والدورية، والمقنعة. ويلاحظ أن أكثر الانواع دراسة وقياسا هي البطالة الكاملة التي تعرف بأنها حالة الفرد القادر على العمل – جسمانيا وذهنيا

وعقليا- ويرغب فيه، ويبحث عنه، ولكنه لايجد الفرصة المناسبة أو العمل المطلوب. (المركز الديموجرافي بالقاهرة (٢) : ٢٠٠٣ : ٥ ، ٦).

توضح نتائج الجدولين التاليين (٢١) ، (٢٢) معدل البطالة – النسبه المئوية للأفراد المتعطلين البالغين من العمر ١٥-٦٤ إلى إجمالي قوة العمل بهذه الفئة العمرية – في الفترتين(١٩٥٠-١٩٩٠) ، (١٩٩٦ الى ٢٠٠٢) .

جدول (٢١)

تطور حجم قوة العمل والبطالة في مصر خلال الفترة (١٩٥٠–١٩٩٠)

السنة	قوة العمل	عدد المتعطلين	معدل البطالة %
١٩٥٠	٥٤٣٢١٩٠	١١٢٥٣٥	٢,١
١٩٦٠	٦٨٦٠٥٣٤	١٤٢٢١٥	٢,١
١٩٧٠	٨٥٧٥٢١٦	٣٦٨٦٦٦	٤,٣
١٩٨٠	١٠٦٧٨٢٧٣	٤٥٩٠٨١	٤,٣
١٩٩٠	١٣٨٢٦٣٤٠	١٥٣٢٤٦٥	١١,١

(المركز الديموجرافي بالقاهرة(٢): ٢٠٠٣: ١٠)

جدول (٢٢)

تطور قوة العمل والبطالة في مصر خلال الفترة (١٩٩٦–٢٠٠٢)

السنة	قوة العمل	عدد المتعطلين	معدل البطالة %
١٩٩٦	١٧١٤٧٠٥٢	١٥٣٥٠٧١	٨,٩
١٩٩٧	١٧٦٥٧٨٠٠	١٤٤٦٥٠٠	٨,٢
١٩٩٨	١٨٠٢٧٧٠٠	١٤٤٧٥٠٠	٨,١
١٩٩٩	١٨٦١٧٠٠٠	١٤٨٢٠٠٠	٨,٠
٢٠٠٠	١٩١٨٩٢٠٠	١٦٩١٨٠٠	٨,٨
٢٠٠١	١٩٦٦٦٤٠٠	١٧٨٠٠٠٠	٩,١
٢٠٠٢	٢٠١٧٦٠٠٠	١٩٩٧٠٠٠	٩,٩

(ج.م.ت.ع.ح: ٢٠٠٣/٤ : ٧)

من الجدولين السابقين (٢١) ، (٢٢) نلاحظ مايلي:

- أن معدل البطالة في تزايد مطرد خلال العقود الخمسة السابقه و ذلك على مستويين :
  الأول : في الفترة من (١٩٥٠- ١٩٨٠) حدث تزايد ووصل الى الضعف ولكن عدد العاطلين لم يتعد النصف مليون فرد من اجمالي قوة العمل بمعدل وصل ٤,٣% .

الثاني : في الفترة (١٩٨٠- ١٩٩٠) حيث إرتفع معدل البطالة في عام ١٩٩٠ ليصل الى ١١,١% . وذلك يرجع الى تخلي الدولة عن سياسة الالتزام بتعيين الخريجين، بالإضافة الى ضعف قدرة سوق العمل عن توفير فرص العمل الكافية لمواجهة الزيادة المتدفقة سنويا في حجم قوة العمل وذلك بسبب زيادة أعداد المتخرجين من مراحل التعليم المختلفة ولكن هذا المعدل عاد وانخفض فى السنوات التالية .

- إن معدل البطالة عاد وانخفض مرةً أخرى حتى وصل في عام١٩٩٩الى ٨,٠% وهذا مرجعه ليس إلى زيادة فرص العمل ولكنه نتيجة التعديل في تعريف المتعطل والذي أضيف إليه خاصية اخرى بالإضافة الى الخواص الأصلية (القدرة على العمل، والرغبة فيه ، والبحث عنه) ليصبح بالاضافة إلى ذلك، (والذين ليس لديهم مصدر آخر للرزق (أرض زراعيه، مؤجرة، عقارات، ودائع)) وبالتالي تم استبعاد عدد كبير ممن كانوا يصنفون كمتعطلين طبقا للتعريف السابق، وبالتالي اصبحت عملية المقارنة بالمعدلات السابقة غير ذات معنى لاختلاف المعايير التي حسبت على اساسها.(المركز الديموجرافي بالقاهرة(٢): ٢٠٠٣ : ٩ ، ١٠)

- إن معدل البطالة عاد إلى الارتفاع مرة أخرى خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٢) ليصل إلى ٩,٩% وذلك يعود الى زيادة أعداد الخريجين وعدم وجود فرص عمل جديدة نتيجة الوضع الاقتصادي ، وكذلك إلى إلغاء التكليف بالنسبة لخريجي كليات التربية وغيرها من كليات إعداد المعلمين في مختلف المجالات، و هي نسبة عالية إذا ما قورنت بالمعدلات المماثلة في الدول المتقدمة و التي تتراوح بين ٥% ، ٦% في دول أمريكا

الـشمالية ، و دول منظمــة التعـاون الإقتـصادي و التنميــة. (مهـا مـصطفى: ٢٠٠٢: ٢٦٩).

سمات و خصائص المتعطلين : (المركز الديموجرافي بالقاهرة (٢): ٢٠٠٣: ١٣-٢١) .

توجد بعض الملاحظات على سمات وخصائص المتعطلين، من أهمها :

١) **توزيع المتعطلين حسب النوع** : يبين الجدول التالي(٢٣) أن معدل البطالة بين الاناث ظل أعلى بكثير عن مثيله بين الذكور وذلك لعديد من العوامل ، برغم تناقصه بين تعدادي ١٩٩٥، ٢٠٠٠.

جدول (٢٣)

معدل البطالة حسب النوع في عامي ١٩٩٥ ، ٢٠٠٠

السنة	معدلات البطالة		
	ذكور	اناث	جملة
١٩٩٥	٧,٥	٢٤,١	١١,٣
٢٠٠٠	٥,١	٢٢,٧	٩,٠

(المركز الديموجرافي بالقاهرة "٢": ٢٠٠٣: ١٥)

٢) **توزيع المتعطلين حسب الحالة التعليمية** : يبين الجدول التالي (٢٤) أن معدل البطالة حسب الحالة التعليمية يتركز في حملة المؤهلات المتوسطة يليه حملة المؤهلات الجامعية. بينما انخفض المعدل بالنسبه لغير الحاصلين على أية مؤهلات دراسية، ولعل هذا الانخفاض يرجع إلى أن أصحاب هذه الفئة يمكن أن تقبل الالتحاق بأي عمل أو مهنة مهما كان شكله أو نوعه أو مستواه، بخلاف حملة المؤهلات الدراسية على إختلاف انواعها ومستوياتها، "وترجع خطورة بطالة المتعلمين الى انها الفئة الأكثر وعيا والأعلى طموحا، واستمرار تعطلهم يولد في نفوسهم قدرا هائلا من الاحباط

والسخط ويهيئوهم للتمرد الصامت أو المعلن، ويجعلهم عرضة لدعوات التطرف والثورة" (سوزان المهدي وآخر: ٢٠٠١: ٥).

و الجدول التالي يبين النسبة المئوية للمتعطلين حسب الحالة التعليمية :

جدول (٢٤)

النسبه المئويه للمتعطلين حسب الحالة التعليمية في عامي ١٩٩٥ ، ٢٠٠٠

الحاله التعليميه / السنه	أمي	يقرأ ويكتب	اقل من المتوسط	متوسط	فوق المتوسط	مؤهل جامعي فأعلى	الجملة
١٩٩٥	١,٢	١,١	١,٤	٧٥,٩	٨,٠	١٢,٤	١٠٠,٠٠
٢٠٠٠	٠,٨	٠,٩	٠,٩	٦٦,٩	٨,٠	٢٢,٥	١٠٠,٠٠

(المركز الديموجرافي بالقاهرة "٢": ٢٠٠٣: ١٦)

٣) **توزيع المتعطلين حسب السن**: يبين الجدول التالي (٢٥) أن التوزيع النسبي للمتعطلين حسب فئات السن يوضح أن البطالة تتركز بصفة أساسية في الفترات العمرية الأقل من ٢٥ سنه (١٥-إلى أقل من ٢٥ سنة) وكذلك الأقل من ٣٠ سنه (١٥-إلى أقل من٣٠ سنة) وهي فترة الشباب حديثي التخرج ، وتقل النسبه في الفترة العمرية من (٣٠-إلى أقل من ٤٠ سنة) ورغم انخفاضها فإنها تعبر عن مشكلة حقيقية يتعرض لها المجتمع حيث أن معظم أفراد هذه الفترة العمرية من المتزوجين واصحاب العائلات، أو المقبلين (الراغبين) على الزواج وتكوين اسر لها احتياجاتها ومتطلباتها، وأخيرا تقل النسبة في الفئة العمرية الأكثر من ٤٠ سنة.

جدول (٢٥)

التوزيع النسبي للمتعطلين حسب فئات العمر عام ٢٠٠٠

فئة العمر	١٥-	٢٠-	٢٥-	٣٠-	٤٠-	٥٠-	٦٠-٦٤	الجملة
نسبة المتعطلين	٢١,٤	٤٣,١	٢٥,٨	٩,١	٠,٤	٠,٢	-	١٠٠

(المركز الديموجرافي بالقاهرة "٢": ٢٠٠٣: ١٩)

٤) توزيع المتعطلين جغرافياً : يختلف معدل مستوى البطالة بين محافظات الجمهورية و كذلك بين كل من الريف والحضر كما يلي: (المركز الديموجرافي بالقاهرة"٢": ٢٠٠٣: ٢١/٢٠)

- معدل البطالة في المناطق الحضرية ٩,٦% أعلى من معدلها في المناطق الريفية ٨,٥% في عام ٢٠٠٠، ويمكن ارجاع ذلك الى توافر العديد من فرص العمل في المناطق الريفية أكثر من المناطق الحضرية، وكذلك قيام الأفراد على اختلاف مستوياتها بالعمل في الأراضي الزراعية التي يمتلكونها.

- أن مستوى البطالة يختلف في محافظات الجمهورية بدرجة كبيرة، وتوجد ثلاثة مستويات ، هي:

أ- محافظات ذات نسبة بطالة مرتفعة (١٠ % فأكثر) وتشمل محافظات أسوان، كفر الشيخ، قنا، أسيوط، الاسماعيلية، البحيرة، الدقهلية، بورسعيد، الوادي الجديد، الغربية، السويس، وشمال سيناء ، وأن اعلى معدل سجل بمحافظة اسوان حيث بلغ ٢٤,٧%.

ب- محافظات ذات بطالة متوسطة (من ٧% الى اقل من ١٠%) وتشمل محافظات الشرقية، جنوب سيناء ، سوهاج، المنيا، القليوبية، البحر الأحمر، والمنوفية.

ج- محافظات ذات بطالة منخفضة نسبيا (أقل من ٧%) وتشمل محافظات القاهرة، دمياط، الجيزة، مطروح، الفيوم، الاسكندرية، وبني سويف، وقد سجلت محافظة بني سويف اقل معدل للبطالة بين محافظات الجمهورية بلغ ٤% تقريبا.

وذلك مرجعه إما لتوافر المشروعات وفرص العمل في هذه المحافظات على اختلاف انواعه، أو بسبب قلة المشروعات وبالتالي قلة فرص العمل، وكذلك نسبة توزيع السكان في تلك المحافظات ونوعية خصائصهم.

تحديات مواجهة مشكلة البطالة : توجد مجموعة من التحديات التي تواجه جهود المجتمع المصري في مواجهته لمشكلة البطالة، تتمثل فيمايلي:

أ- تحديات تتعلق بحجم وخصائص قوة العمل والمتمثلة في الزيادة المستمرة في حجم قوة العمل بسبب التزايد السكاني وكذلك زيادة مخرجات التعليم، وضعف القدرات الفنية والمهارية للعمالة المصرية، وكذلك ضعف كفاءة النظام التعليمي في مصر والذي يتطلب العمل على تطوير اساليب وطرق التعليم، و تحديث المحتوى التعليمي، وربط السياسة التعليمية بإحتياجات سوق العمل، وكذلك تعميق فكرة العمل الحر وتقليل مخاطره.

ب- تحديات اقتصادية وتتمثل في نقص فرص الاستثمارات، وضعف الصادرات وقلة تشجيع ودعم الصناعات والمشروعات الصغيرة، وتباطؤ النمو الاقتصادي في المجتمع ، وكذلك العمل على فتح اسواق للعمالة المصرية بالخارج.

عوامل زيادة معدل البطالة في المجتمع المصري : ترجع زيادة معدل البطالة بشكل عام في المجتمع المصري إلى مجموعة من العوامل والمتغيرات، من أهمها:

- وجود خلل في العلاقة بين التعليم وسوق العمل، نتج عنه زيادة في أعداد الخريجين لايستوعبهم سوق العمل بسبب عدم مراعاة التخطيط التعليمي لاحتياجات سوق العمل، مما يعكس حالة من عدم التوازن في الاقتصاد القومي (سيف الإسلام مطر: ١٩٩٣ : ٦٩).

- ماشهدته مصر خلال الآونه الاخيرة لمجموعة من "التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي أعقبت تطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادي وتنفيذ برنامج الخصخصة والتعامل وفق آليات السوق، وكان من أبرز آثارها زيادة معدلات البطالة، وخاصة بين شباب الخريجين وعدم استيعاب سوق العمل لاعدادهم المتزايدة سنوياً (المركز الديموجرافي بالقاهرة "٢": ٢٠٠٣: ٢)

- ماهو متعلق بالأوضاع السكانية، مثل النمو السكاني المتزايد، وانخفاض الخصائص السكانية، والتي يترتب عليها عدم وجود توازن بين المعروض من القوى العاملة التي تسعى الى الحصول على فرص عمل مناسبة توفر لها الدخل اللازم لمواجهة متطلبات الحياة، ويلاحظ ان هناك علاقة موجبة وقوية بين زيادة السكان ، ومانعانيه حاليا بين انتشار البطالة بين قطاع كبير من شبابنا، الذي يعتبر العمود الرئيسي لتحقيق مانصبو إليه من رفع مستوى الدخل والتعليم والصحة والخدمات الأساسية للسكان في مصر.(المركز الديموجرافي بالقاهرة "٢" : ٢٠٠٣ : أ ، ب)، (محمد العدوي: ١٩٩٤ : ١٠-١٤)

- ماهو متعلق بمخرجات النظام التعليمي الذي لايوفر خريجين على مستوى عال من الكفاءة والمهارة المطلوبة لسوق العمل، والغير مؤهله للتعامل مع متغيرات وطبيعة العصر، وكذلك الخلل في سياسات القبول بمراحل التعليم المختلفة ونوعياتها، وعدم وجود نوع من التوجيه المهني في أنواع التعليم المختلفة. (سوزان المهدي وآخر: ٢٠٠١ : ٢٩-٣٣)
(ناهد شاذلي: ١٩٩٣ : ٤٦-٤٨)، (محمد العدوي: ١٩٩٤ : ٢٤-٢٦)

- ماهو متعلق بالأوضاع الاقتصادية، مثل ضعف الاستثمارات وعدم قدرة السوق على استيعاب الداخلين الجدد في سوق العمل، وتخلي الدولة عن سياسة الالتزام بتشغيل الخريجين كل عام، مما ترتب عليه قضاء الخريجين لسنوات طويلة للبحث عن فرصة عمل، وحتى في المجالات والقروض التي وفرتها لهم الدولة لها تعرضوا فيها للعديد من

العقبات والمشكلات التي أدت في الغالب إلى توقفهم عن ممارسة هذه المشاريع وعدم القدرة على رد القروض. (المركز الديموجرافي بالقاهرة "٢" : ٢٠٠٣ : ٣-١٢)

- انكماش الطلب على العمالة المصرية في كافة المجالات في سوق العمل العربي والأجنبي، وذلك إما لتبني هذه الدول سياسة إحلال العمالة الوطنية، أو بسبب ظروف الحرب والاحتلال والحصار التي تعرضت لها بعض هذه الدول، وكذلك نتيجة التيار المعادي الذي يتعرض له العرب والمسلمين بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر على امريكا.

- ضعف المفاهيم الثقافية أو الوعي الثقافي بأهمية ودور العمل الحر في المجتمع، وكذلك سيطرة بعض القيم الاجتماعية في المجتمع التي تقلل من شأن أهمية العمل اليدوي، وكذلك الاتجاه إلى تشغيل الصبية من الاطفال (عمالة الاطفال) ، و إختفاء بعض الحرف والصناعات التقليدية نتيجة الاقبال على شراء السلع المستوردة (سوزان المهدي وآخر: ٢٠٠١: ٣٦)

جهود معالجة مشكلة البطالة : توجد العديد من الجهود التي بذلتها وتبذلها الدولة لمعالجة مشكلة البطالة ومحاولة ايجاد فرص عمل للجموع المتزايدة من الخريجين في كافة المجالات والذين يتزايد عددهم عام بعد عام، وتمثلت اهم تلك الجهود في: (المركز الديموجرافي بالقاهرة "٢": ٢٠٠٣: ٣١-٣٣)

(١) تشجيع الاستثمار وتهيئة المناخ الملائم لذلك ،

(٢) منح قروض ميسرة للمشروعات الصغيرة وتمليك أفدنة لشباب الخريجين واستصلاح الأراضي لهم، وانشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية.

(٣) تنفيذ برامج التدريب التحويلي للخريجين.

(٤) على المستوى غير الرسمي ظهر موضوع انشاء جمعية"التكافل الشعبي لمواجهة البطالة" من قبل القادرين ورجال الاعمال. (أمل سعد : ٢٠٠٣:٧)

(٥) تنفيذ بعض المشروعات العملاقة التي توفر العديد من فرص العمل المختلفه كمشروع توشكى.

(٦) التوسع في برامج تشغيل الشباب في الجهاز الإداري للدولة والهيئات الاقتصادية والخدمية، ومراكز معلومات القرى والأحياء، وبرامج التنمية المحلية، وبرامج تنمية القرى والأحياء.

خامساً :دور التعليم في مواجهة المشكلة السكانية في مصر :

مما سبق يتضح لنا مدى حجم الآثار المترتبة لمشكلة التزايد السكاني على العملية التعليمية بأبعادها وجوانبها المختلفة، وفي الجزء التالي من الدراسة يتناول الباحث الجانب الآخر للمشكلة السكانية في المجتمع المصري وهي دور التعليم في مواجهة المشكلة السكانية، وذلك باعتبار التأثير المتبادل لكل جانب على الجانب الآخر، فالتعليم بشكل عام وتعليم المرأة بشكل خاص يلعب دوراً اساسياً ومباشراً وهاماً في مواجهة المشكلة السكانية، من خلال مايكونه لدى المتعلمين من اتجاهات ايجابية تجاه التزايد السكاني، والذي تظهر أثاره عند انتقال هؤلاء المتعلمين الى مرحلة الزواج وتكوين الاسرة، وخاصة أن ما يقرب من ٣٤,٣
مليون نسمة تحت ٢٥ سنه (فترة الاقبال على الزواج وتكون الأسرة) أي مايعادل ٥٧,٩% من جملة عدد السكان حسب تعداد ١٩٩٦. (ج.م.ت.ع.ح :٢٠٠٢:٦ : ٢٤)

ويتناول الباحث في هذا الجزء دور التعليم في مواجهة المشكلة السكانية في مصر من خلال الجوانب التالية:

١- انعكاسات التعليم على معدل المواليد (الخصوبة) ومعدل الوفيات.
٢- انعكاسات التعليم على معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة.
٣- انعكاسات التعليم في تغير نمط الأسرة.

١) انعكاسات التعليم على معدل المواليد (الخصوبة) ومعدل الوفيات.

تعتبر الزيادة الطبيعية للسكان هي الفرق بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات، والهجرة الخارجية – والتي تعتبر ظاهرة حديثة نسبيا في مصر- ، وعلى ذلك يمكن ارجاع الزيادة السكانية – النمو السكاني- الى عامل الزيادة الطبيعية، ألا وهو الفرق بين معدلي المواليد والوفيات، وبغياب أحد المعدلين لايكون الحكم صحيحا على صحة الزيادة الطبيعية للسكان. (المركز الديموجرافي بالقاهرة بالقاهرة"١" : ٢٠٠٣ : ٤)

كما أن معدل خصوبة المرأة هو متوسط عدد المواليد الأحياء لكل الف من الأمهات اللاتي يستطعن الإنجاب، وقد انخفض معدل الإخصاب لدى المراهقين في مصر ليصل إلى نسبة ٢٩% خلال فترة المسح الديموجرافي الصحي من عام ١٩٨٨ الى عام ٢٠٠٠، ويعزى هذا الإنخفاض إلى ارتفاع سن الزواج – بسبب التعليم و الوضع الاقتصادي- وكذلك لارتفاع معدل استخدام المراهقات لوسائل منع الحمل. (ليلى الزيني: ٢٠٠٣ : ٤ ، ٥)

والجدول التالي (٢٦) يوضح معدل الزيادة الطبيعية وارتباطها بمعدلات المواليد والوفيات خلال الفترة من ١٩٤٠-٢٠٠٢

جدول (٢٦)

معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية خلال الفترة ١٩٤٠-٢٠٠٠

السنة	معدل المواليد في الألف	معدل الوفيات في الألف	معدل الزيادة الطبيعيه في الألف
١٩٤٠	٤١,٣	٢٦,٣	١٥,٠
١٩٤٥	٤٢,٧	٢٧,٧	١٥,٠
١٩٥٠	٤٤,٢	١٩,٠٠	٢٥,٢
١٩٥٥	٤٠,٣	١٧,٦	٢٢,٧
١٩٦٠	٤٣,٠٠	١٦,٩	٢٦,١
١٩٦٥	٤١,٧	١٤,٠	٢٧,٧
١٩٧٠	٣٥,٧	١٥,٤	٢٠,٣
١٩٧٥	٣٧,٢	١٢,٥	٢٤,٧
١٩٨٠	٣٨,٧	١٠,٤	٢٨,٣
١٩٨٥	٤٠,٩	٩,٧	٣١,٢
١٩٩٠	٣٢,٥	٧,٦	٢٤,٩
١٩٩٥	٢٧,٩	٦,٧	٢١,٢
٢٠٠٠	٢٧,٤	٦,٣	٢١,١
٢٠٠١	٢٦,٧	٦,٣	٢٠,٤
٢٠٠٢	٢٦,٣	٦,٤	١٩,٩

(المركز الديموجرافي بالقاهرة "١": ٢٠٠٣: ٥ ، ٦)

من الجدول السابق (٢٦) ، يلاحظ أن:

- معدلات المواليد ظلت في مستوى مرتفع يزيد عن ٤٠ لكل ألف حتى عام ١٩٦٥ ، ثم اخذت في الانخفاض لاقل من ٤٠ لكل ألف حتى الثمانينات من القرن العشرين، ثم عادت وارتفعت مره اخرى في ١٩٨٥ ، ثم تراجع المعدل بعد ذلك حتى وصل في عام ٢٠٠٢ الى ٢٦,٣ لكل ألف، وهذا الانخفاض في معدل المواليد يمكن ارجاعه إلى عديد من العوامل منها: تغيرا في اتجاهات الأفراد نحو استخدام وسائل تنظيم الاسرة مما أدى الى انخفاض معدل الخصوبة، وتبني فكرة الاسرة صغيرة الحجم وارتفاع سن الزواج عند الإناث خاصة، وكذلك يمكن ارجاعه الى الجهود المكثفة التي بذلت في مجالات التوعية والتعليم، وزيادة معدل تعليم الإناث، حيث أن ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث" ينعكس سلبا على البرنامج السكاني المصري في ضوء العلاقة العكسية بين الحالة التعليمية للأنثى وكل من مستوى انجابها ومستوى وفيات أطفالها" (ماجد عثمان وأخر: ٢٠٠٢: ٨٦)

- معدلات الوفيات استمرت في الانخفاض التدريجي حتى وصلت في عام ٢٠٠٢ الى ٦,٤ لكل ألف، وهذا الانخفاض في معدل الوفيات يمكن ارجاعه الى الجهود المستمرة في مجال الخدمات الصحية، والاهتمام بصحة المرأة في فترة الحمل، وتوفير الأدوية والأمصال الواقية وحملات التطعيم المنتظمة والمجانية وقيام الرائدات الريفيات بدورهم التعليمي للأمهات وغيرها من الاجراءات الصحية المتعددة كإدخال المياه النقيه للشرب الى المناطق الريفيه، وعمل شبكات الصرف الصحي وغيرها. (بثينه الديب: ٢٠٠٣ : ٥ ، ٦)

- إن معدل الزيادة الطبيعية للسكان ظل مرتفعا ، وذلك نتيجة لاتساع الفجوة بين معدل المواليد الذي ظل عاليا وفي نفس الوقت انخفاض معدل الوفيات ، وقد وصل معدل النمو السكاني في تعداد ١٩٩٦ الى ٢,٠٨ % (ج.م.ت.ع.ح: ٢٠٠٢/٦ : ١٥) وفي

تعداد يناير ٢٠٠٢ الى ١,٩٩% (ج.م.ت.ع.ح: ٢٠٠٣/٤ : ٥) وهو معدل مرتفع نظرا للواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع المصري.

٢) انعكاسات التعليم في معدل انتشار –استخدام- وسائل تنظيم الأسرة:

يعتبر استعمال وسائل تنظيم الأسرة أو تباعد فترات الحمل والانجاب إحدى الوسائل المستخدمة في مصر لمواجهة مشكلة التزايد المطرد في عدد السكان ، كما يمكن اعتباره "استثماراً" لأن مصر ستحصل على فوائد عديدة في المستقبل بتحمل النفقات الحالية وفي المستقبل، وتشمل بعض هذه الفوائد تحسين صحة الامهات والأطفال، تحسين الوضع الاقتصادي للأسر، وتحسين الوضع الاقتصادي للشعب بأكمله". (المجلس القومي للسكان و مشروع رابيد: ١٩٩٤ : ٨)، إلا أن استخدام هذه الوسائل على اختلاف انواعها يرجع الى العديد من العوامل، حيث يتضح أثر التعليم وثقافة المجتمع والمعتقدات على معدل انتشار وسائل تنظيم الاسرة، "وتشير نتائج المسوح الديموجرافية الصحية المتتالية في مصر الى الدور الهام الذي تلعبه العادات الاجتماعية والمعتقدات السائدة لدى بعض الفئات بالنسبه لانتشار وسائل تنظيم الاسرة فقد ظهر معدل انتشار الوسائل في اقل مستوى بين النساء الأميات، بينما ظهر أعلى مستوى بين النساء الحاصلات على التعليم الثانوي والجامعي" (مجدي ابراهيم: ٢٠٠٣ : ٧)

وللتعليم أثره الفعال في مدى موافقة الزوج على استخدام وسائل تنظيم الأسرة أو معدل الانجاب أو تعليم الابناء. (فوزي العمدة وآخرون: ٢٠٠١ : ٦ ، ٧)، كما أنه في الوقت نفسه يمكن اعتبار " أن تنظيم الأسرة يمكن من رفع كفاءة العملية التعليمية بشكل ملحوظ وذلك بخفض التكلفة المترتبة على الأعداد المتزايدة للطلبه" (المجلس القومي للسكان و مشروع رابيد: ١٩٩٤ : ١٢).

والجدول التالى (٢٧) يبين معدل الخصوبة الكلية ومعدل انتشار – استخدام – وسائل تنظيم الإسرة كما يلى:

جدول (٢٧)

معدل الخصوبه الكليه ومعدل انتشار وسائل تنظيم الاسرة خلال الفترة ١٩٨٠–٢٠٠٠

السنه	معدل الخصوبه الكلي	معدل انتشار الوسائل %
١٩٨٠	٥,٣	٢٤,٢
١٩٨٤	٤,٩	٣٠,٣
١٩٨٨	٤,٤	٣٧,٨
١٩٩٢	٣,٩	٤٧,١
١٩٩٥	٣,٦	٤٧,٩
٢٠٠٠	٣,٥	٥٦,١

(المركز الديموجرافي بالقاهرة"١": ٢٠٠٣: ٧)

من الجدول السابق (٢٧)، يتبين لنا ما يلي:

- أن نسبة من يستخدمن وسائل تنظيم الاسرة (معدل انتشار الوسائل) قد ارتفع من ٢٤,٢% عام ١٩٨٠ الى ٥٦,١% عام ٢٠٠٠، وهو أحد العوامل التي أدت الى انخفاض معدل الخصوبة الكلية من ٥,٣ طفل عام ١٩٨٠ الى ٣,٥ طفل في عام ٢٠٠٠ بالاضافه الى العوامل الأخرى سواء كان ارتفاع سن الزواج أو المستوى التعليمي أو غيره.

لذلك فضبط النمو السكاني، وتخفيض معدلات النمو السكاني، ضرورة أساسية يجب أن تتم بالدرجة الأولى نتيجة انخفاض معدلات الخصوبة ، وأن انخفاض معدلات الخصوبة يتم من خلال التعامل مع ، أو التاثير المباشر او غير المباشر على العوامل (المحددات) الوسيطة للخصوبة ، ومن أهم هذه العوامل الوسيطة عملية تنظيم الاسرة (يقصد التوقف عن الانجاب بشكل نهائي أو يقصد تحقيق التباعد المطلوب بين المواليد)" (عبدالله

الزغبي: ٢٠٠٢: ٢، ٣) وذلك "مهما كانت تكلفته ، حيث أن دراسة العائد من تكلفة تنظيم الاسرة (تحليل شامل لتكاليف تنظيم الأسرة مقارنة بالعائد منها) في مصر، أكد على أن تنظيم الاسرة هو استثمار جيد وفعال، بما يتم تحقيقه من وفر في الانفاق العام في كثير من المجالات مثل التعليم، والصحة ، والدعم الغذائي، والاسكان ، وتنقية المياه ، ومعالجة الصرف الصحي، وبالاضافة الى ذلك العائد على الاقتصاد المصري بصورة عامة" (المجلس القومي والسكان و مشروع رابيد: ١٩٩٤ : ١)، كما يعتبر تنظيم "الزواج (خاصة سن الزواج عند الإناث) أحد العوامل الوسيطة التي يمكن بها تنظيم الأسرة ، والى حد ما الرضاعه الطبيعية كوسيلة من الوسائل التقليدية لتنظيم الاسرة اضافة الى فوائدها الصحية والتغذوية، والى وضع هذه المحددات في اطار اوسع يشمل الصحة الانجابية وقد ركزت السياسات والتدخلات في مصر خلال الخمسة عقود السابقة تقريبا على هذه القضايا باعتبارها استراتيجيات تتفق مع ثقافة المجتمع ، ويمكن أن تؤدي الى نتائج متفقه مع التوقعات" (عبدالله الزغبي: ٢٠٠٢ : ٤-٦).

- يشير المسح السكاني الصحي لعام ٢٠٠٠ الى أن "أكثر من نصف السيدات اللاتي لديهن الحاجة الى تنظيم الاسرة لم يسبق لهن الذهاب إلى المدرسة، و أن نسبة ١٥% التحق بالمدرسة ولكن لم يتممن المرحلة الابتدائية، والسيدات اللاتي لديهن حاجة إلى تنظيم الاسرة بفرض المباعدة أكثر التحاقا بالمدرسة وأكثر اتماما للمرحلة الثانوية من السيدات اللاتي لديهن حاجة إلى تنظيم الاسرة لتحديد الانجاب ، وحتى بين المجموعات التي لديها حاجة للمباعدة فحوالي النصف لم يتممن المرحلة الابتدائية" (فاطمة الزناتي وآخر: ٢٠٠١ : ١١٧)

٣) انعكاسات التعليم في تغير نمط الأسرة:

تلعب كل من العوامل الاقتصادية و الثقافية دورها في ارتفاع أو انخفاض معدلات المواليد ، ويعتبر المستوى التعليمي للمراة – بشكل خاص- أحد المحددات الأساسية لعدد الأطفال في الأسرة، حيث " لوحظ أن معدل الانجاب الكلي ينخفض بسرعة كلما ارتفع

مستوى التعليم، حيث انخفض من ٤,١ مولود بين السيدات اللاتي لم يسبق لهن الذهاب الى المدرسة الى ٣,٢ مولود بين السيدات اللاتي أتممت المرحلة الثانوية أو أعلى" (فاطمة الزناتي وآخر: ٢٠٠١: ٤٦)، كما أن للتعليم أثره الفعال في تحديد عدد الاطفال بالأسرة أو التي ترغب الام المتعلمه في انجابهم أو في تعليم بناتها الإناث، كما يلاحظ أن المتعلمين تعليماً عالياً يتجهون إلى تكوين عدد قليل من الأطفال، و إمدادهم بقدر كبير من التعليم. بينما الإناث اللاتي يتزوجن قبل سن العشرين يكون لديهم أمل قليل في إستمرارية التعليم، و يكونن خاضعين للعديد من الضغوط الإجتماعية. (Mhran Maher:١٩٩٣ : ١٥).

وتشير "نتائج الدورات المتتابعة للمسح السكاني الصحي المصري إلى أن الفرق بين معدل الانجاب الكلي للأميات يزيد عنه بين اللائي أنهين الشهادة الثانوية بحوالي طفلين- أما بالنسبه للتباين في معدل وفيات الرضع حسب الحالة التعليمية فهو أكثر حده حيث يصل المعدل بين الاطفال لأمهات أميات إلى ثلاثة أضعاف المعدل السائد بين الأطفال لأمهات أنهين المرحلة الثانوية" (ماجد عثمان وآخرون: ٢٠٠٢ : ٨٦)

والجدول التالي يوضح متوسط عدد الأطفال للسيدات اللاتي سبق لهن الزواج حسب محل الإقامة والحالة التعليمية.

جدول (٢٨)

متوسط عدد الاطفال للسيدات اللاتي سبق لهن الزواج حسب محل الإقامة والحالة التعليمية

(حسب المسح السكاني الصحي ٢٠٠٠)

البيان	الخصائص الخلفيه	متوسط عدد الاطفال
محل الاقامة	حضر	٢,٧
	ريف	٣,١
الحالة التعليمية	لم يسبق لها الذهاب للمدرسة	٣,٣
	لم تتم المرحلة الابتدائية	٣,١
	اتمت المرحلة الابتدائية/بعض الثانوي	٢,٧
	اتمت المرحلة الثانوية/فأعلى	٢,٦

(فاطمه الزناتي وآخر: ٢٠٠١ : ١٢٠)

من الجدول السابق (٢٨) ، نلاحظ أن:

- أن متوسط عدد الأطفال في المناطق الحضرية أقل منه في المناطق الريفية، ويمكن ارجاع ذلك للعديد من العوامل من أهمها: التعليم وزيادة الوعي، وعمل المرأة ،و إرتفاع المستوى الإقتصادي وغيرها، " أن السيدات في الحضر يرغبن في تحديد حجم الأسرة – عدد أطفال اقل – من السيدات في الريف، فعلى سبيل المثال ٦٩% من سيدات الحضر واللاتي لديهن طفلين يرغبن في وقف الإنجاب بالمقارنة بنسبة ٤٨% من سيدات الريف اللاتي لديهن طفلين، ويضيق الفارق بين الريف والحضر " بين السيدات اللاتي لديهن أربعة أطفال أو أكثر.. ، وهناك علاقة عكسية بين الحالة التعليمية والرغبة في تحديد الانجاب بين السيدات اللاتي لديهن طفل واحد" (فاطمة الزناتي وآخر: ٢٠٠١ : ١١٢ -١١٤)

- أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للمرأة انخفض متوسط عدد الأطفال لديها، حيث تصبح المرأة في هذه الحالة أكثر وعياً وادراكا للمسئولية الملقاة على عاتقها في رعاية وتربية الاطفال، وكذلك لأهمية ودور تنظيم الاسرة في حياتها المعيشية. وقد ذكرت دراسة (صلاح الدين معوض: ١٩٨٧: ١٥٣) أن عدد المواليد الاحياء في ٣٠ سنه زواجيه حسب المستوى التعليمي للمرأة كان في اعلى معدلات لدى السيدات الأميات (٨ مواليد) ثم تناقص مع ارتفاع المستوى التعليمي ليصل إلى (٣,٩) مولود لدى السيدات الحاصلات على مؤهل جامعي، كما تشير نتائج المسح الصحي لعام (٢٠٠٠) إلى أنها وصلت إلى حوالى ٢,٦ طفل للسيدات الحاصلات على التعليم العالى.

إلا أننا يجب مراعاة أن التعليم ليس العامل الوحيد الذي يؤثر في السلوك الانجابي، وأن هناك عوامل أخرى متعددة تؤدي دورا فاعلا ومؤثرا الى جانب التعليم مثل: العادات والتقاليد والأفكار البالية، والسكن، ووسائل تنظيم الاسرة ، ومعدل الدخل وغيرها.

وأخيرا ، يمكننا أن نستخلص مما سبق انه إذا "كانت معدلات الزيادة السكانية تؤثر على التعليم، وتلقى المعدلات المرتفعة عبئا ثقيلا على عاتق التربية، فالعكس من ذلك صحيح، حيث أن التعليم يؤثر على معدلات النمو السكاني، إذ أنه كلما ارتفع نصيب الفرد

من الثقافه والتعليم ، كلما كان أكثر شعوراً بمسئوليته الاجتماعية و الاقتصادية نحو اطفاله، وكلما كان أشد عناية بهم، من حيث المسكن والمأكل والملبس، واكثر انفاقا عليهم لكي يهييء لهم حياة افضل فتطول فترة تربيتهم وتعليمهم وتأهيلهم لهذه الحياة، ومن ثم كان الطفل بالنسبه لتلك الفئات من المجتمع عبئا إقتصاديًا، ومن ثم ايضا كانت اقل فئات المجتمع انجابا، و اكثرهم اقبالا على موانع الحمل برغبة واهتمام واقناع دون أية ضغوط تفرض عليهم من جانب الدولة ، ومن جانب الاجهزة المختلفة المسئولة عن تنظيم الأسرة". (إميل فهمي: ١٩٨٩: ٤٧).

سادساً : آليات مواجهة الآثار التعليمية والمجتمعية للمشكلة السكانية في مصر:

إنطلاقا من الأهداف الأساسية للدراسة التي تؤكد أهمية دراسة وتحليل واقع المشكلة السكانية وأهم أبعادها، وأهم الانعكاسات التعليمية والمجتمعية التي تفرزها ، وكذلك دور التعليم في مواجهة المشكلة السكانية، فإن الباحث سيعرض هذا الجزء على النحو التالي :

(١) تقديم ملخصاً عاماً للدراسة .

(٢) تقديم أهم الآليات لمواجهة الإنعكاسات التعليمية و المجتمعية للمشكلة السكانية في مصر .

أولاً : ملخص الدراسة :

في ضوء تحليل الدراسة للمشكلة السكانية بأبعادها المختلفة كانت أهم النقاط التى تناولتها الدراسة على النحو التالى:

(١) فيما يتعلق بواقع المشكلة السكانية بأهم أبعادها، أكدت الدراسة على أنها تعتبر واحدة من أهم وأخطر المشكلات التي تواجه المجتمع المصري في سعيه لتحقيق التنمية الشاملة، والارتقاء بمستوى معيشة أفراده. وهي إحدى العقبات الأساسية لتطوير أو

تحديث أي نظام من أنظمة المجتمع المتعددة، وخاصة النظام التعليمي في ظل الوضع الاقتصادي للمجتمع المصري، لما تفرزه للعديد من المشكلات والتحديات التي تواجهه تلك الأنظمة.

وللمشكلة السكانية ثلاثة أبعاد رئيسية هي:

أ- حجم السكان ومعدل النمو السكاني: أظهرت نتائج تعدادات السكان المتعاقبة، وتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن عدد السكان في يناير عام ٢٠٠٣ قد بلغ ٦٧,٣١٣ مليون نسمة، وهو يعادل حوالي ستة أضعاف عدد السكان منذ مايقرب من مائة عام ، حيث كان تعداد السكان في عام ١٩٠٧ حوالي ١١,١٩٠ مليون نسمة تقريبا، وأن معدل النمو السنوي للسكان في مصر لايزال مرتفع على الرغم من الجهود المستمرة في مجال تنظيم الأسرة والصحة وزيادة الوعي لدى أفراد المجتمع، حيث بلغ هذا المعدل ١,٩٩% في يناير عام ٢٠٠٣ ، طبقا لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كما أنه من المتوقع أن يصل عدد السكان في عام ٢٠٢١ إلى حوالي ٩٠,٨٨٣ مليون نسمة، أي بزيادة مئوية قدرها ٣٩,٦٧% من جملة عدد السكان الحالي، وهي زيادة كبيرة اذا ماقورنت بمعدل النمو الاقتصادي في المجتمع، وبمستوى الدخل القومي، وبما تتطلبه هذه الزيادة من احتياجات ومتطلبات، وماتفرزه من مشكلات وعقبات وتحديات لجميع قطاعات المجتمع المختلفة، وخاصة في قطاع التعليم.

ب- توزيع السكان: من حيث الكثافة السكانية والتوزيع العمري والنوعي للسكان ، لما لها من دلالات على حجم ونوعية الخدمات والاحتياجات المطلوبة في جميع المجالات لمناطق الجمهورية المختلفة، وخاصة في المجال التعليمي ، حيث أظهرت الدراسة مايلي:

- أن التوزيع الجغرافي للسكان غير متوازن أو متكافيء ، حيث تبلغ المساحة المأهولة بالسكان نحو ٥,٥% من جملة المساحة الكلية لمصر، ولذلك تبلغ

الكثافة السكانية نحو ٨٢٧ نسمه/كم٢ ، وأن محافظات الوجه البحري هي الأكثر كثافة في عدد السكان، وأقلها هي المحافظات الحدودية، كما أنها تزيد في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية.

- بالنسبة للتوزيع العمري والنوعي للسكان ، فإن هناك زيادة في نسبة عدد السكان للفئات العمرية الصغيرة (قاعدة الهرم السكاني) والتي تمثل سنوات التعليم العام، وتقل النسبة في الفئات العمرية الأعلى. كما أنه طبقا لتقديران السكان في يناير ٢٠٠٢ ، تبلغ نسبة عدد الذكور حوالي٥١,١٧% من عدد السكان الكلي، ونسبة عدد الاناث تبلغ حوالي ٤٨,٨٣% وهي نسب متقاربة إلى حد ما.

جـ - الخصائص السكانية: أظهرت الدراسة عدداً من المؤشرات الهامة منها:

- أن نسبة الأمية تبلغ حوالي ٣٩,٤٢% في تعداد ١٩٩٦ للفئة العمرية ١٠ سنوات فأكثر، وأن نسبة الذين يقرأون ويكتبون أو الحاصلين على شهادة أقل من المتوسط تبلغ حوالي ٣٦,٣٩% . وهي تمثل نسب عالية (حوالي ٧٥,٨١% من عدد السكان في هذه الفئة العمرية) لفئات من المجتمع لايمكن أن تكون أحد العناصر الفعالية في الارتقاء بالمجتمع، أو المساعدة في تحقيق الاستقرار به. وتبلغ نسبة الحاصلين على مؤهلات متوسطة أو فوق المتوسطة (أقل من الجامعية) وتبلغ حوالي ١٨,٥٣% ، وهي نسبة ضئيلة نظرا لحاجة جميع قطاعات المجتمع لهذه الفئة. كما تبلغ نسبة الحاصلين على المؤهلات الجامعية ومافوقها حوالي ٥,٦٦% وهي نسبة ضئيلة جداً نظرا لأهمية هذه الفئة في المجتمع، كما أنها تدل على انخفاض المستوى التعليمي بالمجتمع المصري.

- أن نسبة الإناث تقريبا ضعف نسبة الذكور في عدد الأميين الكلي، بينما نسبتهم تنخفض بنسبة كبيرة في المستويات التعليمية المختلفة عن نسبة الذكور.

كل ذلك وغيره يمثل بعض المؤشرات الدالة على تدني مستوى الخصائص التعليمية في المجتمع المصري بشكل عام والمرأة بشكل خاص، مما ينعكس أثرة على واقع المجتمع وتطوره، وكيفية مواجهته للمشكلات والتحديات التي تعرقل وتعيق تقدمه واستقراره.

(٢) أظهرت الدراسة أنه نتيجة لواقع المشكلة السكانية بأبعادها الثلاثة في المجتمع المصري، حدثت مجموعة من الإنعكاسات التعليمية للمشكلة السكانية، كان لها العديد من الآثار السلبية الخطيرة على العملية التعليمية ومخرجاتها المختلفة، يمكن تلخيصها فيمايلي:

أ- زيادة الطلب على التعليم: نتيجة لزيادة عدد السكان بمعدلات عالية، ونشر التعليم بكل أنواعه ومستوياته أمام أبناء المجتمع جميعاً، وبالمجان، زاد الطلب على الإلتحاق بالتعليم وخاصة بمرحلة التعليم الأساسي بنسب عالية، في نفس الوقت لم تحدث زيادة مناسبة في عدد المدارس والفصول يتناسب مع زيادة الالتحاق بالتعليم، وبالتالي حدثت مجموعة من المشكلات التي واجهت النظام التعليمي كان لها آثارها السلبية على جودة التعليم وعلى مستوى التحصيل الدراسي، تمثلت أهم هذه المشكلات فيمايلي:

- زيادة كثافة الفصول.
- عدم الإستيعاب الكامل للتلاميذ.
- تعدد الفترات الدراسية.
- استمرار ظاهرتي الرسوب والتسرب.
- تفشي ظاهرة الدروس الخصوصية.

ب) زيادة تكلفة التعليم.

جـ) تكافؤ الفرص التعليمية.

٣) بينت الدراسة أنه نتيجة لواقع المشكلة السكانية بأبعادها الثلاثة، وفي ظل الواقع التعليمي بمشكلاته وتحدياته المتعددة، والوضع الاقتصادي للمجتمع المصري، ظهرت العديد من الانعكاسات المجتمعية، كان من أهمها:

أ- مشكلة الأمية: وهي واحدة من أهم العقبات في سبيل تحقيق أي تنمية في المجتمع، وخاصة التنمية البشرية ، وقد بلغت نسبة الأمية في تعداد ١٩٩٦ حوالي ٣٩,٤% وانخفضت إلى حوالي ٢٩,٨% في تقديرات يناير ٢٠٠٣ ، وبرغم ذلك نجد أن العدد المطلق للأميين في تزايد مطرد.

وتزداد نسبة الأمية في الإناث عن الذكور بأكثر من الضعف، ففي تقديرات يناير ٢٠٠٢ بلغت نسبة الأمية في الإناث حوالي ٤٢,٣٣% بينما في الذكور بلغت حوالي ١٩,٣٥% ، وهو مؤشر خطير نظرا للدور الهام والفعال الذي تقوم به المراة في المجتمع.

كما أن نسبة الأمية في محافظات الجمهورية تتباين، حيث أعلى المحافظات في نسبة الأمية هي محافظات جنوب الصعيد وتبلغ ٣٩,٠٧% واقل نسبة في المحافظات الحدودية وتبلغ ١٥,٢٨% ، ويمكن ارجاع ذلك الى قلة عدد سكان محافظات الحدود عن باقي المحافظات.

ب) مشكلة البطالة وقلة فرص العمل: وقد بلغ معدل البطالة في تقديرات السكان لعام ٢٠٠٢ نسبة ٩,٩% من قوة العمل في المجتمع، وهي نسبة عالية على الرغم من التغيير الذي حدث في تعريف مفهوم العاطل. ومرجعه الرئيسي الى زيادة أعداد المتخرجين في مراحل التعليم المختلفة وقلة فرص الاستثمار وبالتالي فرص العمل.

وأن نسبة البطالة في الإناث تصل الى حوالي ٢٢,٧% بينما في الذكور تبلغ ٥,١ في تقديرات تعداد ٢٠٠٠، وهي نسبة تتطلب الاهتمام بتعليم الإناث وخلق فرص عمل لهن.

كما أن أعلى نسبة للمتعطلين في تقديرات ٢٠٠٠ تبلغ ٦٦,٩% من حملة المؤهلات المتوسطة ، يليها التعليم الجامعي بنسبة ٢٢,٥% وأقل نسبة تبلغ حوالي ٠,٨% في فئات الأمية والذين يقرأون ويكتبون فقط، والمؤهلات الأقل من المتوسط، ويرجع ذلك إلى إستعدادهم لقبول أي عمل يجدونه بخلاف حملة المؤهلات المتوسطة أو العليا.

٤) أظهرت الدراسة أنه نتيجة للعلاقة المتبادلة بين التعليم والمشكلات السكانية بأبعادها الثلاثة ، توجد بعض الجوانب التي تبين دور التعليم فى المشكلة السكانية في مصر، والتي يمكن تلخيصها فيمايلي:

أ- انعكاسات التعليم على معدل المواليد (الخصوبة) ومعدل الوفيات: وقد تبين أنه كلما ارتفاع المستوى التعليمي للوالدين، وخاصة الأم (الإناث) كلما أنخفض عدد الأبناء في الاسرة والعكس صحيح.

ب-انعكاسات التعليم في معدل استخدام وسائل تنظيم الاسرة: أظهرت الدراسة أن ارتفاع المستوى التعليمي للوالدين، وخاصة الأم، يعتبر أحد العوامل المساعدة في زيادة معدل استخدام الإناث لوسائل تنظيم الأسرة بالإضافة إلى عوامل أخرى متعددة.

جـ إنعكاسات التعليم في تغير نمط الأسرة: ويعتبر المستوى التعليمي أحد المحددات الأساسية لتحديد عدد أفراد الأسرة أو الرغبة في الإنجاب، وفي المستوى المعيشي للأسرة ، وأماكن اقامتها، ونمطها الإستهلاكي، وكذلك في المستوى التعليمي للأبناء.

ثانياً : أهم الآليات لمواجهة الإنعكاسات التعليمية والمجتمعية للمشكلة السكانية في مصر :

يقدم الباحث لأهم هذه الآليات على جزئين كما يلي:

الجزء الأول : ما يرتبط منها بواقع المشكلة السكانية و أبعادها :

يطرح الباحث العديد من هذه الآليات في النقاط التالية :

١- تبنى المجتمع بكافة فئاته وقطاعاته استراتيجية قومية واضحة ومحددة لمواجهة المشكلة السكانية بأبعادها المختلفة، لها فلسفتها القائمة على عدة منطلقات أساسية وهي:

أ) إن المشكلة السكانية بأبعادها المختلفة لها تأثيراتها وانعكاساتها على كافة قطاعات المجتمع وأنظمته المختلفة، وعلى حركة التنمية الشاملة فيه.

ب) لايقتصر التعامل مع المشكلة السكانية على أنها فقط زيادة في حجم السكان ومعدل نموهم ولابد من خفضه ، ولكن لابد أن يشتمل التعامل بفاعلية مع الأبعاد الأخرى وهي التوزيع العادل للسكان وكذلك الارتقاء بالخصائص السكانية بكافة جوانبها.

جـ) للمشكلة السكانية انعكاساتها المتعددة على كافة جوانب المجتمع، لذلك يجب ألا يقتصر التعامل او المواجهة على جانب دون الآخر.

د) هناك علاقة تبادلية وثيقة بين المشكلة السكانية والمنظومة التعليمية، والاستغلال الأمثل لهذه العلاقة يقلل كثيرا من الانعكاسات التعليمية والمجتمعية للمشكلة السكانية في المجتمع المصري.

هـ) تغيير طريقة تناول الحكومة والمسؤلين والمجتمع لهذه المشكلة سواء من حيث تحديد الجهة المسؤلة عن هذه المشكلة بكافة أبعادها وانعكاساتها، ومن هم القائمين عليها ومامعايير اختيارهم، وتحديد أهدافها، ووضع معايير علمية لمدى أداء هذه الجهة وتحقيقها للأهداف.

٢- وضع سياسة سكانية للمجتمع المصري تتلاءم مع المتغيرات والتحديات العالمية والمحلية التي يواجهها المجتمع قائمة على عدة مباديء أساسية منها :

أ) إقرار حق الأسرة في اختيار العدد المناسب لأبنائها.

ب) عدم استخدام طريقة مخالفة للتعاليم الدينية أو الشرائع السماوية لتنظيم الاسرة.

جـ) الإقرار بحقوق الانسان كاملة ودون تمييز.

٣- الدراسة الجادة لسرعة إصدار "قانون للسكان في مصر" بملامحه الأساسية ولائحته التنفيذية . (المركز الديموجرافي بالقاهرة "٩": ٢٠٠٣ : ٣٨-٤١).

٤- وضع أهداف محددة وواضحة للاستراتيجية والسياسة السكانية ، يمكن تحقيقها مثل:

أ) السعي إلى خفض عدد السكان من خلال العمل على الوصول بعدد أبناء الأسرة إلى أثنين من خلال بعض التشريعات والمميزات.

ب) تحقيق التوزيع العادل والمتوازن للسكان على كل مناطق الجمهورية، سواء من خلال انشاء التجمعات الجديدة أو نشر وتوزيع الاستثمار في كافة انحاء المجتمع، وتشجيع الافراد على الانتقال إلى التجمعات الجديدة التي يجب ألا تقتصر على المناطق المجاورة للمدن بل العمل على نقلها إلى الأماكن المختلفة مع توفير كافة الخدمات والاحتياجات لها.

جـ) الإرتقاء بالخصائص السكانية بكافة جوانبها لجميع أفراد المجتمع، سواء التعليمية أو الاقتصادية أو الثقافية أو غيرها، بإعتبارها من العوامل الأساسية المؤدية إلى قلة الإنجاب أو تباعده.

د) رفع المستوى التعليمي لأفراد المجتمع، ومحو أميتهم ، لأنها من العوامل الأساسية في خفض عدد السكان والارتقاء بالخصائص التعليمية لأبناء المجتمع، والمساهمة بفاعلية في تغيير نمط الأسرة.

٥- وضع التشريعات والقوانين اللازمة لموجهة المشكلة السكانية بأبعادها الثلاثة وانعكاساتها المتعددة، بما يتلائم مع طبيعة المجتمع المصري، ويتطابق مع الدستور، ولايتعارض مع مباديء الشرائع السماوية والقيم السائدة في المجتمع، ويحمي مصالح الافراد ومصالح المجتمع معا، بإعتبار أن التشريع هو أداة أقوى من السياسات وهو أكثر إلزاماً لجميع الافراد والهيئات والأجهزة المختلفة بالدولة ويمكن تلخيصها كمايلي: (المركز الديموجرافي بالقاهرة "٩": ٢٠٠٣ : ٨ ، ٩)

أ) رفع سن الزواج بالنسبة للإناث مع التزام الجميع بذلك.

ب) وضع القواعد الملزمة لوقف عمالة الأطفال بإعتبارها أحد العوامل المساهمة في زيادة عدد الأبناء بالأسرة.

جـ) تشجيع الهجرة الخارجية الدائمة أو المؤقتة وتنظيمها ، لأنها إحدى الوسائل الفعالة لعلاج المشكلات الناجمة عن الزيادة السكانية.

د) تشجيع الإعمار وخاصة في المناطق البعيدة عن التجمعات السكانية وزيادة فرص الاستثمار فيها وتشجيع السكان على الانتقال والعيش في المناطق الجديدة ببعض المزايا والحوافز وغيرها.

هـ) تنوع التشريعات التي تتناول الخصائص السكانية لتشمل التعليم والصحة والعمل والضمان والتأمين الاجتماعي والصحي لكافة السكان عامة، أو لبعض الفئات التي تحتاج إلى رعاية، مثل النساء والأطفال و ذوي الاحتياجات الخاصة.

٦- ضرورة مشاركة الجميع بفاعلية في التعامل مع المشكلة السكانية باعتبارها مشكلة حقيقية لها انعكاساتها السلبية ، وتداعياتها الخطيرة على المجتمع المصري واستقراره.

٧- دعم وزيادة الإعتمادات الخاصة ببرامج التنمية البشرية التي تسهم في الإرتقاء بالخصائص السكانية المختلفة، لما لها من عائد واضح على المجتمع وأفراده.

٨- الاهتمام بجعل التعليم على قمة أولويات العمل الوطني، ووضع فلسفة وسياسة تعليمية تواكب المتغيرات والتحديات العالمية والمحلية التي يواجهها المجتمع المصري، وتعيق حركته نحو تحقيق التنمية الشاملة.

٩- الأخذ بنظام الحوافز والمزايا الإيجابية، والتي تساعد على التقليل من معدلات النمو الحالية والمتوقعة مستقبلا ، مع التأكيد على توقف هذه المزايا مع زيادة عدد أفراد الأسرة ، مثل:

أ) توفير المسكن الملائم سعرا وأقامة للأسر ذات عدد الابناء الأقل (طفلان لكل أسرة) ، وترتفع قيمة المسكن كلما زاد عدد الأبناء عن ذلك.

ب) توفير مجانية التعليم لعدد محدد من أبناء الأسرة، والتدرج في الارتفاع بالمصروفات الدرسية لباقي الأبناء حتى الوصول بها إلى التكلفة الحقيقية للتعليم.

جـ) التزام الدولة بتعيين طفلين فقط من كل اسرة، وترك الأمر لباقي الأبناء طبقا لاحتياجات السوق.

د) الاعفاء من الخدمة العسكرية للذكر الأول من كل أسرة، وعدم الإعفاء لباقي الذكور إلا في الحالات الصحية فقط.

هـ) توفير وسائل تنظيم الأسرة المختلفة بالمجان، والعمل على تنمية الوعي الصحي (الصحة الانجابية) لدى أفرادها، وسرعة انشاء مراكز جديدة لتنظيم الأسرة مدعمة بالكفاءات اللازمة، وتبني برنامج قوى وفعال يصل الى السيدات في أماكن أقامتهم.

ح) ضرورة العمل على تنمية الوعي لدى أفراد المجتمع من خلال برامج جادة ومعدة بصورة جيدة، وخاصة في المناطق الريفية بخطورة تعدد الأبناء على صحة الأم، والبعد عن العادات والمفاهيم الخاطئة التي تسود في بعض البيئات، وتعيق زيادة معدلات إستخدام وسائل تنظيم الأسرة المصرية.

ط) لابد من تقديم رسالة إعلامية جديدة من خلال مختلف وسائل الإعلام- مقنعة وفعالة- توضح تماما خطورة المشكلة السكانية، والموقف الصحيح للأديان

السماوية من عملية تنظيم الأسرة، وأنها لاتدعوا إلى الكثرة العددية بقدر ماتدعو الى النواحي النوعية بالأساس.

هـ) العمل على تغيير نظرة المجتمع – بعض البيئات- للمرأة ، وأن دورها الإنساني يكاد يقتصر على كونها أداة للإنجاب، ومراعاة متطلبات الأسرة الحياتية واليومية.

و) لابد من تحقيق نوع من المشاركة الفعالة بين مؤسسات الدولة المختلفة، ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية والمؤسسات غير الحكومية في مواجهة المشكلة السكانية وتحدياتها المختلفة بالأسلوب العلمي والعملي من خلال برامج معدة ومخطط لها جيدا.

ي) إعادة النظر في أجازات الأمومة أو رعاية الأطفال للأمهات العاملات في حالة زيادة عدد الأبناء بالأسرة عن طفلين.

الجزء الثاني : ما يرتبط بمواجهة الإنعكاسات التعليمية والمجتمعية للمشكلة السكانية :

يطرح الباحث أهم هذه الآليات كما يلي :

(١) في ضوء الاحتياجات والمتطلبات الفعلية لخطط التنمية وسوق العمل في المجتمع المصري ، لابد من اتباع اساليب وأنماط جديدة للتعليم في أطار منظومة متكاملة لاعداد القوى البشرية اللازمة.

(٢)مواكبة التغيرات التكنولوجية والفنية في المجتمع الدولي المعاصر وإلحاقها بالتعليم.

(٣) أن تتضمن السياسة التعليمية توجيه الطلاب كل حسب استعداداته ومهاراته وقدراته إلى أنواع التعليم المختلفة ، لتلبية متطلبات التنمية الشاملة في المجتمع.

(٤)في ظل الإقبال المتزايد للملتحقين بالتعليم والمتوقع إلتحاقهم طبقا لتقديرات الاسقاطات المستقبلية للسكان، يجب السعي إلى:

أ) دعم وزيادة ميزانية التعليم، لتوفير كافة احتياجات ومتطلبات العملية التعليمية.

ب) التوسع في بناء المدارس على اختلاف أنواعها، وتوزيعها على كافة مناطق الجمهورية ، لزيادة الاستيعاب ، وتقليل كثافة الفصول، والفترات الدراسية، والتوسع في مدارس نظام اليوم الكامل للإرتقاء.

جـ) تشجيع الالتحاق بأنواع التعليم المختلفة لتلبية احتياجات سوق العمل ومواجهة المتغيرات المختلفة في عالم اليوم.

د) في ضوء ارتفاع نسبة البطالة وخاصة بين المتعلمين، لابد من تطوير مناهج التعليم بأنواعه المختلفة، بما يحقق مخرجات على مستوى عال من الجودة والكفاءة والإعداد والتدريب لتلبي احتياجات المجتمع.

٤) التوجه إلى نشر برامج (التربية السكانية) في مراحل التعليم المختلفة، وخاصة في المرحلة الثانوية والتعليم العالي، بإعتبارها تمثل "الجهد التربوي الموجه عن قصد لتنمية وعي الناشئة وفهمهم للظاهرات السكانية من حيث أسبابها، والعوامل التي تتحكم فيها، والآثار المترتبة عليها، والعلاقات التي تربطها مع توجيه هذا الوعي والفهم نحو تكوين اتجاهات عقلية- ايجابية – تؤثر في سلوك الافراد وتشكل تصرفاتهم في مستقبل حياتهم، مما يرفع من مستوى معيشتهم ويوفر لهم نوعية افضل من الحياة عن طريق اتخاذ القرار لاختيار حجم الأسرة المناسب" (إدوارد الورديني: ١٩٨٩ : ١٦).

٥) الاهتمام الحقيقي بقضايا تعليم المرأة، ومحو أميتها، والارتقاء بالمستويات التعليمية لها، والتوسع في أنواع التعليم المناسبة لها ولظروفها، وتوفير فرص العمل المتاحة لها، لأنه توجد رابطة قوية بين ذلك وبين ممارستها لتنظيم الأسرة، وتحديد عدد الأبناء ، وتأخير سن الزواج، كما أن تعليم المرأة يصبح مدخلا لتعليم الأبناء وتغيير نمط الاسرة ومستواها الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع.

٦) الاتجاه نحو توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية لتمويل التعليم ولمواجهة قضاياه من كافة قطاعات المجتمع المختلفة، من أمثلة ذلك (مشروع المدرسة التعاونية) إلا أنه يجب أن يقدم بصورة تتلائم مع الواقع الاقتصادي لغالبية الأسر المصرية، وحتى لايصبح التعليم الجيد من نصيب الأسر الأكثر قدرة على تحمل مصاريف هذا النوع من التعليم.

٧) ولمواجهة مشكلة البطالة، يجب إعداد المؤسسات التعليمية للقيام بدورها في إعادة تأهيل وتدريب المتعلمين على تخصصات جديدة تتناسب مع متطلبات سوق العمل.

٨) ولمواجهة مشكلة الأمية وتعليم الكبار، يجب مشاركة كافة مؤسسات المجتمع بجهد فعال وحقيقي من خلال برامج مخططة باسلوب علمي يتناسب مع طبيعة وواقع المجتمع والبيئات المختلفة ، وكذلك مع طبيعة وقدرات هؤلاء الافراد واتجاهاتهم.

و بعد أن عرض الباحث لواقع المشكلة السكانية و أبعادها و تحدياتها (إنعكاساتها) التعليمية و المجتمعية. و الآن يظهر تساؤل هام: و ماذا بعد ؟

- هل تظل المشكلة بهذه الصورة في المجتمع المصري ؟

أم تزداد سوءاً يوماً بعد يوم بسبب العديد من العوامل !

أم أن هناك أمل لمواجهة هذه المشكلة بأبعادها المختلفة و إنعكاساتها المتعددة !

= إن ذلك يتطلب أن تتبنى القيادة السياسية في المجتمع إستراتيجية قومية لمواجهة هذه المشكلة و تعمل على تفعيلها بكل الطرق و الأساليب.

كما تتطلب تنمية وعي أبناء هذا المجتمع بخطورة هذه المشكلة .

كما يتطلب ذلك ضرورة إعادة النظر في سياستنا التعليمية و حسن توجيه أجهزة الإعلام بكافة أنواعها في المجتمع لتنمية حب الولاء و الإنتماء للوطن التي تمثل إحدى الدعائم الرئيسة لمواجهة هذه المشكلة ، لكي نحقق التنمية الشاملة المتكاملة للمجتمع في قطاعاته المختلفة .

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية :

١) ابراهيم سعد الدين محرم:"دور الجامعات في مواجهة المشكلة السكانية" ، مجلة دراسات سكانية، المجلس القومي للسكان، المجلد ١٥ ، العدد ٧٥ ، ١٩٨٩/١٢.

٢) أحمد المهدي عبد الحليم: "وجهة نظر في محو الأمية" ، مجلة دراسات تربوية، المجلد التاسع، الجزء ٥٩، القاهرة، ١٩٩٣م.

٣) أحمد فؤاد باشا: "في التنوير العلمي (دور الجامعات في تأصيل قيم التقدم)" القاهرة، جريدة الأهرام، ٢٠٠٢/١٢/١٨م.

٤) أحمد محمد السيد، أسامة محمد البدوي: "التعليم وسوق العمل في مصر اللازمة ومقترحات الحل" ، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الثالث والثلاثون لقضايا السكان والتنمية وتحديات القرن الحادي والعشرين في الفترة من ١٦-٢٠٠٣/١٢/١٨، المركز الديموجرافي بالقاهرة، القاهرة، ٢٠٠٣.

كما يمكن الرجوع إلى ما يلى:

- رفيقة سليم حمود : "دور التعليم فى مواجهة تحديات العولمة الاقتصادية"، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد ٣٥، العدد ٣، ١٩٩٨/٩، ص : ٩٢.

٥) الادارة العامة للمعلومات والحساب الآلي: "احصاءات التعليم قبل الجامعي لعام ١٩٩٧/٩٦" ، وزارة التربية والتعليم ، جمهورية مصر العربية، شركة الاسلام مصر للطباعة، ١٩٩٧.

٦) الادارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي: "احصاءات التعليم قبل الجامعي لعام ٢٠٠١/٢٠٠٢"، وزارة التربية والتعليم، جمهورية مصر العربية، مطابع روز اليوسف، ٢٠٠٢.

٧) إدوارد الوردينى: "التربية السكانية: نشأتها ، مفاهيمها، وأهدافها" ، مجلة دراسات سكانية ، المجلس القومي للسكان، المجلد ١٥، العدد ٧٥ ، ١٩٨٩/١٢.

٨) أمل ابراهيم سعد: "للتخفيف من آثار البطالة: صندوق للتكافل الشعبي" القاهرة، جريدة الاهرام، ٢٠٠٣/٥/١١.

٩) أميل فهمي: "العلاقة المتبادلة بين المشكلة السكانية والتعليم (دراسة ميدانية)" ، مجلة دراسات سكانية، المجلس القومي للسكان، المجلد ١٥، العدد ٧٥ ، ١٩٨٩/١٢.

١٠) بثينة محمود الديب: "وفيات الأطفال الرضع" ، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الثالث و الثلاثون لقضايا السكان والتنمية وتحديات القرن الحادي والعشرين في الفترة من ١٦-١٨/١٢م٢٠٠٣، المركز الديموجرافي، بالقاهرة، القاهرة، ٢٠٠٣.

١١) جرجس رزق أسعد: "المشكلة السكانية في مصر وأبعادها"، مجلة دراسات سكانية، المجلس القومي للسكان، المجلد ١٥، العدد ٧٥، ١٩٨٩/١٢.

١٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء: "التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ١٩٩٦م (النتائج النهائية لتعداد السكان، اجمالي الجمهورية" ، القاهرة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الجزء الاول، ١٩٩٨/١٢.

١٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الاحصائي السنوي (١٩٩٤م-٢٠٠١) القاهرة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٢/٦.

١٤) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء: "مصر في أرقام ٢٠٠٢" ، القاهرة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٣/٤.

١٥) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: "الكتاب الاحصائي السنوي (١٩٩٥-٢٠٠٢)" ، القاهرة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٣/٦.

١٦) حامد أبو جمرة: "بلاغ عن مولود حي- مدخل مقدم لاجتماع خبراء عن حلول غير تقليدية عن المسألة السكانية"، المؤتمر السنو يالثاني والثلاثون لقضايا السكان والتنمية في الفترة من ١٧-٢٠/١٢/٢٠٠٢، القاهرة، المركز الديموجرافي بالقاهرة، ٢٠٠٢.

١٧) حامد عمار: "مقالات في التنمية البشرية العربية (الاحوال والبيئة الثقافية)" ، دراسات في التربية والثقافة(٦)، القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب، ط١، يناير ١٩٩٨م.

١٨) حسن حسين البيلاوي: "التعليم واحتياجات المجتمع المصري في القرن الحادي والشعرين" ، التربية المعاصرة، العدد ٤٦ ، السنة ١٤ ، ١٩٩٧/٤.

١٩) رجب عبد الوهاب عبداللطيف: "دراسة تحليلية لمفهوم تكافؤ الفرص التعليمية"، دراسة مقدمه الى مؤتمر رابطة التربية الحديثة بعنوان (نحو رؤية نقديه للفكر التربوي العربي) في الفترة من ٤-٦ /١٩٨٩/٧ بالجامعة العمالية بالقاهرة، رابطة التربية الحديثة، المجلد الأول، ١٩٨٩.

٢٠) سالم بن محمد الخضوري: "السكان والتنمية البشرية في سلطنة عمان" ، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الثاني والثلاثون لقضايا السكان والتنمية" في الفترة من ١٧-٢٠/١٢/٢٠٠٢، القاهرة، المركز الديموجرافي بالقاهرة، ٢٠٠٢.

٢١) سامي متولي: "المشكلات السكانية: والخطة القومية للتصدي لها" ، القاهرة، جريدة الاهرام، ٣/١٠/٢٠٠٣.

٢٢) سعيد طه محمود أبوالسعود: "النمو السكاني ومتطلباته التربوية في مصر"، ورقة بحثية مقدمة لندوة التربية السكانية بالجامعات ، كلية التربية، جامعة الزقازيق، الزقازيق، ١٩٩٥/١١/٨.

كما يمكن الرجوع إلى ما يلى:

- صلاح الدين ابراهيم معوض: مرجع سابق، ص ص: ٥-٦، ٨٣-٨٥.
- سعيد اسماعيل على، وزينب حسن حسن: "دراسات فى اجتماعيات التربية"، القاهرة ، دار الثقافة للطبع والنشر، ط٢، ١٩٨٢، ص ص: ١٥٧، ١٥٨.
- جامعة عين شمس: "الموسم الثقافى والفنى لعام ٢٠٠٢/٢٠٠٣" ، جامعة عين شمس ، قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة، ٢٠٠٣، ص ٤٨.

٢٣) سليمان نسيم وآخرون: "تكافؤ الفرص في السياسة التعليمية في مصر" ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (قسم التعليم والقوى العاملة) ، القاهرة، ١٩٩١.

٢٤) سمير عبد الوهاب الخويت: "التربية والتزايد السكاني (دراسة تخطيطية للتربية السكانية بكليات التربية في مصر)" ، مصر، مجلة التربية المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، العدد ٢٧ ، السنة العاشرة(٣)، يونيه ١٩٩٣.

٢٥) سهير على الجيار: "الجامعة والشخصية القومية فى مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين"، مجلة التربية والتنمية، السنة العاشرة، العدد ٢٥، القاهرة، ٢٠٠٢/٣.

٢٦) سوزان محمد المهدي وسهير علي الجيار: "آليات مقترحة لمواجهة مشكلة بطالة خريجي الجامعات في مصر": مجلة التربية والتنمية، السنة التاسعة، العدد ٢٣، ٢٠٠١/٩.

٢٧) السيد عبد العزيز البهواش: "قراءات فى أوراق التعليم المصرى"، مكتبة النهضة المصرية، ط١، القاهرة، ١٩٩٨.

٢٨) سيد علي:" طوارىء لمواجهة المشكلة السكانية(تحقيقات الاهرام)، القاهرة، جريدة الاهرام، ٢٠٠٢/١١/٢٤م.

كما يمكن الرجوع إلى ما يلى:

- سعيد طه محمود أبو السعود: مرجع سابق، ص ص ٤، ٥.

٢٩) سيف الاسلام على مطر: "دور التربية في مواجهة مشكلة البطالة" (١) مجلة دراسات تربوية، مجلد ٨ ، جزء ٥٦ ، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٣.

٣٠) شبل بدران: "المجانية والكتاب المدرسي.. قضيتان للمناقشة " القاهرة، جريدة الاهرام، ٢٠٠٣/٦/١٧.

٣١) صلاح الدين إبراهيم معوض: "التعليم والمشكلة السكانية (دراسة تحليلية)" ، كلية التربية، جامعة المنصورة، دار الوفاء بالمنصورة، ١٩٨٧.

٣٢) عادل أبو العز احمد سلام: "التربية السكانية ومنهج مقترح للتعليم العام والفني" مجلة دراسات سكانية، المجلس القومي للسكان، المجلد ١٥، العدد ٧٥ ، ١٩٨٩/١٢.

٣٣) عايده عباس أبوغريب: "القضية السكانية مسئولية قومية ودور التعليم في مواجهة المشكلة"، مجلة دراسات سكانية، المجلس القومي للسكان، المجلد ١٥، العدد ٧٥ ، ١٩٨٩/١٢.

٣٤) عبد الحافظ الكردي: نحو تطوير التعليم في مصر، أمة بين الخطر والطموح، وزارة التربية والتعليم، مجلة التربية والتعليم، مجلد ٣ ، العدد ٨ ، ١٩٩٤/١٢م.

٣٥) عبدالفتاح جلال: مؤتمرات تطوير التعليم المصري التي عقدت بدول العالم (توصيات مؤتمر تطور التعليم في وارسو، بولندا) القاهرة، مجلة التربية والتعليم، المجلد الثالث، العدد الثامن، ١٩٩٤/١٢م.

٣٦) عبدالله عبد العزيز الزغبى: "حلول غير تقليدية للمسألة السكانية فى مصر"، دراسة مقدمة للمؤتمر السنوى الثانى والثلاثون لقضايا السكان والتنمية فى الفترة من ١٧-٢٠٠٢/١٢/٢٠، المركز الديموجرافى بالقاهرة، ٢٠٠٢.

٣٧) علي السيد محمد الشخيبي: "علم اجتماعي التربية المعاصر (تطوره- منهجيته- تكافؤ الفرص التعليمية)" سلسلة المراجع في التربية وعلم النفس، الكتاب الثالث والعشرون، ط١ ، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٢م.

٣٨) عماد الدين حسين: "دور التعليم في مواجهة المشكلة السكانية،" مجلة دراسات سكانية، المجلس القومي للسكان، المجلد ١٥، العدد ٧٥ ، ١٩٨٩/١٢.

٣٩) فاطمة الزناتي، آن واي: "المسح السكاني الصحي ٢٠٠٠" المجلس القومي للسكان، القاهرة، ٢٠٠١.

٤٠) فوزي الدسوقي العمدة وآخرون: "دراسة أسباب انخفاض معدلات ممارسة تنظيم الأسرة بمركزي ساقلته والمنشأه محافظة سوهاج في ١٩٩٦/٦/٣٠"، مجلة دراسات سكانية، المجلس القومي للسكان، المجلد ١٧، العدد ٨٥ ، ٤ ، ٢٠٠١/٦.

٤١) كمال حسني بيومي: "توجهات سياسات تمويل التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية وزيمبابوي وإمكانية الافادة في جمهورية مصر العربية"، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد الثالث، العددان التاسع والعاشر، ١٩٩٧/٤/١.

٤٢) كوثر ابراهيم رزق: "مشكلات البطالة بين خريجي الجامعة" ، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، العدد ٣٨ ، ١٩٩٨.

٤٣) ليلى عثمان الزيني: "معدل خصوبة المراهقين في مصر" ، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الثالث والثلاثون لقضايا السكان والتنمية وتحديات القرن الحادي والعشرين ، في الفترة من ١٦-٢٠٠٣/١٢/١٨، المركز الديموجرافي بالقاهرة، القاهرة، ٢٠٠٣.

٤٤) ماجد عثمان وآخرون: "السكان وقوة العمل في مصر، الاتجاهات والتشابكات والآفاق المستقبلية حتى عام ٢٠٢٠"، القاهرة، ميريت للنشر والمعلومات، ٢٠٠٢.

٤٥) المجالس القومية المتخصصة : " موسوعة المجالس القومية المتخصصة (١٩٧٤-١٩٩٣م) التعليم العام، المجلد ١٩، القاهرة، ١٩٩٣.

٤٦) المجالس القومية المتخصصة : "تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا"، مطبوعات المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى، الدورة ٢٩، لسنة ٢٠٠٢/٠١، القاهرة ، ٢٠٠٢.

٤٧) المجالس القومية المتخصصة : "التعليم وقضاياه (من بحوث ودراسات المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا ١٩٧٤، ٢٠٠٢)" المجالس القومية المتخصصة، القاهرة، ٢٠٠٣.

٤٨) مجدي عبد القادر ابراهيم: "معدل انتشار وسائل تنظيم الاسرة (الوسائل الحديثة ، جميع الوسائل)" دراسة مقدمة للمؤتمر السنوي الثالث وا لثلاثون لقضايا السكان والتنمية وتحديات القرن الحادي والعشرين في الفترة من ١٦-٢٠٠٣/١٢/١٨ ، المركز الديموجرافي بالقاهرة، القاهرة، ٢٠٠٣.

٤٩) مجلس الشورى: "التقرير النهائي عن (نحو استراتيجية قومية لمحو الأمية في مصر)" ، لجنة التعليم والبحث العلمي وا لشباب، دورة الانعقاد العادي الثالث والعشرون، مجلس الشورى، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٣.

٥٠) المجلس القومي للسكان ومشروع رابيد: "دراسة العائد من تكلفة تنظيم الأسرة في مصر (تقرير موجز)" ، القاهرة، المجلس القومي للسكان، ١٩٩٤/٧م.

٥١) محسن لبيب عبد الرازق: "أثر التوقعات السكانية في مصر عام ٢٠٠٠ على حجم وتنظيم التعليم الأساسي" رسالة ماجستير غير منشوره، قسم الادارة، كلية التربية، جامعة الازهر، ١٩٨٥.

٥٢) محمد ابراهيم المنوفي: "التعليم المصري وتحديات العولمة"، مجلة التربية المعاصرة، رابطة التربية الحديثة، العدد ٤٦، السنه الرابعة عشر (٢)، ١٩٩٧/٤.

٥٣) محمد احمد العدوي: "ظاهرة البطالة بين خريجي الجامعات ، عوامل أدت إلى ظهورها وكيف يمكن مواجهتها" ، مجلة التربية والتنمية، السنة الثانية، العدد (٥) ، ١٩٩٤/١.

كما يمكن الرجوع إلى :

- المركز الديموجرافى بالقاهرة "٢" ، مرجع سابق ، ص أ ، ب.

٥٤) محمد جودة التهامي سلميان: "اتجاهات برامج محو أمية الاناث في اندونيسيا وتنزانيا ومصر (دراسة تحليلية مقارنة)" ، مجلة التربية والتنمية، العدد ٢٤، ٢٠٠١/١٢.

٥٥) محمد سكران: "مجانية التعليم.. حصيلة نضال شعبي وحق دستوري ومطلب اجتماعي" ، القاهرة، جريدة الاهرام، ٢٠٠٣/١١/٩.

٥٦) محمد صديق حماده سليمان: "فلسفة تكافؤ الفرص التعليمية بين النظرية والواقع (دراسة تحليلية)" ، دراسة مقدمة الى مؤتمر رابطة التربية ا لحديثة بعنوان (نحو رؤية نقديه للفكر التربوي العربي) بالجامعة العمالية بالقاهرة، رابطة التربية الحديثة، مجـ١، ١٩٨٩.

٥٧) محمد مصطفى محمود عطيه: "المتغيرات الديموجرافية وأثرها على التخطيط التربوي في جمهورية مصر العربية"، دراسة مقدمة للمؤتمر السادس عشر بالمركز الديموجرافي بالقاهرة في الفترة من ٨-١٢/١٢/١٩٩٦، القاهرة، المركز الديموجرافي بالقاهرة، ١٩٩٦.

٥٨) محمود عباس عابدين: "علم اقتصاديات التعليم الحديث"، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠/٤.

٥٩) محمود عباس عابدين: "قضايا تخطيط التعليم وا قتصادياته بين العالمية والمحلية" ، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣.

٦٠) المركز الديموجرافي بالقاهرة: "الوضع السكاني الراهن ونقاط للمناقشة للوصول الى مداخل غير تقليدية للتصدي للمشكلة السكانية" ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني والثلاثون لقضايا السكان والتنمية في الفترة من ١٧-٢٠/١٢/٢٠٠٢م، القاهرة، المركز الديموجرافي ، ٢٠٠٢.

٦١) المركز الديموجرافي بالقاهرة(١): "رؤية عن الأوضاع السكانية في مصر الحاضر وآفاق المستقبل" ، دراسة رقم (١)، المركز الديموجرافي بالقاهرة، القاهرة، ٢٠٠٣.

٦٢) المركز الديموجرافي بالقاهرة(٢): "البطالة في مصر ا لمسببات والتحديات"، اوراق في ديموجرافية مصر، دراسة رقم (٢) ، المرز الديموجرافي ، القاهرة، ٢٠٠٣/٥.

٦٣) المركز الديموجرافي بالقاهرة (٩): "التشريع والمشكلة السكانية في مصر" ، دراسة رقم (٩)، المركز الديموجرافي بالقاهرة، القاهرة، ٢٠٠٣.

٦٤) مركز بحوث الشرطة: "الأمن والتنمية الاجتماعية"، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الثاني والثلاثون لقضايا السكان والتنمية في الفترة من ١٧-٢٠/١٢/٢٠٠٢ ، المركز الديموجرافي بالقاهرة، القاهرة، ٢٠٠٢.

٦٥) مريم قاسم سعيد شبير: "استخدام أسلوب الخريطة المدرسية لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي بقطاع غزة" رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس ، ٢٠٠١.

٦٦) مصطفى خلف عبد الجواد: "النمو السكاني والقيد المدرسي في دولة قطر" ، دراسة مقدمة للمؤتمر الثاني والثلاثون لقضايا السكان والتنمية في الفترة من ١٧-٢٠/١٢/٢٠٠٢، القاهرة، المركز الديموجرافي بالقاهرة، ٢٠٠٢.

٦٧) مصطفى محمد متولي: "تكافؤ الفرص التعليمية والقبول بالمدارس الثانوية المصرية"، المجلة التربوية، العدد ١٣ ، المجلد الرابع، كلية التربية، جامعة الكويت، ١٩٨٧/٦.

٦٨) مها محمود طلعت مصطفى: "استخدام اسلوب الجودة الشاملة للخدمات T.Q.S. كمدخل لتطوير الخدمة التعليم فى مجال التعليم الفنى"، دراسة مقدمة للمؤتمر السنوى السابع (إدارة الأزمة التعليمية فى مصر)، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٢.

٦٩) موسى الضرير: "أثر التعليم على السلوك الانجابي في الجمهورية العربية السورية"، دراسة مقدمة للمؤتمر السادس عشر بالمركز الديموجرافي بالقاهرة في الفترة من ٨-١٢/١٢/١٩٩٦، القاهرة، المركز الديموجرافي بالقاهرة، ١٩٩٦.

٧٠) ناهد عدلي شاذلي: "علاقة التعليم ببطالة الخريجين ، تصور مقترح لمواجهة الأزمة" ، مجلة التربية والتنمية، السنة الثانية، العدد (٣) ، مايو ١٩٩٣.

كما يمكن الرجوع إلى :

- أمل ابراهيم سعد : مرجع سابق، ص ٧

٧١) هشام مخلوف ، فريال عبد القادر: "اسقاطات السكان المستقبلية لمحافظات مصر لاغراض التخطيط والتنمية (٢٠٠١-٢٠٢١)" القاهرة، المركز الديموجرافي بالقاهرة ، ٢٠٠٠/٩.

كما يمكن الرجوع إلى :

- عبد الحافظ الكردي : "نحو تطوير التعليم في مصر: أمة بين الخطر و الطموح"، وزارة التربية والتعليم، مجلة التربيةو التعليم، مجلد ٣، العدد ٨، ١٩٩٤/١٢، ص ص: ٤٥،٤٦.

- شريف العبد: "الانجاب فى البرلمان المصرى"، القاهرة ، جريدة الأهرام ، ٢٠٠٢/١٢/٤، ص: ٢٦.
- سيد على : مرجع سابق، ص: ٣.
- سعاد الديب: "الاتجاه المعاكس والمشكلة السكانية " ، القاهرة، جريدة الأهرام، ٢٠٠٢/١٢/٢٣، ص: ١٢.

٧٢) وزارة التربية والتعليم : "مشروع مبارك القومي (انجازات التعليم في خمسة اعوام ٩١-١٩٩٦) " ، القاهرة، وزارة التربية والتعليم، ١٩٩٦/١٠.

٧٣) وزارة التربية والتعليم: "مبارك والتعليم ، ٢٠ عاما من عطاء رئيس مستدير، ١٠ سنوات في مسيرة تطوير التعليم" ، جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، مطابع روز اليوسف، ٢٠٠١.

٧٤) وزارة التربية والتعليم: "مبارك والتعليم (النقلة النوعية في المشروع القومي للتعليم)" ، وزارة التربية والتعليم، قطاع الكتب ، مطابع روز اليوسف، ٢٠٠٢.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1) **D.S. Muley: "The Indian Experience": International review of education, Vol.39, (1-2), 1993, pp.118-124.**

2) **Fatma M. El Ashry M. : "Implications of population growth for educational Development and Food in Egypt", Population ressearches and studies, Nasr city, Cairo, No.52, Jan 1996.**

3) **Ferdinand J.C. M. Rath: Population problems: " A constituent of general culture in the 21st century", International review of education, vol 39, (1-2), 1993, pp.5-14.**

4) **John I. Clarke: "Education, population, Environment and sustaionable development" International review of education, Vol . 39, (1-2) 1993, pp.53-61.**

5) **Kimberly A. Crews: "population education in the U.S.A. "International review of education, Vol.39, (1-2), 1993, pp.136-142.**

6) **Mahran Maher: "Can population topics from the subject of educational action?", Internatinal review of education, Vol. 39, (1-2)1993, pp.15-19.**

7) **Rosenberg, B.D.; Jing, Qicheng: "A revolution in family life: the political and social structural impact of china's one child policy," jornal of social issues: Vol.52 (3), 1996, pp.:51-69.**